

المجلة الدولية للدراسات الإنسانية

مجلة نصف سنوية، مُحَكَّمة، تُعنى بالأبحاث والدراسات في المجال الإغاثي والإنساني، تصدر عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

مركز الملك سلمان للإغاثة
والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN
AID & RELIEF CENTRE



نحو إنسانية بلا حدود
Towards an Unrestricted Humanity

ألفُ بَاءٌ لا تكفي!

التعليم في معسكرات اللاجئين: حقوق مهددة وحلول واجبة

الدبلوماسية الإنسانية في الكوارث والأزمات

بين التوجُّهات والتحدّيات

أثر الواقع الاجتماعي في الرضا الوظيفي لدى عمّال الإغاثة

الإطفائيون في إقليم الجديدة نموذجًا

المشكلات التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء

ودور الدول والمنظمات الإنسانية والحقوقية في حلها

مساعداً إعادة الدمج المقدمة للعائدين

والمجتمعات المستضيفة في لحج



المجلة الدولية للدراسات الإنسانية

مجلة نصف سنوية، مُحَكَّمة، تُعنى بالأبحاث والدراسات في المجال الإغاثي والإنساني،
تصدر عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

المشرف العام

معالي الدكتور/ عبدالله بن عبدالعزيز الربيعه
المستشار بالديوان الملكي والمشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

رئيس التحرير

الدكتور/ عقيل بن جمعان الغامدي
مساعد المشرف العام لشؤون التخطيط والتطوير



محتوى العدد

- | | | |
|----|--------------------------------|---|
| ٣ | د. أحمد موسى بدوي | ألفُ بَاءٌ لا تكفي!
التعليم في معسكرات اللاجئين: حقوق مهددة وحلول واجبة |
| ٢١ | أ. د. صالح حمد السحيباني | الدبلوماسية الإنسانية في الكوارث والأزمات
بين التوجُّهات والتَّحدِّيات |
| ٤٧ | أ. د. رشيد بوعبيد | أثر الواقع الاجتماعي في الرضا الوظيفي لدى عمال الإغاثة
الإطفائيون في إقليم الجديدة نموذجاً |
| ٦٣ | د. رؤى المومني | المشكلات التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء
ودور الدول والمنظمات الإنسانية والحقوقية في حلها |
| ٨٣ | المنظمة الدولية للهجرة | مساعدهات إعادة الدمج المقدمة للعائدين
والمجتمعات المستضيفة في لحج |

عنوان التواصل

الناشر



دار الفيصلي الثقافية
Al Faisal Cultural House

المدير العام
د. هباس رجا الحربي

مدير التحرير
مهند أحمد السهو

سكرتير التحرير
راكاان الأحمد

رئيس قسم التصميم
ينال إسحق

التصميم
سبهان غاني

التدقيق والمراجعة اللغوية
محمد نصير سيد

هاتف: ١١٤٦٥٢٢٥٥ (+٩٦٦) تحويلة: ٦٧٠٥
البريد الإلكتروني: Journal@ksrelief.org

مركز الملك سلمان للإغاثة
والإغاثة الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN
AID & RELIEF CENTRE



الهيئة الاستشارية

الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب
الأحمر (سابقاً)

أ. د. صالح حمد السحيباني

مؤسس ورئيس مركز المعلومات الأوربي - الخليجي

د. متشل بيلنر

أستاذ علم الاجتماع
بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

أ. د. غادة عبد الرحمن الطريف

مدير الإدارة القانونية - الهلال الأحمر الكويتي
عضو هيئة تدريس (مفتدب) كلية الحقوق - جامعة الكويت

أ. د. مساعد راشد العنزي

أستاذ الصحة العالمية والشؤون الإنسانية
جامعة ماننستر

أ. د. موكيش كاييلا

مستشار التخطيط والتطوير ومدير البحوث والمعلومات
مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

م. مكي حامد

رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية

١٤٤١ / ١٦٧٥ تاريخ ١٤٤١ / ٢ / ٤ هـ

ردمدم رقم ٨٣٩٨ - ١٦٥٨

ضوابط النشر

عند تقديم الدراسة أو البحث إلى النشر، يجب مراعاة الآتي:

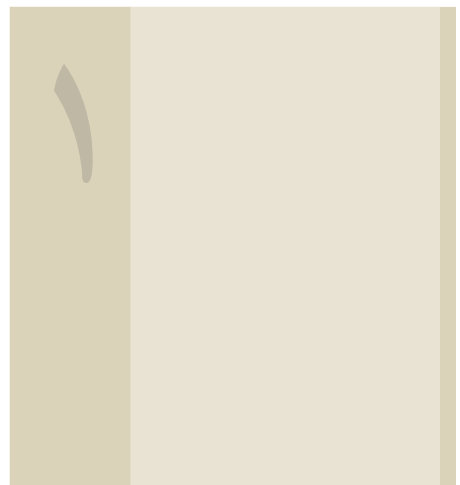
- (١) أن تقع المادة العلمية المراد نشرها ضمن نطاق المجلة.
- (٢) ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
- (٣) ألا يتجاوز ملخص البحث (٢٥٠) كلمة مع الكلمات المفتاحية.
- (٤) ألا يقل البحث عن (٤٠٠٠) كلمة، ولا يزيد عن (٧٠٠٠) كلمة.
- (٥) ألا تقل الدراسة الميدانية عن (١٥٠٠) كلمة، ولا تزيد عن (٣٥٠٠) كلمة.
- (٦) أن تكون هوامش البحث مجموعة، ومستقلة في نهاية البحث، وليست في نهاية كل صفحة.
- (٧) إثبات جميع المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث وفقاً لمعايير نظام التوثيق (APA) مع قاعدة بياناتها الببليوغرافية، وذلك في نهاية الدراسة بعد الهوامش مباشرة.
- (٨) في حال إرفاق صور توضيحية، يجب أن تكون الصور بدقة عالية.
- (٩) أن يُقدّم البحث بصيغة ملف وورد (Word). مع سيرة ذاتية للباحث.
- (١٠) ترسل جميع الأبحاث إلى بريد المجلة: Journal@ksrelief.org

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

ألف باء لا تكفي!

التعليم في معسكرات اللاجئين:
حقوق مهدرة وحلول واجبة

د. أحمد موسى بدوي



ملخص البحث

لا شك أن الأطفال والنساء من أكثر الفئات تعرضاً للتهجير والنزوح القسري من مناطق الصراع إلى الإقامة في معسكرات اللاجئين. ويشير الواقع المؤسف أن هذه المعسكرات تشهد ميلاد أكثر من جيل على أراضيها. ولهذه الأجيال حقوق لا بد أن يضمنها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتعليم، ورغم أن الاتفاقيات الدولية وثيقة الصلة تنص على ضمان هذا الحق، فإنها نصوص تحتاج إلى التعديل والتغيير الدائمين مع التحولات التكنولوجية التي يشهدها العالم.

وتشير الدراسات والتجارب والخبرات إلى أن تعليم طفل المعسكرات، ليست عملية سهلة، بل تحتاج إلى جهود غير عادية مخصصة وخيرية، وبرامج مبتكرة، ولا يمكن إتمام العملية التعليمية إذا اقتصر على الجوانب المعرفية وافتقرت إلى الجوانب الوجدانية، ولم تراعى التأهيل الضروري نفسياً واجتماعياً جنباً إلى جنب اكتساب المعرفة. وسؤالنا في هذا المقال: كيف يمكن تطوير برنامج تربوي متكامل يساهم في تعليم جيد للأطفال اللاجئين في مختلف بقاع الأرض؟

للإجابة عن السؤال؛ نقدم في هذا المقال تصوراً نظرياً لبرنامج تربوي رباعي الأبعاد، بالاستفادة من نظرية القواعد المتصارعة، يستهدف استعادة الصحة النفسية والبدنية والاجتماعية للطفل، وإكسابه قدرًا مناسباً من المعارف المتنوعة، تحت غطاء قيمى يعزز القيم الإنسانية الكبرى، ويحافظ على الهوية الدينية للطفل من دون تعصب، وذلك بتطوير قدراته على التفكير المتوازن في بيئة مدرسية تغلب عليها إستراتيجيات التعلم الجماعي.

الكلمات المفتاحية: الأطفال اللاجئين، البرنامج التربوي التكاملي، نظرية القواعد المتصارعة.

ألف باء لا تكفي!

التعليم في معسكرات اللاجئين: حقوق مهددة وحلول واجبة

د. أحمد موسى بدوي باحث سوسيولوجي - مصري

تمهيد:

أخبرني أحد أصدقائي من الباحثين العراقيين، أنه بعد خروج داعش من مدينة الموصل، شارك في فرق بحثية عدة لتعرّف الآثار النفسية والاجتماعية التي ألّمت بسكان الموصل في أثناء وجود داعش وبعد خروجه، عاين في أثناء ذلك وسمعت عشرات الحكايات المأساوية؛ من بينها حكاية طفلين يقيمان في غرفة من خشب مقامة على جانب من منزل مدمّر تدميرًا كاملاً، عرّف من سكان الحي أن الطفلين يرفضان ترك المنزل، وتعاطفًا معهما أقام الأهالي لهما هذا الكوخ الصغير. حين سألت صديقي الطفلين عن سبب إصرارهما على البقاء في هذا المكان؛ قالوا بنبرة قوية: «هذا بيتنا لا نرغب في مكان غيره، فسألتهما: أين بابا وماما؟ فأشارا إلى البيت المتهدّم: إنهما هنا نائمان تحت الأنقاض من جرّاء القصف منذ ستة أشهر بينما كنا نلعب في الخارج. فعاود سؤالهما: هل توافقان على الانتقال إلى مكان أفضل نوّفّر لكم فيه الرعاية والتعليم؟ قالوا: لن نغادر بيتنا، كل يوم لازم نحكي مع بابا وماما قبل ما ننام».

إن أكثر من ٥٠٪ من اللاجئين على مستوى العالم، هم للأسف من الأطفال، وهذه القصة وغيرها من القصص الأكثر مأساوية، تشير إلى أن إعادة تأهيل الأطفال في مناطق الصراع، لا بد أن تكون في صدارة أولويات الحكومات المحلية والمؤسسات الدولية. فالمسألة ليست مجرد تعليم الطفل القراءة والكتابة، لكن الأهم ترميم الشروخ النفسية داخله، وإحلال الشعور الدافئ بالطمأنينة والأمن والأمل محلّ الخوف القارس والجزع واليأس. ولا توجد حتى الآن برامج تعليمية وتربوية تكاملية تراعي الجوانب المعرفية إلى جانب الجوانب النفسية والاجتماعية والروحية. الكلمات المفتاحية: الأطفال اللاجئين - البرنامج التربوي التكاملي - نظرية القواعد المتصارعة.

مشكلة الدراسة:

من المعلوم أن الأطفال اللاجئين، لا ينالون حقوقهم المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية وثيقة الصلة؛ لكثير من الأسباب والأوضاع البنائية المتردية، التي تحرم نسبة كبيرة من الفئات في عمر التعليم، من الحصول على التعليم الأساسي، كما تحرم هذه الفئات من استكمال مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي. وتشير الدراسات

المطلوب من دون التوضيح بالثراء المعلوماتي للواقع، وبناءً عليه فقد استفدنا في هذه الدراسة من البحوث الميدانية حول الواقع المعيش في معسكرات اللاجئين في سياقاته المختلفة، بوصفه جهداً استقرائياً، يتضافر مع ذلك جهد استنباطي منطقي، نحاول فيه إسقاط مفاهيم وعلاقات وفروض نظرية القواعد المتصارعة، على حالة التعليم المتردّية في معسكرات اللاجئين، بحيث يلتقي المساران في إنتاج النموذج التربوي التكاملي.

الاقترب من منهج النظرية المجذرة، من دون تطبيقه، له معنى ومسوّغ. من جهة المعنى، فإننا في هذه الدراسة، لا نعتمد على بيانات أولية قمنا بجمعها ميدانياً، ترتّب على ذلك أننا لم نخطُ الخطوة المهمة في منهج النظرية المجذرة التي تتمثل في تجريد البيانات عبر عمليات الترميز «(المفتوح، ثم المركز، ثم النظري)»⁽¹⁾. ومُسوّغنا في ذلك أن لدينا بالفعل نظرية (تحت الاختبار)، ونسعى لتطوير نموذج، عبر واقع التعليم في معسكرات اللاجئين، ومن ثمّ فلسنا بحاجة إلى التطبيق الكامل لمنهج النظرية المجذرة، إنما الاسترشاد به بوصفه توجّهاً للحصول على تصوّرات نظرية.

كما نودّ لفت انتباه القارئ، إلى أن الدراسة تقف عند نقطة بينية يلتقي فيها عددٌ من التخصصات في العلوم الاجتماعية والإنسانية والطبيعية، فالنموذج يحتاج إلى المختصين في اللغة والتربية وعلم النفس وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا الطبية؛ الصحة والبيئة، والفلسفة، ينتجون (معاً) محتوى يحقق أهداف النموذج، ويلتزم بتطبيقه المدرسون ومشرفو الأنشطة بعد تدريبهم التدريب اللازم. كما نلفت انتباه القارئ إلى أن إنتاج المحتوى النموذجي يمكن أن يتحقق على مستوى إقليمي أو دولي، ثم يطبق محلياً بطريقة أو

والتجارب والخبرات إلى أن تعليم طفل المعسكرات يحتاج إلى جهود غير عادية مخصصة وخيرية، وبرامج مبتكرة. ولا يمكن إتمام العملية التعليمية إذا اقتصر على الجوانب المعرفية واقتقرت إلى الجوانب الوجدانية، ولم تراع التأهيل الضروري نفسياً واجتماعياً إلى جانب اكتساب المعرفة. وهو ما يعني أن هناك ضرورة ملحة للتفكير في طرائق مبتكرة؛ لتحسين عمليات التربية والتعليم حتى لو لم تتغير الأوضاع البنائية المحيطة.

ونفترض أن نظرية القواعد المتصارعة، يمكن أن تكون أساساً نظرياً لبرامج تربوية جديدة تسهم في تغيير واقع التعليم في معسكرات اللاجئين، لما لهذه النظرية من قدرة على تفسير العلاقة بين الفعل والبناء، إلى جانب العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمعات الإقليمية والمجتمع الكوني. وبناءً على ما سبق؛ نحاول في هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: كيف يمكن تطوير برنامج تربوي متكامل يسهم في تعليم جيد للأطفال اللاجئين في مختلف بقاع الأرض؟ يتفرع منه ثلاثة أسئلة: ما حقيقة أوضاع التعليم في معسكرات اللاجئين كما تعكسها البحوث والدراسات وثيقة الصلة؟ ما الخطوط العامة لنظرية القواعد المتصارعة؟ ما الأسس والأبعاد الخاصة بتطوير النموذج التربوي التكاملي؟

الإشكال المنهجي والنظري:

نحاول في هذه الدراسة، السير وفق منهج يجمع بين الاستنباط والاستقراء، مقترين من روح منهج النظرية المجذرة، أو النظرية بالاستقراء (GTM; Grounded Theory Method).

ففي سعينا لتطوير نموذجاً لبرنامج تربوي تكاملي، نحتاج إلى توجه منهجي يتيح لنا التوصل إلى التجريد

تؤكد حقّ اللاجئين في التعليم الابتدائي فقط، وفيما يتعلق بالتزام هذه الدول بتوفير فرص التعليم الثانوي والجامعي، نجد أن نص المادة ٢٢ من الاتفاقية يستخدم مصطلح إن أمكن (as possible) في حث الدول المضيفة على توفير هذا النوع من التعليم، أي أن الاتفاقية غير ملزمة في هذا الجانب^(٣).

حتى مستوى التعليم الأساسي، لا يكون متاحاً للأطفال كافة؛ إذ نجد أن نسبة كبيرة منهم يُجبرون على التسرب من التعليم والالتحاق بسوق العمل، وهو ما يمثل اعتداءً صارخاً على حق الطفل في الرعاية والحماية والتعليم، وعلى حقه في أن يحيا طفولته بصورة شبه طبيعية. وتشير التقارير الدولية إلى أن أكبر الدول التي تشهد ارتفاعاً في نسبة عمالة الأطفال، هي تلك الدول التي تستضيف معسكرات لاجئين من دول الجوار. «وفي بعض الأحيان يتم استغلال الأطفال وتجنيدهم في الصراعات المسلحة، كما في حالة الصومال واليمن^(٤)». كما يعد الدور السلطوي الذي تمارسه الدولة المضيفة، من المعوقات التي تضعف خطط مفوضية اللاجئين والمؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، حيث تتولى الدولة المضيفة توفير المدرسين والمناهج ومستلزمات عملية التعليم، ولا تسمح لهذه الهيئات بالتدخل في تحديد السياسات التعليمية داخل المعسكرات، انطلاقاً من أن مبدأ عدم التدخل يُعدّ من ضرورات الأمن الوطني. وعادة ما يكون هذا التعنت مصحوباً بفتح أبواب خلفية من الفساد المالي، «حيث تشير الدراسات إلى أن الموارد الدولية المخصصة لتعليم اللاجئين لا تصل لمن يستحقها بشكل مباشر وشامل^(٥)».

وإذا انتقلنا إلى بيئة المعسكر أو المخيم، سنجد أنها بيئة معرضة للتلوث وانتشار الأمراض والأوبئة. في مثل

بأخرى؛ لأن المطالبة بإنتاج محتوى لكل حالة محلية، تعد مطالبة خيالية، لضعف الإمكانيات البشرية والمادية. وقد قسمنا الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، في الأول نقدّم عرضاً لمشكلة تعليم الأطفال في معسكرات اللاجئين، وفي الثاني نقدّم عرضاً مختصراً لنظرية القواعد المتصارعة، وفي القسم الأخير نقدّم تصورنا للبرنامج التربوي التكاملي المشتق من الأدوات والمفاهيم الخاصة بنظرية القواعد.

١ - تعليم اللاجئين: هل نحرث في الماء؟

من الطبيعي أن تكون النسبة الغالبة من سكان معسكرات اللاجئين من الأطفال والنساء، وبعض من الأطفال لا يعرفون عالماً إلا المعسكر الذي ولدوا فيه، كما هو الأمر في معسكرات اللاجئين في تايلاند، «فالطفل الذي وُلد في العام الذي تأسست فيه معسكرات اللاجئين على الحدود بين تايلاند وبورما (١٩٨٥م)، أصبح الآن في العقد الثالث ولم يغادر المعسكر الذي وُلد فيه^(٦)». فهل تضمن المؤسسات الدولية لهؤلاء الأطفال فرصاً للتعليم والعمل والانتقال الحر مستقبلاً؟ والإجابة هي النفي؛ كيف ذلك؟

من المعلوم أن تأهيل الأفراد لسوق العمل، بعد الثورة التكنولوجية المشهودة، يحتاج إلى اكتساب مستوى تعليمي ملائم كماً ونوعاً للتعاطي مع هذه الثورة، ولم يعد بمقدور الحاصلين على التعليم الابتدائي الحصول على فرصة عمل جيدة. وتشير الدراسات إلى أن هناك مشكلة تمنع اللاجئين من مواصلة التعليم الثانوي والجامعي، فالدول المضيفة في الأغلب لا توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للتعليم الثانوي أو الجامعي، «وذلك التزاماً بنصوص اتفاقية ١٩٥١م التي

هذه الحالات، تصبح التربية الصحية من الضرورات في برامج تعليم اللاجئين، لكن على الرغم من «اعتراف المنظمات على المستويات كافة بوجود مشكلة حقيقية في التربية الصحية داخل معسكرات اللاجئين، تضرُّ بالصحة العامة للاجئين وتضرُّ بالبيئة المحيطة ككل، فإن هذه المنظمات لا تعرف ما الواجب فعله حيال هذه المشكلات، ولا توجد حلول مبتكرة حتى الآن»^(٦).

وإذا أضفنا إلى هذه الأوضاع غير المواتية، أن الطفل اللاجئ، ليس كغيره من الأطفال، وتجربته مع الكوارث أو العنف مكثفة ومؤلمة، وهو غير قادر على تحملها أو محوها من ذاكرته، وبخاصة إذا ارتبطت بفقد فرد أو أكثر من أفراد أسرته. هذه التجربة تترك آثاراً نفسية تحتاج إلى تدخل خبير ومستمر، كما أنها تترك آثاراً اجتماعية تحتاج إلى برامج تربية تشاركية، يشعر خلالها الطفل بأنه عاد للحياة مرة أخرى. تعليم طفل المعسكرات، ليست عملية سهلة، بل إنها تحتاج إلى جهود غير عادية مُخلصة وخيرية، وبرامج مبتكرة، ولا يمكن إتمام العملية التعليمية إذا اقتصرنا على الجوانب المعرفية وافتقرت إلى الجوانب الوجدانية، ولم تُراعِ التأهيل الضروري نفسياً واجتماعياً إلى جانب اكتساب المعرفة.

مثل هذه الأوضاع المنتشرة والمتشابهة في جميع معسكرات اللاجئين حول العالم؛ تؤدي في نهاية المطاف إلى عدم توافر الحد الكافي من مدخلات التعليم؛ حيث إن البنية الأساسية محدودة وهشة، والمدرسين غير مؤهلين، وبيئة التعليم تفتقر إلى الشروط الصحية الملائمة، ولا توفر فرصاً تعليمية أعلى من مرحلة التعليم الأساسي^(٧). وإجمالاً فإن البيئة التعليمية التي يتعرض لها طفل المعسكرات هي بيئة منفرة وطاردة. كأن الطفل مكتوب عليه أن يسدّد فاتورة الصراعات الإثنية والاستبداد

الذي ارتكبه النظم الحاكمة؛ فيسدّد الفاتورة مرتين في حاضر فَقَدَ فيه الوطن والدفع وربما الأهل، ومستقبل فَقَدَ فيه الحق والفرصة في التعليم والحراك الاجتماعي. وقبل أن نتقل إلى الجزء التالي من الدراسة، نلفت انتباه القارئ إلى وجود ظاهرة النازحين إلى الداخل (IDPs; Internally Displaced Persons) التي لا تقل في خطورتها عن مشكلة اللاجئين إلى دول الجوار، وتنتشر الآن على نطاق واسع في سوريا، وكولومبيا، والعراق، والكونغو، والسودان، وجنوب السودان، وباكستان، ونيجيريا، والصومال. وفي الأغلب يعاني السكان النازحين، ضعف الرعاية الأُمّية التي تُقدّم إلى هؤلاء النازحين، وضعف الخدمات التي تقدّمها الدولة لهم؛ بسبب سوء الأحوال الاقتصادية، كما هي الحال «في شمال شرق نيجيريا، حيث تعاني الدولة تردّي الأوضاع الصحية والتعليمية عامة، وفي مناطق النزوح خاصة، وهو ما يترك الأثر الكارثي في كل من السكان المحليين والنازحين على السواء»^(٨).

٢- نظرية القواعد المتصارعة: مفاهيم وعلاقات وفروض

تتنمي نظرية القواعد المتصارعة إلى الاتجاه النظري في علم الاجتماع المُسمّى العلاقة بين الفعل والبناء (Structure/Agency Approach)؛ وأهم رموز هذا الاتجاه العالم الاجتماعي الفرنسي الشهير بيير بورديو، والعالم الاجتماعي الإنجليزي أنثوني غيدنز، إضافة إلى يوغن هابرماس، ومارغريت آرثر. وقد قمنا بنشر هذه النظرية في إبريل ٢٠١٨م^(٩)، ونعمل في الوقت الراهن على اختبار فروضها وقدرتها على تفسير الظواهر الاجتماعية، وفيما يأتي نقدّم للقارئ نبذة عن النظرية.

١-٢ المفاهيم الأساسية للنظرية:

تقوم النظرية على خمسة مفاهيم أساسية، نقدّم لها تعريفاً مبدئياً فيما يأتي:

(أ) الفعل الاجتماعي: نعرّفه بأنه دافع فردي أو جماعي؛ لتحقيق غرض حيوي أو فكري أو روحي، يتجسّد في ممارسة التفاعلات والعلاقات الاجتماعية، وهو أساس الحياة الاجتماعية عامة، والفعل الذي يلقي القبول والانتشار والتكرار، يتحول مع الوقت إلى فعل نموذجي وقاعدة منظمة للسلوك.

(ب) القواعد البنائية: هي أفعال مجردة من الزمان والمكان، لها دلالة لغوية وقيمة ومعيارية يستحضرها الفاعل لتنظيم الدوافع الفردية أو الجماعية، وتُكتسب عبر عمليات التنشئة التي تستهدف تعليم الجيل الجديد دلالات القاعدة اللغوية، وقيمة القاعدة النفعية الملموسة، والقيمة المطلقة التي تُشعرُ الفاعل المتبع للقاعدة ببلوغ الحقيقة أو بذل الخير أو تذوق الجمال، أو الإحساس بالعدل والإنصاف والمساواة، أو الشعور بالأمن والسعادة.

(ج) البناء الاجتماعي ثلاثي التركيب: وهو عبارة عن قواعد مجردة لإدارة الاجتماع البشري، تتكون من ثلاثة أبنية: بناء الحس المشترك: الذي يتأسس من القواعد البنائية الشفاهية المنظمة للتفاعلات والعلاقات والأوضاع الاجتماعية التي يتوارثها الأفراد جيلاً بعد جيل. والبناء المؤسسي: ويتأسس على القواعد العقلانية البيروقراطية الرسمية التي تنظم الأفعال القصديّة العقلانية والأوضاع التراتبية داخل المؤسسة الواحدة وبين المؤسسات المختلفة. والبناء النّفقيّ المُعتم: الذي يتأسس على القواعد المضادة لكلّ من قواعد الحس المشترك والقواعد المؤسسية الرشيدة. ويضم شبكات

من الفاعلين في الجريمة المنظّمة، والحركات السريّة السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية، وخلايا الإرهاب، وغيرها.

(د) العوالم الاجتماعية: يعيش الإنسان في عصر العولمة في خمسة عوالم اجتماعية؛ تدرج من البساطة إلى التركيب والتعقيد، كلّ منها يُمثّل حقيقة اجتماعية مستقلة رغم تداخلها وتفاعل بعضها مع بعض. وهي عبارة عن خمسة عوالم، تنقسم عوالم داخلية تشمل: (العالم الاجتماعي الصغير، وعالم المؤسسات والمجتمعات المحلية، وعالم مجتمع الدولة)، ثم العوالم الخارجية وتضم عالمي (مجتمع الإقليم، والمجتمع الكوني).

(هـ) خصوصية العالم الاجتماعي: فلكل عالم اجتماعي بناء اجتماعي مركب مختلف باختلاف العلاقة بين أبنيته الثلاثة، ونسق من القواعد البنائية له مضمون متراكم تاريخياً وأهمية نسبية وقوة متفاوتة لكل قاعدة داخل النسق.

٢-٢ تصنيف القواعد وطريقة تبلورها في العقل الجمعي:

يتضح من التعريفات الخمسة السابقة أن النظرية تنطلق من الفعل لفهم مكونات القواعد البنائية، وفهم آليات التغير داخل البناء الاجتماعي ثلاثي التركيب، وتعد القواعد المفهوم المركزي في النظرية، فهي بنت الأفعال النموذجية، وأساس البناء الاجتماعي، فكيف تنشأ هذه القواعد، وكيف تتبلور في العقل الجمعي للجماعة وتصبح ملزمة لأفراد الجماعة؟ وهل للقاعدة دورة حياة حتمية، ولا بد من تغييرها أو تعديلها؟

القواعد كما ذكرنا عبارة عن أفعال مجردة من الزمان والمكان، لها دلالة لغوية وقيمة ومعيارية، يستحضرها

العلوم والفنون والآداب، وممارسة الرياضة والترفيه)، وقواعد تنظيم التفاعل الاجتماعي (التضامن، والإيثار، والصدقة، والتسامح، والتعاون، والحب، إلى غير ذلك)، وقواعد تنظيم التطلعات الفردية داخل الجماعة (تأكيد الذات، وإثبات الذات، وتقدير الذات). وأهم المؤسسات التي تتجسد فيها هذه القواعد في العصر الحديث؛ هي مؤسسات التعليم والبحث العلمي، والمؤسسات الثقافية، ومؤسسات الرياضة والترفيه والسياحة.

(ج) القواعد الروحية: هي القواعد المنظمة للممارسات الدينية والأخلاقية التي ارتضتها الجماعة من طريق التفلسف والحكمة أو من طريق الدين الوضعي أو من طريق الدين السماوي. وتسهم القواعد الروحية في صياغة المعايير الخاصة بالقواعد البنائية، وترتيب منظومة القيم داخل الجماعة وتفضيلها، إضافة إلى أنها مسؤولة عن صياغة فلسفة الجزاء لكل القواعد البنائية.

ويأتي السؤال: كيف تبلور هذه القواعد وتكون ملزمة لأفراد الجماعة؟ وللإجابة نقول: إن أي قاعدة بنائية لها دلالة لغوية تواصلية، وقيمة نفعية، وقيمة مطلقة، ولا يمكن بلورة القاعدة البنائية في العقل الجمعي إلا بمرعاة هذه الأبعاد الثلاثة في أثناء عملية التنشئة الاجتماعية التلقائية التي تتحقق داخل بناء الحس المشترك (الأسرة والأقارب والأصدقاء). أو التنشئة المنظمة التي تتحقق داخل البناء المؤسسي (المدارس والجامعات، ومؤسسات رعاية الشباب، إلى غير ذلك).

ونذهب إلى أن عملية البلورة التي تتحقق عبر تنشئة متوازنة حافزة للتفكير المقارن والتمثيل الرمزي والتفكير المنطقي، تُرسخ لدى أفراد المجتمع إدراكاً ووعياً بأهمية هذه القواعد وعلاقات بعضها ببعض،

الفاعل لتنظيم الدوافع الفردية أو الجماعية وتحقيق الأغراض الحيوية أو الفكرية الثقافية أو الروحية. وبناءً عليه، فإن لكل غرض قواعد منظمة ترشد الفاعلين إلى السلوك الصحيح الذي ارتضته الجماعة لتحقيق هذا الغرض. أي أن النظرية تصنف القواعد إلى ثلاثة أنواع رئيسية، وتحت كل نوع عشرات القواعد الفرعية وثيقة الصلة، على النحو الآتي:

(أ) القواعد الحيوية: هي جميع القواعد المنظمة للسلوك الإنساني التي تمكن الفرد من الاحتفاظ بحياته الشخصية، واستمرار نوعه، وبقاء الجماعة التي ينتمي إليها. وتتضمن قواعد منظمة لإشباع الحاجات الفردية الأساسية؛ مثل: المأكل والملبس والسكن. وقواعد مشبعة لغرائز التناسل واستمرار النوع؛ مثل: قواعد الزواج والمعاشرة، والقربة النووية؛ مثل: الأبوة والأمومة والأخوة، والقربة الممتدة؛ مثل: الأسرة والعائلة والقبيلة، والقومية والعرقية، إلى غير ذلك. وقواعد مشبعة لغرائز بقاء الجماعة؛ مثل: القوة والسيطرة على الموارد، وضرورة الاجتماع لحفظ الحياة ضد الآخرين والمحافظة على البيئة لتجنب مخاطر الفناء، وأهم المؤسسات التي تتجسد فيها هذه القواعد: الأسرة، والمؤسسات السياسية، والمؤسسات الاقتصادية، والمؤسسة العسكرية، ومؤسسات الضبط والأمن الداخليين.

(ب) القواعد الفكرية: تشمل جميع القواعد التي يستخدم فيها الإنسان ملكاته العقلية ومهاراته البدنية في إدارة حياته والاستمتاع بها على نحو ما. ويفرقها عن القواعد الحيوية مبدأ الضرورة الملحة المصاحب للقواعد الحيوية. ويمكن تقسيم القواعد الفكرية إلى ثلاث حزم فرعية: قواعد تنظيم الاستكشاف والانطلاق (إنتاج

يتركون مساكنهم وممتلكاتهم وذاكراتهم فقط، ولكنهم يضطرون للإذعان التام للقواعد المنظمة للسلوك في الدولة المضيفة، وكَبَت أو تجميد أو تقليص نطاق فاعلية القواعد المنظمة للسلوك في موطنهم الأصلي.

٣-٢ البناء الاجتماعي ثلاثي التركيب:

من المعلوم للقارئ أن تصور البناء الاجتماعي في النظريات السوسيولوجية الكلاسيكية والمعاصرة، هو تصور لكيان واحد متماسك. وهو التصور القاصر - من وجهة نظرنا - لأنه يُبقي على فجوات كبيرة تحول دون فهم ومعرفة حقيقة العالم الاجتماعي. ونذهب عوضاً عن ذلك إلى أن البناء الاجتماعي في العصر الحديث أصبح ثلاثي التركيب، يضم بناء الحس المشترك؛ البناء المؤسسي؛ والبناء النقيي، وفيما بينها توجد علاقات وروابط، يمكن من خلالها فهم طبيعة التغير وحالة العالم الاجتماعي في مكان وزمان محددين.

ونذهب إلى أن الأبنية الثلاثة، قد تحكمها علاقة التعايش أو التكامل أو علاقة صراع القواعد، نعرف علاقات التعايش بين القواعد؛ بأنها حالة ناشئة بين القواعد الشفاهية والمؤسسية، بسبب وجود عناصر مشتركة في دلالات النسقين القاعديين، لكنها لم تبلغ حد التكامل، ووجود عناصر اختلاف في دلالات النسقين ولكنها لم تصل إلى حد الصراع. أما علاقات التكامل، فهي حالة تنشأ عندما تنتمي الدلالات في كل من القواعد الشفاهية والمؤسسية، لأصل واحد ويختلفان في درجة تطورهما. في حين نعرف علاقات صراع القواعد: بأنها حالة ناشئة من تناقض الدلالات في كل من القواعد الشفاهية والمؤسسية، وهو ما يخلف صراعاً بين البناء التفاعلي المشترك والبناء المؤسسي. أو

وقيمتها النقيية والمطلقة، يترتب عليه التزام إرادي وأخلاقي وشعور بالأمل والثقة. وتعمل المجتمعات على تطوير نظام للجزاء من أجل تفعيل هذه القواعد بعد تبلورها في العقل الجمعي، وهو عبارة عن نظام للمكافأة أو العقاب المادي أو المعنوي، يوقع على الفاعلين بحسب درجة امتثالهم أو مخالفتهم للقواعد، ويجب أن يتسم هذا النظام بالعدل والإنسانية والمساواة. بعد وضع نظام الجزاء وبلورة القاعدة في العقل الجمعي، تكتسب القاعدة البنائية الفاعلية، بمعنى حدوث تحول في القاعدة من الحالة المجردة المتبلورة في عقول الأفراد، إلى الحالة المتجسدة في السلوك مباشرة، أي أنها تسترد الظرفية الزمانية والمكانية، وتصبح حية تنظم التفاعلات والمواقف والعلاقات الاجتماعية، وتساعد الإنسان على إدراك العالم وتقويم الأشياء.

كما نذهب إلى أن هذه القواعد الحاكمة للفعل الاجتماعي قد يحدث بينها تصارع في أثناء ممارسة الإنسان أفعاله، فقد تصطدم القواعد الروحية بالقواعد الحيوية أو القواعد الفكرية بالقواعد الحيوية؛ فيحدث صراع بين هذه القواعد، وهو ما يُشكّل ضغوطاً على الإنسان، تجبره أحياناً على كبت الدافع نهائياً أو تأجيله، وأحياناً يلجأ الفاعل إلى البناء النقيي، حيث القواعد المضادة تسمح بالإشباع التام للدوافع والرغبات.

ومن ثم فإن لكل قاعدة من القواعد دورة حياة، ويحدث لها تغيير وإحلال عبر التصارع، وكل قاعدة تفقد فاعليتها تكون عرضة للتغيير، وبخاصة إذا طرأت على المجتمع مستجدات؛ مثل: ظهور أفكار تقدّمية أو تطوّر تكنولوجي، حتى الكوارث والحروب، على نحو ما سنرى بعد قليل؛ تؤدّي إلى موت قواعد وميلاد أخرى، فالنازحون من منطقة صراع إلى دولة جوار، لا

بسبب صراع دائم بين قواعد البناء النفقي، وكل من بناء الحس المشترك والبناء المؤسسي. غير أن البناء النفقي المُعتمٍ يرتبط -بحكم طبيعة تكوينه- بعلاقات صراعية دائمة مع بناء الحس المشترك والبناء المؤسسي، تَقُلُّ ولا تختفي في حالات الاستقرار، وتَشْتَدُّ وتَزِيدُ في حالات الاضطراب وضعف السلطة الرسمية، والتدهور الاقتصادي، وغياب العدل والمساواة.

وبناءً عليه، فإن جمود بنية الحس المشترك، أو تسلط البنية المؤسسية، أو غياب سلطتها، كما في مناطق الفوضى والصراعات، كل ذلك يؤدي إلى توسع البناء النفقي المعتم وربما هيمنته على الحياة الاجتماعية برمتها، وهذا ما شاهدها واقعا من بسط الهيمنة التدريجية لتنظيم القاعدة وداعش في العراق وسوريا، وهيمنة الحوثيين في شمال اليمن. فقد شهدت هذه المجتمعات كارثة الانتقال إلى حالة ما دون الدولة، بِفَقْدِ سيطرة المؤسسات على الحياة الاجتماعية، وفيها أمسى البناء النَّفْقِيُّ مهيمناً بشريعة الغاب؛ لتظهر على المسرح الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات ومُهرَّبُو الأسلحة والمعدات، ومهربو الآثار، والمتاجرون في البشر، بوصفها شبكة متكاملة تتبادل المنافع على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، مدعومة في أحيان من أجهزة مخابراتية، وفي أحيان أخرى من الشركات العالمية، وتُظَلِّها مظلة إعلامية ضخمة مهمتها قلب الحقائق وتزييف الوعي.

٤-٢ آليات التغير الاجتماعي داخل العوالم الاجتماعية:

تنقسم العوالم الاجتماعية عوالم داخلية وخارجية كما ذكرنا، وداخل كل عالم اجتماعي توجد تسع آليات - ممكنة - للتغير الاجتماعي: عبر الفعل الاجتماعي الجماعي؛

الفعل الحركي التكاملي؛ الفعل الحركي الصراعي؛ الفعل السلطوي الرجعي؛ التقدمي؛ المتعسف؛ غريب الأطوار؛ الفعل الاستثنائي أو الكاريزمي التقدمي؛ وأخيراً الفعل الكاريزمي المتعسف.

ومن ثَمَّ، فإن القواعد البنائية يمكن أن تتوسع أو تتغير من طريق الأفعال الاجتماعية العفوية التفاعلية التي يقوم بها أفراد المجتمع استجابةً لعوامل التغير المتنوعة الجديدة التي تطرأ على المجتمع. فالنزوح القسري، بسبب الصراعات أو الكوارث؛ يؤسس مجتمعاً مؤقتاً في بيئة جديدة، ويخلق لدى النازحين حاجة ضرورية لتغيير القواعد المنظمة للسلوك، من أجل التكيف مع الطوارئ: ندرة الموارد، وضعف الإمكانيات، وإكراهات مكان العيش، واستلاب القوة، وهذا ما نعينه بآلية التغير عبر الفعل الجماعي.

فيما نُعرِّف آلية التغير الحركي، بأنها جهود منظمة تبذلها فئة مخصوصة من الناس لتغيير بعض القواعد البنائية؛ لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو اجتماعية أو ثقافية محددة. وتُقَسَّم إلى نوعين؛ حركي تكاملي، وحركي صراعي، في النوع الأول يمتلك الفاعلون الحركيون قواعد بنائية بديلة نطلق عليها القواعد سابقة التجهيز **ready-made rules** يحاولون فرضها على البناء الاجتماعي، إما بالمفاوضة أو بالاحتجاج للضغط على السلطة القائمة؛ مثل: الحركات العمالية، والنقابية، والحقوقية، والنسوية، وحماية البيئة، وبعض الحركات الإثنية. أما إذا اتجه الفعل الحركي تجاه تغيير القواعد بالقوة، فيتحول إلى النوع الصراعي.

وتعد آلية التغير عبر الفعل السلطوي، من أهم الآليات، وبها تُحَرِّق المراحل ويُحَقِّق التقدم أو العكس، بحسب نوع الفعل السلطوي. يعطل الفعل السلطوي

ونفترض أن انخفاض درجات التجانس بين العوالم الداخلية داخل المجتمع الواحد -مثل المجتمعات: اليمني، والعراقي، والسوري- يولد الصراع شبه الدائم، ويؤدي إلى هشاشة عوالم الداخل، فيزداد تأثير العوالم الخارجية (مجتمع الإقليم أو المجتمع الكوني)، في حين أن ارتفاع درجات التجانس يؤدي إلى زيادة الاستقلالية والاستقرار، وتميل العلاقات الاجتماعية داخل هذه العوالم إلى التكامل، وهو ما يقلل من فرص تدخل العوالم الخارجية.

٥-٢ فروض النظرية

بعد عرض المخطط العام لنظرية القواعد المتصارعة، نختم هذا الجزء من الدراسة، بعرض فروض النظرية الثلاثة. ولأني انطلقت كما ذكرنا من الفعل الاجتماعي بوصفه أساس التغيير؛ جاء الفرض الأول للنظرية: يمتلك كل عالم من العوالم الاجتماعية الخمسة إمكانات ذاتية لتغيير نسق القواعد بسبب القدرة البنائية الانعكاسية للأفعال الجماعية أو الحركية أو السلطوية الجديدة، أو الكارزمية.

وننتقل في الفرض الثاني إلى العلاقة بين القواعد والبناء الاجتماعي ثلاثي التركيب، ومنطوقه: قواعد البناء الاجتماعي ثلاثي التركيب (الحس المشترك- المؤسسي- النفقي) داخل العالم الاجتماعي الواحد في حالة صراع داخلي شبه دائم، وصراع مع القواعد البنائية المناظرة لها في العوالم الأخرى؛ بسبب الخصوصية التاريخية للبناء الاجتماعي المركب في كل عالم اجتماعي. مع التسليم بوجود أنماط من التكامل الجزئي أو التعايش تربط هذه الأنساق. في حين يربط الفرض الثالث والأخير المحلي بالإقليمي والكوني، حيث نفترض أن القوى الفاعلة في

بعض القواعد القديمة، ويفرض قواعد بديلة سابقة التجهيز أيضًا، لكن ما يميزه من الفعل الحركي؛ أن الفاعل السلطوي يملك نظام الجزاء الرسمي، فيعمل بعد فرض القاعدة على تفعيل سلطة الجزاء لإلزام أفراد المجتمع بها. ونستطيع أن نميز بين ثلاثة أنواع من الأفعال السلطوية؛ رجعية، وتقدمية، ومتعسفة، وغريبة الأطوار.

ويمكن أن يحدث التغير البنائي بواسطة الشخصيات الاستثنائية المهمة (الرسل والأنبياء، والفلاسفة الكبار، والقادة العظماء، والرواد والمصلحون حتى على مستوى المجتمع المحلي والصغير) فيلقى القبول والتطبيق المباشر، أو بواسطة شخصيات استثنائية متعسفة تؤسس لقواعد البناء النفقي المعتم. هذه الآليات تعمل على تغيير البناء الاجتماعي المركب داخل العالم الاجتماعي الواحد، ويمكن أن يمتد أثر التغير إلى العوالم الاجتماعية الأخرى.

ويمكن فهم العلاقة بين العوالم الاجتماعية الخمسة، من خلال قياس درجة التجانس -أو عدم التجانس- الحيوي والفكري (الثقافي أو الحضاري) والروحي الذي يوجد بين العوالم الداخلية، ثم بين التجانس أو عدمه بين العوالم الداخلية والعوالم الخارجية. ونقصد بدرجة التجانس عناصر التشابه والاختلاف على المستويات الثلاثة: (أ) المستوى الحيوي؛ مثل: النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتركيبات الديموجرافية؛ الإثنية، والطبقية، والبيئية. (ب) المستوى الفكري (الحضاري)؛ مثل: نظام التعليم، والنظام الثقافي، والتكنولوجيا والبحث العلمي، ونظام الترفيه، وقضاء وقت الفراغ، إلى غير ذلك. (ج) المستوى الروحي؛ مثل: نظام المعتقدات والقيم الدينية والأخلاقية.

العوامل الخارجية (مجتمع الإقليم - المجتمع الكوني) تحاول بسط هيمنتها بفرض نسق القواعد البنائية الخاص بها على العوالم الداخلية للمجتمعات الضعيفة، فرضاً يتجاوز في كثير من الأحوال شروط الحوار الحضاري، وعمليات التثاقف أو التنمية المرغوبة، إلى التعسف وممارسة الضغط لتغيير القواعد البنائية في العوالم الأخرى، من دون مراعاة لخصوصية هذه العوالم، وهو ما يُعزّز فرض الصراع شبه الدائم. ويمكن التحقق من هذا الفرض بدراسة سلوك بعض القوى الإقليمية؛ مثل: إيران، وتركيا، وإسرائيل، تجاه المجتمعات العربية، ومحاولات التدخل المباشر وغير المباشر في شؤون كثير من البلدان العربية.

٣- تعليم الأطفال اللاجئين:

تصور نظري لبرنامج مقترح

نحاول في الجزء الأخير من الدراسة، تقديم تصوّر نظري للعناصر الأساسية التي يجب أن ينهض عليها أي برنامج تربوي وتعليمي للأطفال اللاجئين. وعلى خبراء التربية الاعتناء بهذا التصور ومحاوله تصميم ممارسات وأنشطة لتحقيقه واختباره؛ من أجل حث الفاعلين على تبني هذا التصور، سواء في مفوضية اللاجئين والهيئات الدولية المعنية، أو منظمات المجتمع المدني العاملة في الميدان، أو مسؤولي التعليم في الدولة المضيفة، أو القيادات المحلية داخل معسكرات اللاجئين.

١-٣ المخطط العام للبرنامج:

تعليم الأطفال والبالغين داخل معسكرات اللاجئين، لا يمكن أن يكون شبيهاً بأي نظام تعليمي خارج هذا السياق. ففي الأحوال العادية للتعليم، يحدث تضافر للجهود بين المدرسة والأسرة؛ لتقديم

الخدمة التربوية والتعليمية للطفل. في حين يحتاج الوضع في معسكرات اللاجئين إلى تفكير ابتكاري وحلول جديدة، فكثيراً ما يضطر مسؤولو التعليم إلى القيام بدور الأسرة والمدرسة في آن واحد، بل أحياناً يضطرون إلى تقديم خدماتهم التربوية لأسرة الطفل؛ لمعالجة كثير من الآثار النفسية والاجتماعية التي أصابت الجميع، وتهيئة الطفل للعملية التعليمية والتربوية.

يعمل البرنامج على بذل جهود تربوية وتعليمية متضافرة رباعية الأبعاد: (أ) البعد النفسي - الاجتماعي (ب) البعد الحيوي - الصحي. (ج) البعد المعرفي (د) البعد الروحي. وينهض البرنامج على فلسفة أن الجوانب النفسية - الاجتماعية والجوانب الصحية، جزء لا يتجزأ من العملية التعليمية مساوية للجوانب المعرفية، وضرورية لغرس القيم والجوانب الروحية.

حيث إن فهم مشاعر المتعلم واحتواءه، وتغيير أفكاره ومعتقداته تجاه الآخر والمجتمع والعالم بأسره، وتدريبه على الممارسات الصحية الإيجابية؛ تسمح جميعاً للمدرس بتشكيل البنية المعرفية للطفل من دون معوقات بدنية أو نفسية أو تواصلية، وتسمح له أيضاً بغرس القيم والمعتقدات الروحية الخاصة بالجماعة التي ينتمي إليها الطفل، فبنشأ معتزاً بهويته من دون تعصب. مع تأكيد أن المنهج الدراسي لا بد أن يتضمن هذه الأبعاد الأربعة متضافرة، ولا يمكن إقصاء أحدها أو الميل -تقليدياً- نحو التركيز على الجوانب المعرفية وإهمال بقية الجوانب.

وعلى الرغم من أهمية التراكم المعرفي الكمي والنوعي في العملية التعليمية، فإن البرنامج يتأسس على تدريب الطفل على أسلوب التفكير المتوازن، وعندها فقط يمكن تشكيل بنية معرفية سليمة وغير مشوهة، تساعد الطفل على فهم العالم والأشياء،

صحية جيدة، وهناك مؤسسات تحافظ على هذه البيئة، وإمكانات متاحة لاستدامة هذا الوضع الإيجابي. حتى لو كان التزام الأفراد بالاشتراطات الصحية ضعيفاً، فإن مؤسسات الرعاية والاستشفاء متاحة.

على خلاف ذلك تماماً؛ نجد أن البيئة في معسكرات اللاجئين، بيئة مؤلدة للأوبئة والأمراض، ومسؤولية الحفاظ على شروط الأمن الصحي في المعسكر، هي أولاً وأخيراً مسؤولية تكاتف مجموع الأفراد، فالوضع المكاني، وندرة الموارد، وضعف الإمكانيات، لا تحتل ما يسميه أصحاب نظرية اللعب، المتهربون من دفع تكاليف السفر، (Free Riders)، بمعنى أنه يتعين على كل فرد أن يقي نفسه من الأمراض، ويتعلم ألا يكون مصدراً للتلوث والمرض، وبناءً عليه فإن التربية الصحية حيوية وضرورية لصالح الفرد والمجتمع والبيئة التي يعيش فيها. وتشير الدراسات إلى «أن التربية الصحية في معسكرات اللاجئين لا تكاد تذكر، ولا يوجد حس مشترك لدى مسؤولي التعليم داخل هذه المعسكرات حول ماهية التربية الصحية من الأساس^(١٠)». وبناءً عليه، فإن الضرورة الحيوية تُحتم وجود هذا البعد في البرنامج التربوي المقترح.

وأخيراً، فإن طبيعة البرنامج رباعي الأبعاد، تحتاج إلى طرق تدريس وإستراتيجيات تقوم على الجماعية؛ مثل: التعليم بمشاركة الأسرة، وجماعات اللعب، والتعلم النشط؛ لأسباب عدة، منها (١) أن الطفل يأتي إلى الصف الدراسي، وهو مُحمل بطاقات سلبية نتيجة الخبرات الصعبة التي مر بها، ويحتاج إلى الشعور بالأمان داخل جماعة الفصل الدراسي، ويحتاج إلى خبرة جماعية تعمل على تفريغ هذه الطاقات السلبية وأن يستبدلها بطاقات إيجابية، ولا يمكن تحقيق تقدم هنا إلا بالطرق

ويستوعب المواقف والتفاعلات والانفعالات بصورة إيجابية تجلب له الطمأنينة. ونقصد بالتفكير المتوازن هنا إكساب الطفل اللاجئ المهارات الآتية:

(أ) مهارة التفكير المقارن التي تُمكن الفرد من التمييز بين الأشياء وتصنيفها، وحفظ دلالات اللغة، والإحساس بالمكان والزمان.

(ب) التمثيل الرمزي: ونعني بها إكساب الطفل مهارة التعبير الرمزي، بمعنى القدرة على تحويل المعلومات التي تعرض على العقل إلى رموز ثقافية أو اجتماعية أو جمالية، وهذا النوع من التفكير يسهم في اكتشاف مواهب الطفل في الرياضيات والفنون والآداب.

(ج) التفكير المنطقي: ونعني به إكساب الطفل مهارات الاستقراء والاستبطاء والتحليل وحل المشكلات.

(د) التفكير النقدي: ونعني به إكساب الطفل مهارات التقويم والتعليل الموضوعي بلا انحياز.

ويمكن تأليف منهج دراسي بسيط وغير معقد؛ لتفعيل مهارات التفكير المذكورة وتنميتها على نحو متوازن. مع لفت الانتباه إلى أن الإخلال بتوازن أساليب التفكير المذكورة واقتصار العملية التعليمية على الحفظ والتلقين والتفكير المقارن؛ يؤدي حتماً إلى تشوه البنية المعرفية (Cognitive Distortion) الخاصة بالطفل، ويصبح عرضة للاضطرابات النفسية والاجتماعية والانحرافات السلوكية بأنواعها كافة؛ بدءاً من التعصب الإثني بالمعنى الواسع، وانتهاءً بالانخراط في شبكات الجريمة بجميع أنواعها.

وربما يثير القارئ السؤال: لماذا البعد الحيوي-الصحي ضمن هذا البرنامج؟ مُسوَّغنا أن الطفل في الأحوال العادية، في موطنه الأصلي، يحيا في بيئة

والإستراتيجيات التعليمية غير التقليدية وعلى رأسها جماعات اللعب. (٢) في أغلب الأحيان يكون الرأسمال الثقافي الخاص بأسرة الطفل، محدودًا أو متناقضًا مع أهداف البرنامج التي ذكرناها، وهنا يتعين على مسؤول التعليم إشراك الوالدين في جماعات لعب؛ لتعليم الأطفال بطريقة مباشرة، وتعليم أولياء الأمور بطريقة غير مباشرة، بحيث تتمكن الأسرة من فهم التعليمات وتهيئة المناخ الملائم لتعليم أطفالهم.

قبل أن نتقل إلى الجزء الأخير من الدراسة، نستطيع تعريف البرنامج بأنه برنامج متكامل رباعي الأبعاد، يستهدف استعادة الصحة النفسية والبدنية والاجتماعية للطفل، وإكسابه قدرًا مناسبًا من المعارف المتنوعة، تحت غطاء قيم يعزز القيم الإنسانية الكبرى، ويحافظ على الهوية الدينية للطفل من دون تعصب، وذلك بتطوير قدراته على التفكير المتوازن في بيئة مدرسية يغلب عليها إستراتيجيات التعلم الجماعي. ومن المعلوم أن تصميم هذا البرنامج يحتاج إلى عدة تخصصات، ومتطوعين من المجتمع المحلي لمعسكر اللاجئين، إضافة إلى المسؤولين في الدولة المضيفة والمؤسسات الأمنية. وفيما يأتي سوف نحاول تطبيق أدوات نظرية القواعد المتصارعة على بعد من أبعاد البرنامج الأربعة وهو التربية الصحية.

٢-٣ تغيير القواعد الصحية المنظمة للسلوك

عند تأسيس معسكر للاجئين، لا يهتم المسؤولون بالكثير من الاشتراطات الصحية اللازمة، فالتأسيس يتم على عجل، وبوصفه بنية مؤقتة، ولا يُزود بالمكانات المادية والبشرية الضرورية للمحافظة على الصحة العامة لسكان المعسكر ونظافة البيئة. في سياق

كهذا السياق تصبح مسؤولية الحفاظ على الصحة، مسؤولية فردية، تحتاج إلى إعادة تأهيل للكبار، وتنشئة تربوية للأطفال من أجل بلورة القواعد الصحية المنظمة للسلوك في العقل الجمعي للمعسكر، وبذلك يُحدّ انتشار الأمراض والأوبئة، فضلًا عن المحافظة قدر الإمكان على البيئة.

من أجل غرس القواعد الصحية الجديدة وبلورتها في العقل الجمعي لسكان المعسكر؛ نحتاج إلى تحقيق الفرض الأول للنظرية (يمتلك كل عالم من العوالم الاجتماعية الخمسة إمكانات ذاتية لتغيير نسق القواعد؛ بسبب القدرة البنائية الانعكاسية للأفعال الجماعية أو الحركية أو السلطوية الجديدة، أو الكارزمية). ونحتاج إلى تفعيل ثلاث آليات من آليات التغيير التسعة التي ذكرناها في الجزء الثاني من الدراسة، وهي: (١) الفعل السلطوي التقدمي. (٢) الفعل الكاريزمي التقدمي. (٣) آلية الفعل الحركي التكاملي. هذه الآليات يجب أن تتم بالترتيب المذكور؛ لماذا؟

لكي يبقى الفعل السلطوي تقدميًا، ولا يتحول إلى التسلط والتعسفية؛ لا بد أولاً أن تعمل السلطة المؤسسية على تعليم القواعد الصحية الجديدة عبر الفصول الدراسية. وثانيًا: قبل أن تمارس السلطة حقها في معاقبة المخالفين للقواعد داخل المعسكر؛ من المهم والأفضل أن تحفز الفعل الكاريزمي إلى منح التعديلات الجديدة الثقة، ثم يعمل الفعل الحركي على نشرها في أركان المعسكر؛ حتى لا يحدث تعايش -تجاوز- بين القواعد الصحية التقليدية المتخلفة، والقواعد الصحية الجديدة المتطورة.

نؤكد أن وجود علاقات التعايش بين القواعد التقليدية والجديدة المنظمة لنوع واحد من الأفعال،

مستنيرةً من سُكَّان المعسكر، بحيث تكون هذه الطليعة همزة الوصل بين المسؤولين الرسميين (من البلد المضيف أو المؤسسات الأهلية، أو المنظمات الأهلية)، وبنية الحس المشترك للمعسكر. تتلخص إستراتيجية الفعل الحركي التكاملي في مبدئين: (أ) كُنْ أنت أول من يستخدم القاعدة؛ لإثبات أن القاعدة الجديدة هي تطوير ضروري للقواعد القديمة، ولا يمكن تعايش القاعدتين بعضهما مع بعض في آن واحد، فالجديدة أكثر رشداً، وأكثر نفعاً لصحة الفرد وللصحة العامة. (ب) استخدم الأدوات المناسبة لتوسيع دائرة المؤمنين بأهمية القواعد الجديدة.

٣-٣ بلورة القواعد الصحية في العقل الجمعي

بعد التمهيد السابق والضروري لنجاح بُعد التربية الصحية في البرنامج رباعي الأبعاد، ننتقل إلى تفاصيل عملية بلورة القاعدة في العقل الجمعي لأطفال المعسكر، وقد ذكرنا في الجزء الثاني من الدراسة أن أي قاعدة بنائية لها دلالة لغوية، وقيمة نفعية، وقيمة مطلقة، وأنه لا يمكن بلورة القاعدة البنائية في العقل الجمعي إلا بمراعاة هذه الأبعاد الثلاثة في أثناء عملية التنشئة الاجتماعية التلقائية التي تتم داخل بناء الحس المشترك (الأسرة والأقارب والأصدقاء). أو التنشئة المنظمة التي تتم داخل البناء المؤسسي في المدارس.

ونذهب إلى أن عملية البلورة التي تتم عبر تنشئة متوازنة حافزة لأسلوب التفكير المتوازن (المقارن- الرمزي- المنطقي- النقدي)، تُرسِّخ لدى أفراد المجتمع إدراكاً ووعياً بأهمية هذه القواعد وعلاقات بعضها ببعض، وقيمتها النفعية والمطلقة، يترتب عليه التزام إرادي وأخلاقي وشعور بالأمل والثقة.

فيه ضرر بالغ على تقدُّم أي مجتمع، ففي الأغلب تنتصر القواعد التقليدية؛ لأنها تستقر في بنية الحس المشترك، تؤازرها سلطة الجزاء العرفي والروحي، مادياً كان أو معنوياً، في حين القواعد الحديثة لا تؤازرها سوى سلطة الجزاء المادي القانوني. تملك القواعد التقليدية عالم الحياة اليومية والتفاعلات والعلاقات الاجتماعية المباشرة، والحديثة لا تظهر إلا في الممارسات الرسمية فقط، وهو ما يؤدي إلى تشوش الأفعال الاجتماعية وثيقة الصلة؛ بسبب الارتباك والتداخل في القواعد الموجهة للسلوك. ومن ثَمَّ فإن مَنع تعايش القواعد الصحية القديمة والحديثة أو تجاوزهما، لن يتحقق إلا عبر جهود مبذولة من الفعل الكاريزمي والفعل الحركي التكاملي؛ كيف ذلك؟

فيما يتعلق بالفعل الكاريزمي؛ نجد في كل مجتمع -مهما كان صغير الحجم- شخصية أو أكثر من الشخصيات الكاريزمية (القيادات الطبيعية) التي تتمتع بقبول شعبي واسع، وثقة أفراد المجتمع فيهم ثقة مطلقة، وفي الأغلب تجسد سيرة هذه الشخصيات، القيم والمعايير والمعتقدات الروحية التي تؤمن بها الجماعة. وبناءً عليه، فإن تبني الشخصية الكاريزمية للقواعد الصحية الجديدة، والتبشير بها يمهد الطريق لبلورة هذه القواعد في العقل الجمعي، وهو ما يؤدي إلى قبول مباشر للقواعد البنائية الجديدة التي ترغب البنية المؤسسية في نشرها. ومن العبث المُضَيِّ في آليات التغيير الأخرى من دون وضع هذه الآلية في الحسبان. فالشخص الكاريزمي، إذا لم يُستَشَر وإذا لم يقتنع بالقواعد الجديدة، فإنه بأقل مجهود مضاد، يهدر كل المجهودات المبذولة.

في حين ينهض بالفعل الحركي التكاملي طليعة

والمكافأة، مع تجنب كل أنواع العقاب المادي والمعنوي؛ مثل: (التأنيب واللوم، والسخرية، والانتقاد المستمر، والضرب والسب، إلى غير ذلك)، وفي ظل تدعيم نفسي وإيجابي يقوم به البرنامج أصلاً، فإن القاعدة الصحية الحيوية تتبلور في العقل الجمعي للأطفال، ويصبح الالتزام بها التزاماً إرادياً طوعياً؛ وهو ما يؤدي إلى تطور ملموس في الوعي الصحي لهذه الفئة العمرية.

وبالمثل يمكن التفكير في تصميم بقية الجوانب الخاصة بهذا البرنامج، وسوف يكتشف القائمون على تنفيذه، أن النجاح في بُعدٍ يصبُّ إيجابياً في باقي الأبعاد، ويسمح بتغيير البنية المعرفية وأساليب التفكير، والممارسات ليس لدى الأطفال فقط، إنما لدى القائمين على البرنامج وأولياء الأمور.

وبعد، فإن هذا البرنامج التربوي المقترح يجلب السعادة البناءة للقائمين على تنفيذه، ويجلب السعادة الروتينية للمستفيدين منه أطفالاً وكباراً، فالسعادة الروتينية تنشأ من نجاح الأطفال في الامتثال للقواعد الجديدة، وإحراز التقدم في حالتهم الصحية، في حين السعادة البناءة تنشأ من النقد والتفكير في تغيير القواعد التقليدية القديمة. السعادة في الحالة الروتينية تنشأ من الراحة والطمأنينة والاستقرار الذي يعقب تحقيق الممارسة الصحية الجديدة، فيما تنشأ السعادة البناءة لحظة انتهاء المعاناة والصراع المصاحب لتنفيذ هذا البرنامج في ظل التحديات.

هذه نبذة مختصرة عن كيفية تطبيق البرنامج المقترح، مع تأكيد أن النجاح في تحقيق بُعدٍ من أبعاد البرنامج، يصبُّ في مصلحة بقية الأبعاد؛ لأن التداخل والتشابك بين مكونات البرنامج مقترحة على الأساس التكاملي، الذي يحفظ في نهاية المطاف حق الطفل في التعلم والاستمتاع بحياته على نحو أفضل.

العنصر الأول في بلورة القاعدة هو إكساب الطفل الدلالة اللغوية التواصلية: ونعني بذلك أن يهتم البرنامج بوضع قاموس صحي مبسط، يحتوي الكلمات المهمة والدالة اللازمة لبلورة القواعد الصحية؛ مثل: معنى المرض وأنواعه الشائعة في المعسكر، ومعنى النظافة الشخصية، ومعنى نظافة البيئة، ومعنى التغذية السليمة، ومعنى الفضلات والصرف الصحي، ومعنى العدوى وكيف تحدث؟ وما مصادرها؟ نلفت انتباه القارئ والراغبين في تطوير هذا البرنامج إلى أن زيادة الحصيلة اللغوية المذكورة، تيسر على الطفل إدراك القاعدة وفهمها، وتحوله إلى رسول لنشر هذا القاموس داخل الأسرة وبين الأقران. وهذا ما نسميه بالنتائج غير المباشرة وغير المقصودة للبرنامج.

العنصر الثاني: في بلورة القاعدة: هو إكساب الطفل القيمة النفعية التي تعود على الفرد مباشرة من اتباع القواعد الصحية الجديدة؛ مثل: فائدة التغذية في نمو الجسم، وفائدة التدريبات الرياضية في القوة البدنية، وفوائد الوقاية من العدوى والإصابة عند حماية الطعام من الحشرات الطائرة، أو غسل اليدين قبل الأكل وبعده، وكيفية التصرف في حال الإصابة في الهيكل العظمي؛ للحفاظ على الجسم من العجز، إلى آخر ذلك من القيم النفعية الناجمة عن الممارسات الصحية الجديدة.

العنصر الثالث: هو إكساب الطفل القيمة المطلقة التي تعود على الفرد والمجتمع من اتباع القواعد الصحية؛ مثل: حصول السلامة للمجتمع والبيئة، وتحقيق الخير والجمال والسعادة إلى غير ذلك من القيم المطلقة الروحية أو العمومية.

مع ملاحظة أن غرس العناصر الثلاثة في عقول الأطفال، يجب أن يقوم على إستراتيجية الحفز الإيجابي

- ١- محمود، باسم، (خريف ٢٠١٨م) نحو علوم اجتماعية في السياق العربي: في الحاجة إلى النظرية المجذرة، عمران، (٢٦) ٧: ٨٥-١١٢. ص ٩٧-٩٨.
- ٢- موسى بدوي، أحمد، تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، ٢٠١٣م، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ص ٢٩٤.
- ٣- موسى بدوي، أحمد، القواعد المتصارعة: نظرية عربية جديدة في علم الاجتماع. ٢٠١٨م، مجلة وادي النيل، عدد ١٨ (٣): ٢١٧-٢٧٢.
- 4- C. E., Ramírez & F. H., Isabelle (December 01, 2015). Childhood and education in Thailand-Burma/ Myanmar Border Refugees camps. Global Studies of Childhood, 5, 4, 414-424. p.415.
- 5- S. Peterson, Dryden, (January 01, 2016). Refugee Education: The Crossroads of Globalization. Educational Researcher, 45, 9, 473-482. P.474.
- 6- S., Peterson, Dryden, E., Bellino, Adelman, & others, (October 01, 2019). The Purposes of Refugee Education: Policy and Practice of Including Refugees in National Education Systems. Sociology of Education, 92, 4, 346-366. P. 346.
- 7- S., Simmonds, C., Carlson, & others (April 01, 1985). Community Health Education in Refugee Camps. International Quarterly of Community Health Education, 6, 1, 45-60. P. 57.
- 8- C. E., Ramírez, & F. H., Isabelle (December 01, 2015). Childhood and education in Thailand-Burma/ Myanmar Border Refugees camps. Op.cit. p.420.
- 9- R. A., Idialu, (April 01, 2018). The Refugee Crisis / Internally Displaced Persons and Theological Education. Transformation: An International Journal of Holistic Mission Studies, 35, 2, 124-132. P.129.
- 10- S., Simmonds, C., Carlson, & others (April 01, 1985). Community Health Education in Refugee Camps. International Quarterly of Community Health Education, 6, 1, 45-60. p. 46.

الدبلوماسية الإنسانية في الكوارث والأزمات بين التوجهات والتحديات

أ. د. صالح بن حمد السحيباني



ملخص البحث

على الرغم من الجهود الحثيثة التي تُبذل في سبيل تحقيق السلام وفقاً للمواثيق الدولية، فإن استمرار النزاعات المسلحة وما يرافقها من ويلاتٍ ومعاناةٍ حقيقةً واقعةً لا يمكن تجاهلها. ومع الأسف، فإن المساعدات الإنسانية القائمة على مبادئ الحياد والحماية وعدم التمييز والاستقلالية لم تمنع المآسي الإنسانية الناتجة عن التدخلات العسكرية في استغلال الميدان الإنساني لتحقيق أغراض سياسية، وزادت من المشكلات بدلاً من حلها؛ وعملت على إذكاء النزاع بدلاً من إيقافه.. وهذا أحد المسببات الرئيسة التي جلبت فكرة الدبلوماسية الإنسانية. وتعدّ الدبلوماسية الإنسانية فن إقناع قادة الرأي وصناع القرار واستمالتهم لصالح الضعفاء والمكوبين ومراعاة الكرامة الإنسانية، وقد استخدمت الدبلوماسية الإنسانية بوصفها ممارساتٍ منذ أقدم العصور، وازدهرت في عهد الرسول الكريم محمد ﷺ؛ إذ برز مفاوضاً كبيراً قبل البعثة النبوية وبعدها من حيث حقنه الدماء، وصوّنه الكرامة الإنسانية... ولعلنا نتذكر موقفه السديد ودبلوماسيته الحكيمة -عليه الصلاة والسلام- في أصعب قضية واجهت قريش حينذاك عندما كادت أن تفني بعضها بعضاً لتشرّف بعض بطونها في وضع الحجر الأسود مكانه. ومع ازدياد التدخلات الإنسانية بسبب الأزمات والصراعات، وخصوصاً في العقدين الماضيين؛ برز هذا المصطلح محاولاً أن يؤطّر ويؤصل الميدان الإنساني، وقد شهد تطوراً وتنامياً في أدائه ومجالاته، وكان لحضوره الفاعل مكاناً ومكانة.

من هذا المنطلق تتناول هذه الورقة بشكل استقصائي وصفية مفهوم الدبلوماسية الإنسانية وتاريخها، وتحاول رصد أهدافها وغاياتها، وتكشف عن أهميتها ومكانتها في ساحة العمل الإنساني، محاولةً رسم بعض معالمها وأبعادها. ولعل ما يؤكّد ما وصلت إليه الدبلوماسية الإنسانية من مكانة الأدوات الفاعلة التي توظفها والوسائل الناجعة التي تتكئ عليها وهو ما بوّأها شأواً عالياً.

والدبلوماسية الإنسانية كانت -ولا تزال- محور العديد من النقاشات والآراء، وهي تقع في صلب العمل الإنساني الذي يجابهه العديد من العوائق والصعوبات؛ لذلك هي تتأثر به، وتؤثر فيه؛ إذ يواجهها في سبيل تحقيقها أهدافها بعض التحديات والعقبات التي بسطت في هذه الورقة. وحرصاً على الخروج بنتائج مهمة تخدم هذا الموضوع، دوّنت هذه الورقة بعضاً من التوصيات والمقترحات التي نأمل أن تخدم هذا الميدان الفتي.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الإنسانية، الأزمات، التحديات، التوجهات.

الدبلوماسية الإنسانية في الكوارث والأزمات بين التوجهات والتحديات

الأمين العام (السابق) للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر - سعودي

أ.د. صالح بن حمد السحياني

مقدمة:

الحمد لله وكفى، وصلاةً وسلاماً على النبي المصطفى، وبعد:
تُشكّل حالياً الأزمات الإنسانية في بعض البلاد العربية والإسلامية سلسلة مآسٍ توسّطت أعناق الشعوب؛ إذ لا تكاد بعض البلاد العربية تخرج من أزمة حتى تتناسل فيها أزمات أخرى تبرز هنا أو هناك. ولعل غياب استثمار العلاقات الدوليّة الفاعلة والدبلوماسية الإنسانية، فضلاً عن أسباب أخرى؛ قد جعل تلك الأزمات تستفحل وتستبطنها بوادر أزماتٍ أخرى، بل إنها مهدّت السبيل إلى ولادة مآسٍ جديدة؛ إذ تبرز الصراعات السياسية والمواجهة العسكرية التي أُلقت بظلالها على مختلف مناحي الحياة، وهو ما أدى إلى ازدياد أعداد اللاجئين والنازحين والمهاجرين، وتضاعف أرقام المكلومين، واتّسع معه مساحة الصراع فيما انعدمت أو تكاد معه الحلول؛ وتمثل تلك مجتمعةً أكبر تحدٍّ يواجه العمل الإنساني والجهود الإغاثية، ولا سيما في المنطقة العربية، وذلك بما يخالطه من تأثيرات في الفرق الميدانية التي تسعى إلى الوصول بالمساعدات الإنسانية إلى مستحقيها؛ لتخفيف معاناة الشعوب والفئات الأشد ضعفاً.

من هذا المنطلق تتجه الأنظار إلى الدبلوماسية الإنسانية (القوة الناعمة) وإلى المهام والغايات المنوطة بها في سبيل الدفاع عن حقوق المتكوبين، والوقوف مع القضايا الإنسانية؛ من خلال إقناع أصحاب الشأن وصنّاع القرار بمراعاة مصالح المستضعفين واحترام الكرامة الإنسانية، ودعم المنظمات الإنسانية والجمعيات الوطنية؛ لخلق بيئة جاذبة للعمل الإنساني. إلى جانب إمكانية استثمارها في إشهار الأنشطة الإنسانية التي تقدمها هذه الدولة أو تلك والتسويق لها بغية استمالة الشعوب وكسب قلوبهم؛ لأنها تمثل أسلوباً فاعلاً من أساليب التقارب والتعاطف معهم.

إن الدبلوماسية الإنسانية لا تركز - كما قد يُظن - على إطلاق النداءات الإنسانية لاستجلاب المساعدات أو إقناع صنّاع القرار بأن يضعوا في حسابهم مصالح الشرائع الضعيفة وغير القادرة على تلبية احتياجاتها الإنسانية؛ بل تتجاوز ذلك إلى التركيز على الإنسان، والدعوة الملحة إلى أن يكون موضع الدبلوماسية الإنسانية في مركز حلول الأزمات.

لذلك أصبحت الدبلوماسية الإنسانية في عصرنا الحاضر أكثر أهمية من ذي قبل -كما ذكرنا آنفاً- بسبب تعاظم الأزمات، وازدياد الصراعات والكوارث واتساع حداثها. علاوة على هذا، يعدّ بروز ثورة الاتصالات وتأثير التقدم التكنولوجي في عالمنا اليوم نقلةً نوعيةً وانتقالاً فريداً في جميع المجالات، وهذا يشمل حقل الدبلوماسية الإنسانية الذي ينشط وينتشر في الغالب الأعم في عالم الأزمات الإنسانية؛ إذ أسهم ذلك التقدم السريع المذهل في تطور آليات الدبلوماسية الإنسانية وتفعيل دورها وقوة تأثيرها. ولا ريب أن بروز الإعلام الإنساني، الذي شق طريقه بقوة مؤخراً، أسهم في دعم الدبلوماسية الإنسانية، وقوّى أدواتها، وأعلى من شأنها؛ لذلك يُنظر إلى الدبلوماسية الإنسانية على أنها نقطة التقاء بين تقديم المساعدات الإنسانية من ناحية، والمحافظة على كرامة الإنسان من ناحية أخرى، فلا انفكاك بينها وبين العمل الإنساني، فقد غدت المائدة الرئيسة التي يجتمع فيها وإليها العاملون في المنظمات الدوليّة والجمعيات الوطنية المعنية بالعمل الإنساني، إلى جانب بعض الدول والمنظمات الأمميّة.

ولئن كان بعض لا يزال يرتاب ويتوجّس من الدبلوماسية الإنسانية، فإن الكثرة الكثيرة ينظر إليها وإلى العاملين في المنظمات الإنسانية الدوليّة والجمعيات الوطنية بمزيد من الفخر والاعتزاز، تقديرًا للإنجازات التي خلقتها، والنتائج الناجعة التي توصّلت إليها في سبيل صون الكرامة الإنسانية.

ولا ريب، أن سيلاً من الأسئلة يطفو على السطح ويدور في الأذهان كلما اقتربنا من بعض الكتابات المتفرقة والإشارات القليلة العابرة عن الدبلوماسية الإنسانية من حيث: ماهيتها، وأساليبها، وأثرها، وكيفية تأثيرها، وموقعها ومكانتها في العمل الإنساني... وهناك أسئلة أخرى فرعية تتشعب عن هذه الأسئلة؛ لهذا تحاول هذه الورقة جاهدة أن تجيب بشيء من الاستقصاء السريع والعرض عن تلك الأسئلة وغيرها، مسترشدةً بالقليل من المناقشات والندوات التي حضرها الباحث، أو بالعروض والإشارات التي حصل عليها سواءً بصفة شخصية أو عبر المواقع الإلكترونيّة والنشرات الموجزة؛ إذ كانت الدبلوماسية الإنسانية -ولا تزال- محور العديد من النقاشات والآراء ومحاولات التأطير في الآونة الأخيرة.

أهمية الورقة:

تبرز أهمية هذه الورقة في عدد من الجوانب والمجالات، لعل من أبرزها ما يلي:

(١) أنها تتناول موضوعاً مهماً يتعلق بالإنسان والإنسانية، وجدرياً بالبحث والاستقصاء؛ لأن الكتابة عنه قليلة جداً، والكتب المنشورة عنه -إن وجدت- نادرة أو غير موجودة بالفعل.

(٢) أنها تسهم في طرح تصورٍ جديدٍ لواقع الدبلوماسية الإنسانية والتحديات التي تواجهها في عصرنا الحاضر.

(٣) أنها تسعى لترسيخ مصطلح الدبلوماسية الإنسانية والتعريف به في وقت يكثُر الحديث عنه، والالتباس حوله، فهو ميدان متنامٍ وحديث النشأة والنمو.

(٤) أنها تكشف عن الدور العالمي المتصاعد والمكانة المرموقة التي بدت تنالها الدبلوماسية الإنسانية في عالم اليوم.

(٥) أنه من المؤمل أن تخدم هذه الورقة شرائح متعددة وفئات مهمة؛ منهم:

أ. العاملون في المنظمات والهيئات الإنسانية الدولية على اختلافهم.

ب. العاملون في الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر.

ج. الموظفون الحكوميون العاملون في وزارات الخارجية والأجهزة الحكومية الأخرى المعنية بالشأن الإنساني.

د. الباحثون في الجامعات المهتمة بالشأن الإنساني؛ إذ تفتح أمامهم الباب واسعاً لمزيد من البحث والدراسة المعمّقة بهذا الميدان.

هـ. المهتمون من الإعلاميين في الميدان الإنساني والقوة الناعمة.

أهداف الورقة:

تسعى هذه الورقة إلى تحقيق العديد من الأهداف والغايات التي من أبرزها:

(١) محاولة سبر غور الدبلوماسية الإنسانية، والوقوف على مفهومها، وأهدافها، وغاياتها.

(٢) جمع ما قد يكون كُتب متفرقة عن الدبلوماسية الإنسانية، ومحاولة حصر أبرز خصائصها وسماتها، ومدى أهميتها.

(٣) الكشف عن أدوات الدبلوماسية الإنسانية ووسائلها في سبيل تحقيق أهدافها.

(٤) إبراز الدور المهم للدبلوماسية الإنسانية في ميدان العمل الإنساني والعمل الدولي.

(٥) السعي إلى رصد بعض التحديات الرئيسة التي تواجه الدبلوماسية الإنسانية في عصرنا الحاضر.

(٦) تدوين بعض التوصيات والمقترحات التي تخدم ميدان الدبلوماسية الإنسانية في ظل عالمنا الحالي المليء بالصراعات والأزمات الإنسانية.

ولتحقيق هذه الأهداف وغيرها جرى توزيع موضوعات ومباحث هذه الورقة على النحو الآتي:

- مفهوم الدبلوماسية الإنسانية.
- الدبلوماسية الإنسانية نظرة في التاريخ والواقع.
- أهداف الدبلوماسية الإنسانية وغاياتها.
- أهمية الدبلوماسية الإنسانية ومكانتها.
- خصائص الدبلوماسية الإنسانية.

IFRC: الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر
والهلال الأحمر.
ARCO: المنظمة العربية للهلال الأحمر
والصليب الأحمر.
RCRCM: حركة الهلال الأحمر والصليب
الأحمر.

UN: منظمة الأمم المتحدة.
OCHA: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون
الإنسانية.
UNHCR: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.
IHL: القانون الدولي الإنساني.
INGO: منظمة دولية غير حكومية.
NGO: منظمة غير حكومية.

مفهوم الدبلوماسية الإنسانية:

تُشكّل الدبلوماسية الإنسانية مجالاً متنامياً في
حقل الدبلوماسية؛ إذ إنها تُعدّ جزءاً من الدبلوماسية
العامة، وهي إحدى المكملات للدبلوماسية
التقليدية، ويمكن النظر إليها بوصفها إحدى أدوات
القوة الناعمة. وفي المقابل أصبحت مسؤولية ونهجاً
لا غنى عنه في إطار الحركة الدولية، فهي تسعى
إلى الوصول -في أقرب وقت ممكن- إلى المنكوبين
والمحتاجين، وهو الأمر الذي يحتاج إلى مضاعفة
فرص الوصول إلى صانعي القرار وأصحاب الرأي؛
للتحاور معهم في هذا الشأن من أجل ضمان حيز
إنساني أوسع.

فالدبلوماسية الإنسانية -كما يرى أولوصوي
(٢٠١٥م: ٢)- ليست بديلاً تقليدياً من
الدبلوماسية الثنائية أو الدبلوماسية ذات

- أدوات الدبلوماسية الإنسانية ووسائلها.
- التحديات والصعوبات التي تواجه الدبلوماسية
الإنسانية.
- الخاتمة، والتوصيات والمقترحات.

منهجية الورقة وأدواتها:

تعد هذه الورقة من البحوث النظرية التي تهدف
إلى الوصول إلى المعرفة والحقيقة النظرية المجردة؛
لذلك تعتمد على المنهج الكيفي الوصفي؛ إذ إن
استخدام هذا المنهج البحثي يُساعد في التعرف إلى
الموضوع المستهدف، وتحديد أهم اتجاهاته النظرية؛
وهو ما يسهّل فهم هذا الموضوع، ويسبر غوره،
ويكوّن رؤيةً نظريةً عنه. ولما كان موضوع هذه
الورقة قد جُمع من متفرّق، واقتبست بعض أفكاره
من ممارسات عملية، أو إشارات كُتبت هنا، أو
عبارات قيلت هناك، إلى جانب ترتيب شذرات
مختلطة هنا وهناك؛ فقد عمدت هذه الورقة إلى
جمعها وتأليفها، بالإضافة إليها اتكاءً على الخبرة
والدراية في الميدان الإنساني.
وقد وُظفت المصادر والمراجع الأولية والثانوية
لتحقيق أهداف هذه الورقة.

قائمة المختصرات:

سيتردّد مراراً في أثناء هذه الورقة أسماء بعض
المنظمات الحكومية وغير الحكومية والجهات
ذات العلاقة بهذا الميدان، وحرصاً على اختصار
أسمائها الطويلة أعددنا هذه القائمة المفتاحية
المختصرة، وهي:
ICRC: اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

مع الممثلين الدوليين لتحقيق تلك الأهداف؛ لأن الدبلوماسية الإنسانية ليست بديلاً كلاسيكياً عن الدبلوماسية الثنائية، أو الدبلوماسية ذات الأطراف المتعددة. وقريباً من هذا التعريف تؤكد نيفين (٢٠١٨م: ٤) أن الدبلوماسية الإنسانية هي القدرة على إقناع صناع القرار وقادة الرأي العام بالعمل في جميع الأوقات لمصلحة المستضعفين، وإظهار الاحترام الكامل للمبادئ الأساسية السبع للعمل الإنساني، وهي:

١. الإنسانية. ٢. الحياد. ٣. عدم التحيز.
٤. الاستقلالية. ٥. العمل التطوعي.
٦. الوحدة. ٧. العالمية.

وهي هنا تتفق تماماً مع تعريف (IFRC) لمفهوم الدبلوماسية الإنسانية، ويرى آخرون أنها إرادة وآلية إنسانية منطلقها العمل على إقناع الفاعلين في الصراعات المسلحة وصناع القرار في الدول والحكومات لإعطاء الأولوية القصوى للإغاثة والعمل الإنساني، والعمل على إيجاد ممرات آمنة للمنظمات والمساعدات الإنسانية من أجل إيصالها بشكل عاجل إلى مستحقيها (السحبياني، ٢٠١٨م: ٣). بينما يعدها آخرون -واستمراراً لهذا المفهوم- آلية ووسيلة مهمة لتطبيق القانون الدولي الإنساني والالتزامات الدولية للحكومات وبخاصة ما يتعلق بأسلوب التواصل والتفاوض مع جميع الأطراف المعنية بأطراف النزاع؛ بعيداً من الازدواجية والميول والأهواء الذاتية والخلفيات والأبعاد السياسية؛ إذ بإمكان العمل الإنساني تجسيد هذه المهمة الصعبة رغم حجم الصراعات وخطورة الأوضاع (السحبياني، ٢٠١٨م: ٣).

الأطراف المتعددة، بل يذهب إلى أنها من العناصر التي تزيد من نسبة نجاح علاقات التعاون بين المنظمات الإنسانية والحكومات، وتوطّد أواصر العمل المشترك فيما بينها.

ونشير هنا إلى أن تعدّد مفاهيم الدبلوماسية الإنسانية أمرٌ في نظري طبيعيّ جدّاً؛ لأن المصطلح تشكّل جزئياً، ولا يزال في طور النمو والتكامل. ولقد ذهب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC) إلى أن مفهوم الدبلوماسية الإنسانية يعني إقناع قادة الرأي وصناع القرار بالعمل في جميع الأوقات لصالح الأشخاص الضعفاء، والاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية الأساسية.

وتركز اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر (ICRC) في عملها النشط -من ضمن ما تهتمّ به في الدبلوماسية الإنسانية- على نشر المعرفة بالقانون الدولي الإنساني، والتوعية بالاحتياجات الإنسانية للمتأثرين بالنزاعات المسلحة والعنف، وتبذل جهدها في العمل الإنساني المحايد والمستقل وغير المتحيز وتعزيزه، والحيلولة دون استخدام الأنشطة الإنسانية ذريعة لتحقيق أغراض عسكرية أو سياسية. ولذلك هناك من يفضل أن يطلق على الدبلوماسية الإنسانية الدبلوماسية غير الحكومية.

وعرّفت المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (أركو، ٢٠٠٨م: ٣) الدبلوماسية الإنسانية بأنها تكثيف الجهود والعمليات في العلاقات الدوليّة من خلال استثمار آليات السياسة الخارجية لتحقيق الأهداف الإنسانية، وإقامة علاقات تعاون

ويرى كل من مينير وسميث (٢٠٠٧م: ١٧) أن الدبلوماسية الإنسانية تشمل بشكل أساسي الأنشطة المتعددة التي تقوم بها المنظمات الإنسانية في بلد معين، والتفاوض لأجل الوصول إلى السكان المدنيين المحتاجين إلى المساعدة والحماية، ورصد برامج المساعدة وتوثيقها بدقة وكتابة التقرير عنها، إضافةً إلى ذلك تعزيز احترام القوانين الدولية.

وتعني الدبلوماسية الإنسانية وفقاً لهذا التعريف: المشاركة النشطة من جانب الأشخاص والمنظمات الإنسانية- على اختلافها- في أنشطة وأعمال الدبلوماسية الإنسانية في الحالات التي تمنع الأزمات المحتملة، وتتغلب عليها، وتشمل أيضاً عملية تفاوض الناس في ذلك البلد من خلال المنظمات أو الممثلين الأفراد.

ويلاحظ أن النقطة المهمة والركيزة الأساسية في كل تلك المفاهيم السابقة تؤكد أن هذه المنظمات تحتاج إلى الحصول على المساحة الكافية من السلطة السياسية والعسكرية حتى تعمل في إطارها بنزاهة وحياد.

الدبلوماسية الإنسانية نظرة في التاريخ والواقع:

نظن أن ممارسات الدبلوماسية الإنسانية وتطبيقاتها كانت موجودة منذ وجود البشرية على هذه البسيطة، ولكنها وفقاً لشكلها المعاصر وآلياتها الحالية المعروفة بها نستطيع أن نقول: إنها حديثة المصطلح والتأطير، وليس الممارسة والتطبيق؛ لذلك يمكن أن نعرض لتاريخها بوصفها مفهوماً وميداناً مستقلاً برز على السطح الإنساني خلال

العقدين الماضيين؛ إذ حتى عام ١٩٩٠م كان يُنظر إلى انتهاكات حقوق الإنسان على أنها شأن داخلي للدول مما لم يدعُ أو يتطلب تدخلاً خارجياً، غير أنه بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة نُقلت تلك الانتهاكات -فيما يبدو- من كونها شأنًا داخلياً للدول لتصبح قضية دولية في وقتنا الحالي، وهو ما أدى إلى بروز مفهوم التدخل الإنساني الناتج عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة داخل حدود الدولة، ولئن أدّى في بعض الأحيان إلى تجاوز سيادة بلد ما، فإنه قاد -في حالات كثيرة- إلى تطبيق العقوبات العسكرية، ولا سيما من الجهات الفاعلة في الساحة الدولية والمهيمنة على النظام العالمي، كل ذلك تحت ما يسمى (التدخل الإنساني) وهو ما أحدث بدوره رد فعل متزايداً في المجتمع الدولي إزاء هذه التدخلات.

وتجدر الإشارة إلى أن كلاً من التدخل العسكري والتدخل الإنساني مفهومان مختلفان بعضهما عن بعض، إلا أنه لوحظ خلال العقدين الماضيين أن التدخل الإنساني يجلب في الغالب التدخل العسكري، وهذا ما رأيناه مثلاً في العمليات العسكرية التي استهدفت كوسوفو في عام ١٩٩٩م؛ إذ كانت في بدايتها تدخلات إنسانية، غير أن استخدام هذه الفكرة بهذه الطريقة أدى -فيما يبدو- إلى إعادة مناقشة التدخل الإنساني الذي طغى على السطح منذ بداية الحرب الباردة. ولعلّ عدم قدرة منظمة الأمم المتحدة (UN)، ودول مجلس الأمن الدولي على تحمّل مسؤوليتهم الواجبة عليهم إبان غزو دولة الكويت في عام ١٩٩٠م، واستمرار الإبادة الجماعية التي حدثت

مشهود على ساحة العمل الإنساني والميدان الدولي، بل أصبحت ثقافة مهنية تبنّاها الدول بقوة في المحافل الدوليّة وميادين العمل الإنساني كافة، وهو ما دفع الأمم المتحدة (UN) مؤخرًا إلى اعتماد اليوم التاسع عشر من شهر أغسطس من كل عام يومًا عالميًا للعمل الإنساني، تقديرًا لكل من يُقدّم العون والمساعدات الإنسانية والإغاثية للضعفاء والمحتاجين، وطلبًا لنشر الوعي بالأمسي الإنسانية.

واعتقد أنه حريّ بهذه الورقة أن تعود بالوراء إلى مئات السنين حينما كانت الدبلوماسية النبوية الشريفة تستخدمها - آنذاك - بكثرة، ويأرسها بشكل عمليّ سيّد الخلق وخاتم الأنبياء عليه الصلاة والسلام؛ ومن ذلك مثلاً: قضية الحجر الأسود المعروفة، وموضوع المفاوضات التي تمت عندما اعترض رسول الله ﷺ وهو يطوف بالكعبة، واستخدامه إستراتيجية الانسحاب الهادئ لتجنب سفك الدماء آنذاك (أبو المجد، ٢٠٠٩م: ٢٣). هذا فضلاً عن استثمار الدبلوماسية الإنسانية منذ أقدم العصور بوصفها ممارسات وتطبيقات، لكن ليست كما هي عليه الآن، ولا بالشكل الذي وصلت إليه من تأصيل عمليّ وتأطير معرفي.

ولعل هذا الاستعراض التاريخي الموجز، مع ما تشهده الساحة الإنسانية من تحرّكات وأنشطة ومساعدات إنسانية متنوعة عبر مختلف الأصعدة؛ لفتت الانتباه إلى الدور القوي للدبلوماسية الإنسانية، وكشفت عن المراحل التي مرت بها، والمكانة التي وصلت إليها رغم كون هذا المصطلح

في رواندا في عام ١٩٩٤م؛ جلبت فكرة التدخل الإنساني بقوة على المستوى العالمي، وفرضت نفسها على الصّعيد الدوليّ.

ومع هذه التغيرات التي شهدتها ميدان العمل الإنساني، ولا سيما في العصر الحديث، ظهر جلياً أنه ليس هناك بديل سوى أن يحل مفهوم الدبلوماسية الإنسانية محل تلك القضايا الحساسة والمسائل الجدلية التي أخذت حيّزاً من المناقشة والتجاذبات، فتقوم هذه الدبلوماسية بإيجاد حلّ لتلك المشكلات عن طريق المفاوضات، وفي الوقت نفسه تسعى إلى رفع المعاناة عن المحتاجين والمنكوبين بعيداً من تجاذبات التدخل في الحقوق السيادية لتلك الدول.

وقد أدّى الاهتمام المتزايد بهذا المجال إلى حرص الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC) بالتشاور مع اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر (ICRC) إلى تأكيد سياسة الدبلوماسية الإنسانية في أثناء اجتماعات مجلس المندوبين الذي عُقد في باريس في شهر مايو من عام ٢٠٠٩م، وذلك بموافقة جميع الجمعيات الأعضاء في المجلس؛ فقد جرى إثر ذلك اعتمادها على نطاق واسع في الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر في مختلف أنحاء العالم، وغدت الدبلوماسية الإنسانية مرجعية مهمة لتلك الجمعيات الوطنية عند عملها في تقديم المساعدات لصالح المنكوبين والمحتاجين: (ICRC ص ٦).

ومع هذه التحولات، تطورت الدبلوماسية الإنسانية إلى عمل مؤسسي يحظى حالياً بحضور

الدولية، وتعزيز دور الشراكات الفاعلة عند الاستجابة في الكوارث، وزيادة قدرة العاملين في الميدان الإنساني على حشد التبرعات وتنمية الموارد المالية، والعمل الجاد نحو تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى أصحابها، وفتح ممرات آمنة للوصول إلى المستفيدين من برامجها (نيفين، ٢٠٠٨م: ٥).

وتعمل الدبلوماسية الإنسانية جاهدة على تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية، ووضوح أنشطة الجمعيات الوطنية والمنظمات الإنسانية ذات الصلة بهذا الميدان وفهم الجمهور لها، وتفهم الحكومات والسلطات إلى طبيعة عملها، إلى جانب حرصها على دعم الجهود المدنية والحكومية في سبيل تنظيم العمل التطوعي بشكل مؤسسي وتقنيته بشكل يحفز على التحاق المزيد من المتطوعين بركب العمل التطوعي في الخدمات الإنسانية، ويعمل على حمايتهم، وخلق بيئة جاذبة للعمل الإنساني.

ومن جانب آخر، تسعى بعض الدول إلى استثمار الدبلوماسية الإنسانية بوصفها قوة ناعمة لها؛ للوصول إلى بعض الشعوب وكسب تعاطفها وودّها من خلال إيصال المساعدات الإنسانية، وتبني المشروعات التنموية النوعية في أوطانهم من أجل تحقيق هذه الغايات...

وعلى العموم، يمكن القول: إن الدبلوماسية الإنسانية قد تكون في ظلّ الأوضاع الإنسانية المتردية وسيلة لتوليد الوعي بالأوضاع الإنسانية الحادة أو الصراعات السياسية التي قد تفتقر إلى الاهتمام العالمي بها بسبب تعدد الانشغالات

من المصطلحات النامية والمفاهيم الحديثة في الأدبيات السياسية والميادين الإنسانية، إلى جانب أن الدبلوماسية الإنسانية تعدّ من أولى الخطوات المتخذة - إن لم تكن من أهمها - التي تنهض بدور مكونات الحركة الدولية الإنسانية من جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر (RCRCM) للمشاركة الفاعلة مع الحكومات؛ من أجل إيقاف مسلسل النزيف المتدفق للأزمات الإنسانية.

أهداف وغايات الدبلوماسية الإنسانية:

تهدف الدبلوماسية الإنسانية (بحسب IFRC) إلى حشد القدرات وتعزيز الشراكات بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني المحلي والمجتمع الدولي لتلبية احتياجات الضعفاء والمحتاجين، وتروم زيادة فرص الوصول إلى صانعي القرار وإقناعهم والتأثير فيهم ثم التعاون معهم لدفع البلاء، أو رفع المعاناة الإنسانية عن أولئك الضعفاء والمتضررين (IFRC، ٢٠١٧م: ٤).

وتعمل على تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والمعايير الدولية، ودعم السكان الأصليين والمؤسسات، ودعوة الشرائح والمستويات كافة إلى الانخراط في دعم الأهداف الإنسانية (مينير وسميث، ٢٠٠٧م: ١٧)، وتسليط الضوء على احتياجات المستضعفين والمحتاجين، وإبراز معاناتهم في المحافل الدولية، والتوعية بأحوالهم وآلامهم.

وتسعى أيضًا إلى نشر الوعي حول أنشطة العاملين في الميدان الإنساني من موظفين أو متطوعين، والدفاع عنهم في مختلف المحافل

(٢) العمل على مراعاة البعد الإنساني عند صياغة التشريعات الوطنية.

(٣) نشر الوعي والتثقيف بالقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الأربع.

(٤) إطلاق النداءات الإنسانية المتكررة لصالح ضحايا الكوارث والأزمات الإنسانية.

(٥) القيام بالأنشطة والبرامج الفاعلة لتوحيد مسار العمل الإنساني، بغية تبني مواقف موحدة وطرحها على الساحة الدولية؛ لجذب جميع الشرائح الفاعلة على الساحة وأصحاب الشأن والمصلحة. (آل إبراهيم، ب. ت: ٤٧).

خصائص الدبلوماسية الإنسانية:

من أبرز خصائص الدبلوماسية الإنسانية الفاعلة أنها سريعة الاستجابة لتلبية احتياجات الشق الإغاثي، وحريصة على تحقيق الشمول والتكامل من خلال الشق التنموي؛ إذ تسعى من خلال مختلف وسائلها التي تبناها -فيما يخص الجانب الثاني- أن تكمل المشروعات والبرامج الإنسانية بعضها بعضاً، وأن تُفعل مجالات التنسيق العملي والتعاون الفعلي، إلى جانب تحقيق التكامل الميداني في كل تلك البرامج والأنشطة في هذا المجال.

وتتمتع هذه الدبلوماسية بالمرونة المنضبطة وفقاً للعديد من الأسس والاعتبارات التي تسعى لكي تتمكن من بلوغ القوة الناعمة والنفاذ لتستطيع التصدي لآثار الكوارث والأزمات الإنسانية فلا يستفحل أمرها، ويزداد تأثيرها السلبي على المتضررين منها.

الدولية، فهي يمكن أن تُحدث تغييراً تاريخياً من خلال نهج إنساني المنحى. (آل إبراهيم، ب. ت: ٤٨).

أهمية الدبلوماسية الإنسانية ومكانتها:

لقد تأكدت أهمية الدبلوماسية الإنسانية -كما يرى (البستكي، ٢٠١٥م)- ودورها الفاعل في العقدين الماضيين حينما شهد العطاء الإنساني تحولات إستراتيجية كبيرة تجاوزت الإنسان إلى البيئة والجغرافيا، وطالت أيضاً كل مكونات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والفكرية والثقافية. هذا إلى جانب ما شهده العالم خلال السنوات القليلة الماضية، وبشكل متسارع، من ثورة غير مسبوقة في وسائل الاتصالات والتقدم التكنولوجي من ناحية، وازدياد الأزمات الإنسانية والصراعات وخاصة في المنطقة العربية من ناحية ثانية...

وتحظى الدبلوماسية الإنسانية بمكانة عالية مرموقة لدى المنظمات الإنسانية والجمعيات الوطنية، ولا سيما لدى كل من (ICRC) و(IFRC)، إلى جانب معظم منظمات الأمم المتحدة المعنية بالشأن الإنساني، مثل: OCHA, UNCHR.

وتتضح هذه الأهمية وتلك المكانة من خلال جهود تلك الجهات مجتمعة أو منفردة في القيام بالأعمال الآتية:

(١) حشد الدعم والتأييد والمناصرة، وحث المجتمع الدولي على التدخل لحل الأزمات الإنسانية عبر الوسائل المتاحة كافة.

في أساليبها أو حتى إلغاؤها؛ لأنّ تثقيف الأفراد والمجتمعات المتضررة حول حقوقهم أمر أساسي لإيجاد اهتمام وحشد حول قضية إنسانية (ما) تحتاج إلى مناصرة وممارسة دور دبلوماسي إنساني. ومن تلك البرامج والأنشطة التي يمكن أن تمثل دور المناصرة ما يأتي:

أ. معرض الفن التشكيلي واللوحات المعبرة عن الأزمات الإنسانية بهدف حشد المناصرة لأزمة إنسانية (ما).

ب. معرض التصوير الفوتوغرافي، حيث يتناول صوراً مثيرة عن أزمة إنسانية ما؛ لنقل رسالة للجمهور، وحشد الرأي العام بخصوصها.

ج. تقديم عرض مسرحي يجذب اهتمام واسع من أطراف المجتمع كافة حول أزمة اللاجئين أو المهاجرين في المنطقة العربية مثلاً.

د. عمل أفلام وثائقية تنقل معاناة المنكوبين والمتضررين.

هـ. استثمار مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، ووسائل الإعلام الجديد كوسائل التواصل الاجتماعي؛ لإبراز معاناة المحتاجين أو الضعفاء...

و. طباعة الكتيبات والمطويات التي تُعرّف بتلك الأزمات...

ثانياً- التفاوض:

تعد المفاوضات وسيلة مهمّة من وسائل ممارسات الدبلوماسية الإنسانية، وللتفاوض - كما يذهب وجيه (١٩٩٤م: ٥٧) - ثلاثة مستويات هي: (١) مستوى الأفراد.

وبالجملة، فإنّ الدبلوماسية الإنسانية تتسم بالنزاهة، والابتعاد عن الازدواجية في التعامل الإنساني، والمحافظة على الاستقلالية، وتجنب الميول الشخصية أو السياسية تجاه الأزمات أثناء المفاوضات والحوارات مع الأطراف المتنازعة كافة؛ لأنها تطبّق مبادئ العمل الإنساني الأساسية التي ذُكرت سابقاً^(٢).

ولعل ما تحمله هذه الدبلوماسية في حد ذاتها من قيم نبيلة تُشكّل أساساً مهماً من تلك الخصائص والسمات المنسوبة إلى هذه الدبلوماسية.

أدوات العمل بالدبلوماسية الإنسانية ووسائلها:

تستثمر الدبلوماسية الإنسانية العديد من الأدوات والوسائل والآليات والطرق لتحقيق غاياتها، ومن أبرز تلك الوسائل ما يأتي:

أولاً- المناصرة:

ويعني بها عملية المساندة والتأييد التي تقوم بها هذه الجهة أو تلك في سبيل تحقيق الانتصار أو كسب القضية التي يُدافع عنها، أو إقناع الأطراف الأخرى بالفكرة؛ لكي يتحمّسوا في سبيل إحداث التغيير المطلوب. أو هي محاولة منظّمة لتغيير ممارسة أو موقف (ما) عبر تقديم الأدلة والحجج حتى يتسنى إقناع جهة (ما) بكيفية وسبب حدوث تغيير في مسألة (ما).

وهناك من يرى أن المناصرة هي فعل مقصود وموجّه نحو تغيير السياسات أو المواقف في أي نوع من القرارات المطلوب تطويرها أو تغييرها أو التأثير

(٢) مستوى المنظمات.

(٣) مستوى الدول.

ويتولد في الأغلب عن هذه المفاوضات -أيًا كان مستواها- اتفاقيات يُفترض فيها أن تحقق الرضى للأطراف المشاركة، وتظهر تصرفات أو أفعال تخدم العمل الإنساني المستهدف، مع أنك قد تجد كثيرًا أن كل دولة - وهذا طبيعي - تضع احتياجاتها فوق احتياجات الآخرين.

وتعد المفاوضات -وبخاصة قبل الحروب والنزاعات أو في أثنائها أو بعدهما- مسألة حياة أو موت، ولعل من الأمثلة على ذلك حقبة الحرب الباردة بين أميركا وروسيا؛ إذ تبادلا سلسلة طويلة من المحادثات للحد من أهوال التدمير المتبادل لكليهما؛ وهو ما يتم في الآونة الأخيرة من استخدام المفاوضات للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي، التي من الممكن أن تُحدث أضرارًا للعالم، ربما تكون أكبر من أضرار الحروب النووية.

ولا ريب أن الوساطة والمساعي الحميدة التي كانت تستخدم في العصور القديمة ولا تزال تدرج ضمن مجالات التفاوض، بل إنها من صميم أدوات الدبلوماسية الإنسانية، سواء قام بها فرد (ما) بوصفه وسيطًا دوليًا أو دولة؛ لأنه يقوم بدوره المهم في تقريب وجهات النظر بين الطرفين؛ وهذا ما قام به الشاعر الدبلوماسي حكيم بن أمية السلمي حينما اجتمع قومه على عداوة رسول الله ﷺ، وكان حكيم في قومه شريفًا مطاعًا، ومن الشخصيات المؤثرة، فاستخدم أهم وسيلة إعلامية لديه -آنذاك- وقال قصيدة

عصاميّة مؤثرة كان لها الدور الكبير في التأثير في ضبط النفس في قومه، ولعب دورًا إنسانيًا مهمًا، حينما قال:

هل قائل قولاً من الحق قاعد

عليه؟ وهل غضبان للرشد سامع؟

وهل سيّد ترجو العشيرة نفعه

لأقصى الموالى والأقارب جامع؟

تبرأت إلا وجه من يملك الصبا

وأهجركم ما دام مُدْلٍ ونازغ

وأسلم وجهي للإله ومنطقي

ولو راعني من الصديق روائع

(أبو المجد، ٢٠٠٩م: ٢٧٣، ٢٧٤).

ووفقاً لـ (أبو المجد، ٢٠٠٩م: ٢٣٠) يمكن عدّ

المفاوضات التي تمت بين رسول الله ﷺ وأبي جهل حول عدم سبّ الآلهة وتطبيق إستراتيجية الأمر الواقع على أنها أول مفاوضات تمت بين الإدارة الملكية والرسول الكريم عليه الصلاة والسلام؛ إذ توصل الطرفان فيها إلى اتفاق، وقد استجاب رسول الله ﷺ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، بينما تصوّر أبو جهل أنه نجح في إحراز تقدّم وعمل على تضخيم المنجز الذي فعله، وأقنع الإدارة الملكية آنذاك (قريش) حتى وصل إلى هذا الحل الوسط.

ويمكن أن يشار إلى نجاح هذه الأداة من أدوات الدبلوماسية الإنسانية (التفاوض)، وتجارب (ICRC) مثلاً في تبادل إطلاق سراح الأسرى بين مختلف الأطراف في أكثر من نزاع في المنطقة العربية.

ثالثاً- قوة الإقناع:

في هذا الميدان، وحققت أهدافها؛ فمن ذلك مثلاً: جدّ جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجهودها الحثيثة في سبيل تحسين أوضاع الأشخاص من ذوي الإعاقة في فلسطين بعد تجاهلهم أو عدم الاهتمام بهم من قبل؛ ودور (ICRC) الفاعل في كثير من الأحيان بإطلاق بعض الأسرى أو القيام بعمليات تبادل للأسرى بواسطة إقناع طرفي النزاع بهذا الخصوص... وغير ذلك الكثير من الأمثلة التي حقّق الإقناع فيها تأثيراً ونتائج ملموسة عبر توظيف الدبلوماسية الإنسانية.

رابعاً- الاتصال

يقصد بالاتصال هنا -حسب (آل إبراهيم، ب. ت.: ٦٦)- كيفية مد جسور وبناء شبكات من المواطنين القادرين على المشاركة في حوار بناء مع مواطنين من دول أخرى؛ لنشر القيم الإنسانية، وتكوين قاعدة دعم لقضية إنسانية (ما) عبر العالم بتوظيف تكنولوجيا الاتصال الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي واسعة الانتشار لتوسيع قاعدة المؤيدين لهذه المسألة الإنسانية أو تلك؛ إذ تجد هذه الوسيلة في الغالب صدى قوياً في مهام الدبلوماسية الإنسانية، وتترك أثراً ظاهراً يخدم أهداف هذه الدبلوماسية وغاياتها.

ومن أمثلة ذلك: الدور الكبير الذي لعبته منظمة السلام الأخضر في الكشف عن الممارسات غير الأخلاقية في النفايات المشعّة في جزيرة ماليتا في ألاسكا، فقد أظهرت هذه المنظمة خطورة ذلك العمل، وأبرزت التغيرات والخلل الذي حدث للحياة البشرية والبحرية في تلك الجزيرة وأعلنتها

نعني بها قوة التأثير في المواقف أو السلوكيات لصالح قضية إنسانية، أو هو عملية تهدف إلى تغيير موقف (ما) تجاه حدث معين. والإقناع أداة مهمة تستخدم في كثير من الأحيان في السعي لتحقيق مكاسب ونتائج إيجابية للمستهدفين فيه من حيث استجلاب المبادئ والقيم الأخلاقية، أو العواطف، أو الأمور المنطقية والعقلانية؛ لذلك يقال: إن الإقناع هو فنٌّ يمزج بين مخاطبة العقل والقلب معاً.

ولتوضيح الأبعاد التي يعمل فيها الإقناع يشير حبيب (٢٠٠٩م: ٢٥) إلى سبعة مفاهيم أساسية ينطلق منها الإقناع هي:

- (١) أنه جهد اتصالي.
- (٢) يحتاج إلى تخطيط.
- (٣) يستخدم وسائل أخلاقية.
- (٤) يطرح اختيارات، أو خيارات.
- (٥) يُخاطب الدوافع.
- (٦) يستهدف التأثير والتغيير.
- (٧) يُحقّق التوافق بين المُقنع والمُقتنع.

ورغبةً في نجاح عملية الإقناع، يلزم تفهم طبيعة المُستقبل، ومعرفة خبراته وميوله واهتماماته وقدراته، ومن ثمّ صياغة الرسالة الإقناعية بما يتلاءم مع تلك الأوضاع.

ولا غرو أن هناك مفاتيح رئيسة لقنوات التأثير والإقناع في الميدان الإنساني وغيره، وهي: المصداقية، والوجدان، والمنطق (حبيب، ٢٠٠٩م: ٣٢).

ويمكن إعطاء بعض الأمثلة التي استخدمت

باتساع النظر إلى هذا المفهوم مؤخرًا من قبل (ICRC) (الرحماني، ٢٠١٩م: ٥).

في حين يرتبط الإعلام الإنساني لدى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC) بتغطية الكوارث وحالات الطوارئ، وذلك من خلال التركيز على الجانب الإيجابي في صمود المجتمعات التي تعرّضت للكوارث أو الأزمات الإنسانية بما يصون كرامتهم، من دون التركيز على الصورة المأساوية للحدث.

وفي المقابل، نجد مفهوم الإعلام الإنساني لدى المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (ARCO) (وهي عبارة عن مظلة لـ ٢١ جمعية وطنية عربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر في المنطقة العربية كافة) يستوعب -نقلًا عن (الرحماني، ٢٠١٩م: ٣)- المفهومين السابقين، ويتجاوزهما أيضًا إلى مفهوم أكثر بعدًا وأعمق نظرًا؛ إذ يعدّ الإعلام الإنساني عاملاً مهمًا في التثقيف والتوعية بالمآسي الإنسانية، ويبرز جهود الجمعيات الوطنية لحفّزها إلى مزيد من العمل، ويسلّط الضوء على دور العاملين والمتطوعين في هذا الميدان، ويحشد الجهود لدعم الضعفاء والمحتاجين عبر الوسائل الإعلامية المتاحة كافة، ولا ينسى الكشف عن التحديات والعقبات التي تواجه العمل الإنساني على الأصعدة كافة. ونستطيع القول: إنّ (ARCO) تستثمر الإعلام الإنساني لتحقيق المزيد من التكامل الفاعل مع تلك المكونات المحلية والإقليمية والدولية بما يحقق المشاركة المجتمعية؛ لخدمة الإنسانية (أبو حسان، ٢٠١٨م: ٣).

للعالم. وكذلك الوصول إلى اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي جاءت نتيجة نشر بعض منظمات حقوق الإنسان الدّوليّة تقارير عدة عن الآثار المترتبة عن الألغام الأرضية، ولا سيما في أفغانستان وكمبوديا، وقد كافحت تلك المنظمات الدّوليّة غير الحكومية، وضغطت على العديد من الدول عبر المحافل حتى توصّلت إلى نتائج مثمرة تخدم الإنسانية.

وحرّي بنا هنا الإشارة إلى دور المنظمات الإنسانية غير الحكومية خاصة (INGO)، والحكومية مثل (NGO)؛ في المؤتمرات الدّوليّة وفعاليتها في إحداث الكثير من التغييرات، والتأثير على المواقف السياسية في سبيل خدمة الإنسانية... كلّ ذلك عبر استخدام وسائل وأدوات الدبلوماسية الإنسانية الفاعلة التي منها الاتصال.

خامسًا- تفعيل دور الإعلام الإنساني لتعزيز الدبلوماسية الإنسانية:

من الملاحظ على أرض الواقع أن كل جهة أو منظمة إنسانية تتحرك إعلاميًا لتعزيز دور الدبلوماسية الإنسانية وفقًا لطبيعة مهامها الأساسية ومجال نشاطاتها، ومفهومها للإعلام الإنساني.

الإعلام الإنساني لدى اللجنة الدّوليّة للصليب الأحمر (ICRC) التي تعد حارسة القانون الدولي الإنساني في العالم هو: كلّ ما له علاقة بحماية الصحفيين في أثناء الصراعات المسلحة، وارتباط التغطيات الإعلامية للنزاعات بمبادئ القانون الدولي الإنساني والتزام الإعلاميين به. مع الإقرار

ويجد قبولاً ومكانة حسنة؛ ما يأتي (أبو حسان، ٢٠١٨م: ٣ بتصرف):

١. أنه يصف ولا يُصنّف؛ لأنه يريد أن يكون مقبولاً لدى كل الأطراف، حتى يتمكّن ويُمكن من الوصول إلى كل الضحايا والمستهدفين.

٢. مادته الإعلامية يكتبها الإعلامي، ويراجعها القانوني.

٣. التزامه الحياد والاستقلالية.

٤. لغة خطابه إنسانية، وليست سياسية.

٥. تركيزه على الضحايا، وليس على أطراف النزاع؛ لأن الهدف النهائي منه هو خدمة الضحايا، وصون كرامتهم، وتوفير سبل العيش الكريم لهم، وليس إلقاء التُّهم على هذا الطرف أو ذاك بما لا يحل المشكلة، بل يزيدها تعقيداً.

٦. مرجعية الإعلام الإنساني: القانون الدولي الإنساني.

٧. اهتمامه بالعاملين في الحقل الإنساني من منظمات وأشخاص، وعدم التحريض ضدهم، أو استغلال الأوضاع المأساوية لتحقيق مآرب شخصية...

٨. سعيه لإبراز دور اللاجئين والمهاجرين الإيجابي في الدورة التنموية في المجتمعات المستضيفة؛ فمثلاً: أبرزت بعض وسائل الإعلام الإنساني -نقلاً عن بعض التقديرات المصرفية اللبنانية- أن اللاجئين السوريين في لبنان قد حوّلوا أو تسبّبوا في تحويل ما يزيد على عشرين مليار دولار منذ بدء النزاع، وأسهمت هذا التحويلات -كما تقول بعض المصادر- إلى ارتفاع أرصدة الاحتياطي اللبناني من العملة الأجنبية إلى قرابة ٣٧ مليار دولار (عويس، ٢٠١٧م: ٣).

ولعله ليس بغريب أن يأخذ مفهوم الإعلام الإنساني في (ARCO) كل هذا البعد والاتساع، لأن المنظمة وجمعياتها الوطنية العربية تعمل حالياً في أكبر فضاء إنساني مصدّر للمآسي والنزوح والهجرة واللجوء، وتزايد الصراعات، وتعدّد الأزمات الإنسانية فيه، حتى إنك لا يكاد يخلو بلد عربيّ من أزمة ما، فإن لم يكن هو فجاره، أو جار جاره.

ومما يُذكر من واقع التجربة والخبرة والممارسة إبان العمل في المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (ARCO) أن الإعلام الإنساني في (ARCO) قد جاء مكتملاً لمن سبقه، وبنى قاعدة تراكمية ساعدت المنظمة في الوصول إلى هذا التوسّع واستثمار الإعلام الإنساني في خدمة الدبلوماسية الإنسانية، ووصل إلى تبني (ARCO) مشروعاً نوعياً فريداً على مستوى المنطقة العربية إن لم يكن على مستوى ميدان العمل الإنساني وهو استحداث الرابطة العربية للإعلام الإنساني التي تجاوز عدد المنضوين تحت لوائها مئتين وخمسين إعلامياً في ٢١ بلداً عربياً يمثلون مختلف وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة ووسائل التواصل الاجتماعي، وهو -فيما أظن- أكبر مشروع للإعلام الإنساني في هذا الميدان يهدف إلى خدمة قضايا الدبلوماسية الإنسانية، وتفعيل دورها في هذا المجال (أبو حسان، ٢٠١٩م: ٥).

ومن مميزات الإعلام الإنساني التي جعلته يشقّ طريقه محلّلاً عالياً في سماء الدبلوماسية الإنسانية، وفي فضاء ميدان العمل الإنساني،

الاحتجاز المؤقت؛ فهبت منظمات المجتمع المدني عبر استثمار وسائل الإعلام الأميركية والعالمية المختلفة لنصرة هذه القضية الإنسانية، حتى حققت إنجازاً قانونياً يقضي بإعادة لم شمل تلك العائلات بعضها مع بعض.

سادساً- الحضور الإنساني الفاعل للجمعيات الوطنية والمنظمات الإنسانية في المحافل والمؤتمرات الحكومية الدولية:

يعد الحضور الإنساني الفاعل لمكونات الحركة الدوليّة لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر (RCRCM) والمنظمات والمراكز والهيئات الإنسانية (INGO, NGO) في مختلف المحافل الدوليّة الخاصة بالأزمات الإنسانية والكوارث وقضايا المناخ وفي المؤتمرات والقمم العالمية؛ جزءاً من حراك الدبلوماسية الإنسانية وأدواتها المؤثرة في هذا المجال؛ لأن هذا الحضور يُشكّل فرصة مواتية لتلك الجمعيات والمنظمات الإنسانية للالتقاء بأصحاب القرار والمتنفذين، والاجتماع بهم، ومحاولة التأثير عليهم؛ لتحقيق أهداف الدبلوماسية الإنسانية. فضلاً عن كون تلك اللقاءات أو الاجتماعات تساعد تلك الجهات على تذكير الحكومات والدول على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الإنسانية وفقاً لمبادئ الحركة الإنسانية الدولية.

ومن أمثلة ذلك: مشاركة الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر في الاجتماعات التحضيرية لاجتماعات وزراء الخارجية العرب التي سبقت أعمال الدورة

٩. محافظة الإعلام الإنساني على ذوق المتلقي، فلا يصدمه بصور المآسي؛ بل يعمل توازناً ليشير في المستهدفين روح التطوع والمناصرة للعمل الإنساني. وبالإضافة إلى كل ذلك، يسعى الإعلام الإنساني إلى نشر روح التسامح وقيم السلام وثقافة قبول الآخر، ولا سيما في المجتمعات المستضيفة للاجئين أو النازحين أو المهاجرين (الرحماني، ٢٠١٩م: ٥).

من هذا المنطلق يمكن أن نشير إلى أن الإعلام الإنساني أحد أهم أدوات الدبلوماسية الإنسانية وذراعها الفاعلة، لأنه يساعد في تعزيز دور المناصرة المنشودة لخدمة هذا الحقل، ويسهم في مدّ جسور التواصل والاتصال مع مختلف شرائح المجتمع المستهدف، إلى جانب دوره البارز في إظهار الحضور الفاعل للجمعيات الوطنية والمنظمات الإنسانية في المحافل الدولية كافة.

ولا ريب أن استخدام الضغوط لتحقيق المكاسب الإنسانية أسلوبٌ من أساليب الإعلام الإنساني الفاعلة، لأنها تعد تلك ورقة ضغط رابحة في الغالب، وأداة مؤثرة من أدوات الدبلوماسية الإنسانية.

ومن النجاحات التي حققها الإعلام الإنساني جنباً إلى جنب: «قضية الهجرة من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأميركية»؛ إذ أعلن وزير العدل الأميركي عن سياسة عدم التسامح تجاه العوائل التي تعبر الحدود الأميركية بشكل غير نظامي، وتقضي هذه السياسة بفصل أطفال المهاجرين غير النظاميين عن عوائلهم بحجة أن الأطفال لا يمكن أن يبقوا مع ذويهم في مراكز

تأثير كبير أسهم بشكل فاعل في تحقيق الدبلوماسية الإنسانية لمزيد من التقدم والمكانة، وهذا ما اعترف به الأمراء الثلاثة للأمم المتحدة؛ إذ جعلت قوة هذه الجهات ومكانتها الدولية الأمم المتحدة تطلب نشاطاتها، وتهتم بها، حتى صارت لا تستغني عنها نظراً للإنجازات الإنسانية التي حققتها سواءً في مجال السلم والأمن الدوليين، أو الاعتراف بالحقوق الإنسانية، أو في مجال تطوير القانون الدولي الجنائي أو الإنساني، أو مساهماتها في مجال المحافظة على البيئة، أو في مجال حظر الألغام الأرضية والذخائر العنقودية.

سابعاً: عقد الاتفاقيات الرسمية والمعاهدات: إن الجهات الفاعلة في الميدان الإنساني كاللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) والاتحاد الدولي لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر (IFRC)، والجمعيات الوطنية والمنظمات الإنسانية الدولية المعروفة عالمياً، إلى جانب بعض وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بالشأن الإنساني؛ تبذل جهوداً كبيرة من أجل التوصل إلى عقد الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية أحياناً، وتوقيع المعاهدات في كل ما من شأنه خدمة الإنسانية، ولا سيما خلال أوقات الصراعات والأزمات الإنسانية، فقد أدى تجاهل حقوق المستضعفين وازدراؤها لدى بعض الدول وقت الأزمات إلى أعمال تثير الضمير الإنساني العالمي، ذلك أن الأساس في هذا أن يتمتع الإنسان بحقوق تحميه حتى لا يتعرض إلى الظلم والاضطهاد، فينقاد إلى التمرد والصراع.

الرابعة للقيمة العربية الاقتصادية الاجتماعية التي عُقدت في بيروت بالجمهورية اللبنانية في ٢٠ يناير من عام ٢٠١٩م، والتي جعلت شعارها: (الإنسان محور التنمية، والازدهار يعزز السلام في المجتمعات)، فكانت (ARCO) كثيراً ما تقترح في الاجتماعات الثنائية مع معالي أمين جامعة الدول العربية ومع مساعديه، وكان حضورها فاعلاً، وقد تبدى ذلك في طرح القضايا الإنسانية بقوة، وضرورة تضمينها في اجتماعات القادة الدورية نظراً لما تعجّ به الساحة العربية من أزمات إنسانية وصراعات تستوجب الالتفات إليها من خلال الشق الإنساني وليس السياسي فحسب، وهذا ما تحقّق بحمد الله تعالى وفضله ثم بتفهم الجامعة العربية والقادة العرب وأصحاب المعالي وزراء الخارجية لتلك الأطروحات المهمة في هذا الميدان؛ لذلك خرج بيان قمة بيروت يزخر بالمصطلحات الإنسانية والقرارات التي تدعم العمل الإنساني في المنطقة العربية.

هذا بالإضافة إلى أن الحضور الفاعل لمختلف أركان الحركة الدولية للعمل الإنساني (RCRCM) ربما يحثّ الحكومات والدول على تقديم المزيد من الدعم والمساندة للجمعيات الوطنية، ومنحها المزيد من الاهتمام لاكتساب القدرة التي تمكّنها من الحد من تأثير تلك الأزمات الإنسانية، واستثمار ذلك نحو بذل المزيد من التنسيق والتعاون والتكامل بين مختلف الجهات المهتمة بالعمل الإنساني تحت مظلة تنسيقية واحدة.

لقد كان لحضور مختلف مكونات الحركة الدولية الإنسانية (RCRCM) في هذه المحافل الدولية المهمة

مع بعض الدول لتحقيق التنمية المستدامة- وتبني المشروعات التنموية في مختلف أنحاء العالم؛ من خلال عقد الاتفاقيات الرسمية، والتوقيع على البروتوكولات الإجرائية لطبيعة العمل بين كافة الأطراف المعنية.

التحديات والعقبات التي تواجه الدبلوماسية الإنسانية:

يمرُّ أيُّ عمل يُقدَّم في الميدان الإنساني - بطبيعة الحال- بغير قليل من التحديات والعوائق، ولا سيما أنه يخوض في ميدان مليء بالمخاطر والصعوبات والصراعات؛ لذلك فإن تطبيق الدبلوماسية الإنسانية في هذه الأجواء المحمومة وعلى أرض الواقع لا يخلو من التحديات وبعض الصعوبات التي تجابهها، وقد تعوق فعاليتها على الوجه الأكمل. من هنا، فإنَّ الأسطر الآتية ترصد بعضاً من تلك التحديات والعقبات التي تقف في وجه الدبلوماسية الإنسانية من أجل تحقيق غاياتها المأمولة، فمن أبرز هذه التحديات ما يلي:

(١) ازدياد حجم الأزمات الإنسانية، واتساع رقعتها، وتعدد مواطنها: إذ إن ازدياد المعاناة الإنسانية بسبب تعدد مواطن الصراع، واتساع رقعة أماكن الأزمات الإنسانية وتناسلها، فما إن تنتهي أزمة حتى تلد أخرى، ولا سيما في المنطقة العربية، وهو ما يُضاعف حجم التأثيرات الناجمة عنها، ويشكّل ذلك - بلا شك - تحدّيًا عملياً أمام ممارسات الدبلوماسية الإنسانية الفاعلة، وقد أدى في بعض المواضع

ولا شك أن تنامي قوة الدبلوماسية الإنسانية من خلال المنظمات الدوليّة الفاعلة في الشأن الإنساني سيؤثر إيجاباً على المجتمعات الإنسانية. ويقصد بالاتفاقيات كلُّ اتفاقٍ سياسي أو إنساني أو اجتماعي أو عسكري يُعقد بالتراضي بين طرفين، أو بين عدد من دول العالم؛ لخدمة غرض أو شأن ما...

وللاتفاقيات الدوليّة أشكال وأنواع، منها:
(١) المعاهدة (Treaty): وذلك مثل: معاهدات الصلح، أو التحالف ونحوهما...

(٢) الاتفاقية (Convention): وتطلق عادة على الاتفاق الذي يتناول نواحي فنية وإجرائية، وهي عرف وتقليد دولي، ومثلها: اتفاقيات سيداو، واتفاقية لاهاي.

(٣) الاتفاق (Agreement): وهو تفاهم أو تعاقد دولي لتنظيم العلاقات بين الأطراف المعنية في مسألة ما أو مسائل محددة، ويترتب على تلك الأطراف التزاماتٌ وحقوقٌ يجب أن تُؤدّى.

(٤) البروتوكول (Protocol): وهي مجموعة من القرارات والوسائل والإجراءات والمذكرات الصادرة عن مؤتمر أو جهة ما؛ للدلالة على مجموع الإجراءات والاستعدادات المتخذة على أثر التوقيع على معاهدة أو اتفاقية ما....

(٥) الميثاق (Charter): يقصد به اتفاق دولي لإنشاء منظمة دولية، مثل: ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة التعاون الإسلامي.

ومما يذكر في هذا الشأن، من وجه آخر، أن بعض المنظمات الإنسانية الدوليّة أو الجمعيات الوطنية سعت سابقاً، ولا تزال، إلى تعزيز شراكتها

إلى حدوث ما يسمى بالاحتراق النفسي عند غير قليل من العاملين في الميدان الإنساني؛ إذ يعني ذلك تعرّضهم للإرهاق والتعب، وبعض الأعراض النفسية التي قد تعوقهم عن أداء عملهم على الوجه المنشود.

(٢) انعدام الأمن وتفايدي المخاطر: يُعدّ انعدام الأمن في أماكن الصراعات، وضعف الحماية الأمنية للعاملين في الميدان الإنساني أثناء إيصال المساعدات الإغاثية؛ من أهم التحديات التي تقف في وجه الحضور الفاعل للدبلوماسية الإنسانية، لأنّ موقف بعض المنظمات الدولية الإنسانية يكون ضعيفاً تجاه تلك المخاطر؛ إذ إن بعضها -إن لم يكن معظمها- ينسحب من الساحة والميدان عند اشتداد النزاعات وضراوة الصراعات حفاظاً على سلامتهم؛ لأن القطاع الإنساني مؤسسات أو منظمات أو أفراداً عرضة في بعض الأحيان لانتهاكات ممنهجة من عمليات خطف واعتقال كوادِر، أو اقتحام واستيلاء على بعض المرافق الإنسانية وتحويلها إلى الأغراض العسكرية التي تخدم أحد أطراف الصراع.

(٣) استغلال العمل الإنساني والمساعدات الإغاثية أحياناً غطاء لأغراض سياسية: تعدّ هذه المسألة من أبرز التحديات المهمة التي تعيق عمل الدبلوماسية الإنسانية على أرض الواقع ونجاح مساعيها؛ لأنها ترفع من حدة التوجسات والخوف من أعمال المنظمات الإنسانية والشك بها؛ وهو ما قد يؤدي إلى تقييد أنشطتها؛ إذ إن السلطات الوطنية أو الجماعات المسلحة غير التابعة لسيطرة الدولة، كثيراً ما تعارض

وجود العاملين في المجال الإنساني في مناطقهم شكاً فيهم وتوجساً منهم. ويلاحظ أن هذه التوجسات قد ازدادت في الآونة الأخيرة، ولا سيما بعد أن حُرفت بعض الدول -وللأسف- العمل الإنساني ووجّهته كغطاء لأغراضها السياسية، وهذا ما أدّى إلى تقييد الأنشطة الإنسانية أو محاولة عرقلتها. وربما يرجع ذلك -أحياناً- إلى مخاوف بعض الدول المأزومة بالتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية، أو مسألة المحافظة على السيادة، أو تخوف تلك الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة من إضفاء الطابع السياسي على المساعدات الإنسانية، أو تكون موجّهة أحياناً - بعد موافقة هذا الطرف أو ذاك - لمصلحة شخصية؛ وهذا كله بالطبع يؤثر أو يُضعف مبدأ استقلالية وحياد العاملين في المجال الإنساني.

(٤) ضعف التنسيق والتكامل بين الجهات العاملة في الميدان الإنساني: يؤثر هذا البعد في إمكانية نجاح ممارسات الدبلوماسية الإنسانية بالكفاءة المنشودة، لأنّ تعدد المنظمات الإنسانية وعدم التنسيق فيما بينها يُضعفها، ويؤدي بدوره إلى الازدواجية وتشتيت الجهود والتكرار. ثم إن انعدام التنسيق المنشود يشكل عائقاً مهماً أمام تماسك العمل الإنساني، ويؤثر تأثيراً مباشراً في أداء الدبلوماسية الإنسانية وعلى الكفاءة والجودة في الميدان الإنساني.

(٥) تحديد الأولويات في أوقات الاحتياج وعند الاستجابة السريعة: يُشكّل هذا الموضوع تحدياً أمام الدبلوماسية الإنسانية، وذلك بسبب عدم

القيود الصارمة وتطبيق البيروقراطية الإدارية في إعاقة عمل الدبلوماسية الإنسانية وتأخير تحقيق الاستجابة السريعة عند حدوث الكوارث لا سمح الله. ومن ذلك: عدم سهولة حصول العاملين في الميدان الإنساني على تأشيرات دخول للدول التي تقع فيها بعض الأزمات، أو تأخير الحصول عليها، وهو ما يمثل عقبة كؤود أمام ممارسات الدبلوماسية الإنسانية.

(١١) التداخل الملحوظ بين برامج الاستجابة السريعة وبرامج التنمية المستدامة: إذ إن هذا التداخل الذي نراه واضحاً في كثير من الأحيان بين هذين البرنامجين يتسبب في تغير نهج المنظمات الإنسانية، أحياناً، بشكل سريع بين برامج الاستجابة وبرامج التنمية، تبعاً للظروف والتغيرات المتسارعة في الميدان، فتغير دور تلك المنظمات من سياق التنمية إلى وضع الاستجابة السريعة للأزمات يؤثر في خطط العمل الإنساني المرسومة أصلاً لعمل ما ...

(١٢) التراخي أو التكاسل في تطبيق مبادئ العمل الإنساني أو عدم احترامها: يشكل عدم الفهم الجيد لتطبيق المبادئ الإنسانية على أرض الواقع تحدياً من التحديات التي تواجه ممارسات الدبلوماسية الإنسانية ويقلل من تأثيراتها العملية، ويعدّ غياب احترام المبادئ الأساسية السبعة للعمل الإنساني عاملاً مؤثراً وعقبة قوية تقف في طريق ممارسات الدبلوماسية الإنسانية الفاعلة.

دقة المعلومات والبيانات المرصودة عن هذه الأزمة الإنسانية أو تلك، أو عدم السرعة في الاستجابة لتزويد المعلومات الميدانية عن الأزمة؛ وهو ما يتسبب ذلك في القصور وعدم الفاعلية المنشودة في تحديد تلك الأولويات.

(٦) صعوبة إيجاد ممرات إنسانية آمنة لإيصال المساعدات: وهذا يعد من أكبر التحديات التي تواجه الدبلوماسية الإنسانية، رغم أنه أحد أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وذلك بسبب احتدام الصراعات بين أطراف النزاع، أو التوجس من استغلال تلك الممرات لغير الأغراض المتفق عليها.

(٧) غياب الممارسات الفعلية لضمان حماية المستضعفين ضد الاستغلال والتمييز: يمثل غياب الممارسات الفعلية وعدم تطبيق القوانين الدوليّة التي تضمن حماية المستضعفين شكلاً من أشكال التحديات والعقبات التي تقف في طريق ممارسات الدبلوماسية الإنسانية الفاعلة.

(٨) شح الموارد المالية: يعاني ميدان العمل الإنساني بعامة شحّ الموارد المالية، وعدم استمرارية تدفقها، ويشكّل ذلك عائقاً مؤثراً يلقي بظلاله على قدرة الدبلوماسية الإنسانية في تحقيق غاياتها المنشودة.

(٩) ندرة الموارد المتاحة في الدول المتضررة نتيجة الأزمات الإنسانية المعقدة وطويلة الأمد، وضعف الخدمات اللوجستية المتوفرة في بعض دول الأزمات الإنسانية (نيفين، ٢٠١٨م: ٩).

(١٠) فرض القيود الصارمة وانتشار البيروقراطية العالية في بعض أماكن الصراع: يتسبب فرض

١٣) ضعف الجهود الدوليّة في نشر القانون الدولي الإنساني ومحدودية التعريف به: لا تزال جهود المنظمات الدولية الإنسانية، وبخاصة جهود (ICRC) و(IFRC) والجمعيات الوطنية، رغم وجودها محدودة في سبيل نشر القانون الدولي الإنساني والتعريف به، وهو ما يمثل ذلك تحدياً مهماً يواجه جهود الدبلوماسية الإنسانية في هذا السبيل.

١٤) ضعف البناء المؤسسي لبعض المنظمات الإنسانية الدولية: تشهد بعض الجمعيات الوطنية لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر، وبعض المنظمات الإنسانية العاملة في الميدان الإنساني (INGO, NGO) ضعفاً ملحوظاً في بنائها المؤسسي وهياكلها الإدارية؛ وهو ما يؤثر على ممارسات الدبلوماسية الإنسانية.

١٥) عجز المجتمع الدولي والمنظمات الأُمّية عن وضع حد للصراعات والنزاعات أو العمل الجاد على إيقاف نزيفها: إن هذا العجز، وبخاصة النزاعات التي تجتاح المنطقة العربية بسبب تضارب المصالح وتعارض الأجندات السياسية، ومن ثم غياب الحلول السياسية، وعدم معالجة الأسباب الجذرية للصراعات المتسببة في تلك الأزمات، مثل: الأزمة في سوريا، والصومال، والعراق، واليمن وغيرها مثل ميانمار؛ كلّ ذلك يشكل بدوره تحدياً قوياً أمام أعمال الدبلوماسية الإنسانية وممارساتها.

١٦) الانقسام الحاصل في المجتمع العربي بين مانح وممنوح، من دون مشاركة الفاعلة في البناء من جانب بعض الدول: يلاحظ في ساحة

ميدان العمل الإنساني إلى أن هناك انقساماً بين المجتمع العربي ما بين مانح للمساعدات والهبات وممنوح، من دون مشاركة فاعلة في البناء من قبل بعض الدول المانحة، بخلاف ما يحصل في وضع بعض الدول المتقدمة من الاستمرارية والحرص على المشروعات التنموية أكثر من غيرها، ذلك أن العمل الإنساني في المجتمعات المتقدمة ينتقل، في كثير من الأحيان، بالتوازن من واقع العطاء والمنح والاستجابة السريعة إلى مرحلة المشاركة في البناء والتنمية، ولعلّ ذلك بسبب الفكر الإستراتيجي الذي يحمله ذلك المجتمع.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا بكثير من التأمل والإشادة أن استمرار تلك التحديات وغيرها التي تواجه ميدان الدبلوماسية الإنسانية، يوماً بعد يوم، يجعل من تلك المنظمات الإنسانية الدوليّة والجمعيات الوطنية أكثر إصراراً على الاستمرار في العمل الإنساني، وتطوير آليات الدبلوماسية الإنسانية، وتحسين ظروف العمل بها؛ لكي تُحقّق أهدافها المرجوة، وهذه من القضايا الجديرة بالدراسة، وتستحقّ التعمق فيها للخروج بنتائج فاعلة تلهم المهتمين بالميدان الإنساني.

الخاتمة:

من خلال استعراض هذه الورقة السريعة والمركّزة لموضوعها، يظهر بجلاء أن الدبلوماسية الإنسانية التي سطع اسمها، وبرز مصطلحها أكثر من أي وقت مضى مع بداية العقد الحالي؛ قد أخذت لها مكاناً ومكانة في ميدان العمل الإنساني اليوم،

ومبادئها وأسسها في العصور القديمة، ولا سيما في العصر النبوي وما بعده من عصور زاهية؛ للاستفادة منها في مجال التأصيل لهذا الميدان.

(٣) دعوة أركان الحركة الدولية الإنسانية والمهتمين إلى إثراء الساحة الإنسانية بالعديد من الكتب والإصدارات المتخصصة في موضوع الدبلوماسية الإنسانية، لأن الباحث قد واجهته في أثناء كتابة هذه الورقة العديد من الصعوبات، من أهمها: ندرة الكتابات وشحها في هذا المجال.

(٤) مناشدة الحكومات وصناع القرار إلى تسهيل عمل الدبلوماسية الإنسانية ومساندتها في تحقيق أهدافها؛ لأنها تنطلق من مبادئ إنسانية وقيم نبيلة تخدم الجميع، وهي تتقاطع مع الدبلوماسية السياسية أو الدبلوماسية التقليدية ولا تتعارض معها.

(٥) دعوة أنصار الحركة الدولية الإنسانية إلى بذل مزيد من الجهد في سبيل إشهار الدبلوماسية الإنسانية، والتوعية بدورها الفاعل في الميدان الإنساني من خلال استثمار المحافل والمؤتمرات والقمم الدولية للأمم المتحدة وغيرها... والعمل على إبراز الجهود، وإحداث مزيد من التأثير في السياسيين في هذا الجانب.

(٦) مناشدة العاملين الفاعلين في ميدان الدبلوماسية الإنسانية بالحديث عن تجاربهم وتبادلها مع الجهات المعنية في الميدان الإنساني؛ لكي يرتقي هذا الحقل بالعمل التراكمي والازدياد المعرفي.

(٧) اقتراح تبني ندوة أو مؤتمر دولي عن الدبلوماسية الإنسانية من جانب إحدى المنظمات الإنسانية الدولية المعنية، سواء من قبل (ICRC) أو (IFRC) أو إحدى جمعيات الهلال الأحمر العربية المتمكنة أو الهيئات ذات العلاقة؛ حتى يتناول موضوع هذا المؤتمر العديد من المحاور المهمة، منها: الدبلوماسية الإنسانية بوصفها مدخلاً لقضايا اللجوء واللاجئين في المنطقة العربية، بهدف صيانة كرامتهم وحل مشكلاتهم، أو بحث موضوع الدبلوماسية الإنسانية بين السلطات العامة والجمعيات الوطنية. وبالطبع فإن هذا المقترح لا يغفل الجهود السابقة أو الحالية، ولا يتجاهلها، وإنما يدعو إلى تكثيفها وتنسيق العمل والتعاون بشأنها.

(٨) الدعوة إلى عقد مائدة مستديرة حول قضايا الدبلوماسية الإنسانية سنوياً؛ لاختيار موضوع محدد، مثل: هل الدبلوماسية الإنسانية في نزاع أو تكامل مع الدبلوماسية التقليدية؟

(٩) دعوة مكونات الحركة الدولية والجمعيات الوطنية للعمل معاً من أجل صياغة رؤية تأطيرية شاملة مشتركة للدبلوماسية الإنسانية، يتوافق عليها الأغلبية، إن لم يكن الجميع، ويُراعى فيها المتغيرات التي تحدث على ساحة العمل الإنساني والتحديات - فيما بعد - لاعتمادها وثيقة في مجلس مندوبي الحركة الدولية.

- 1- From the ICRC website
- 2- From the ICRC website

المراجع

- ١ - آل إبراهيم، علي، مذكرة في الدبلوماسية الإنسانية؛ أهدافها ومجالات تطبيقها، (بدون تاريخ)، الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية.
- ٢ - أبو حسان، أحمد سعيد، الإعلام الإنساني، مبادرات ومحتوى، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة القانون الدولي الإنساني والمشارك الحضاري، جامعة الزيتونة، ٢٠١٦م، تونس.
- ٣ - أبو حسان، أحمد سعيد، عرض من إدارة الإعلام الإنساني والعلاقات الدولية، تقرير في المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، ٢٠١٨م، الرياض.
- ٤ - أبو حسان، أحمد سعيد، أركو.. إعلام إنساني مستنير للخروج من دوامة الأزمات إلى آفاق التطور والسلام، نشر المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، ٢٠١٩م، الرياض.
- ٥ - أبو المجد، عبدالرحمن، الدبلوماسية النبوية، انتصارات نبوية بلا حروب دموية، ٢٠٠٩م، مؤسسة الرسالة، دمشق.
- ٦ - أولوصوي، حسن، العلاقات التركية النيجرية، الدبلوماسية الإنسانية والدور التاريخي، ٢٠١٥م، مجلة رؤية الشبكية؛ السنة: ٤، العدد: ٤.
- ٧ - بصفر، حسان عمر؛ والمهنا، سامي أحمد، مهارات الاتصال وفن الحوار، ٢٠٠٨م، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.
- ٨ - جمعة، أحمد محمود، السلوك الدبلوماسي في الممارسة السعودية، ٢٠١٠م، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض.
- ٩ - حبيب، راكان عبدالكريم، هندسة الإقناع في الاتصال الإنساني، ٢٠٠٩م، مكتبة دار جدة، جدة.
- ١٠ - داوسون، روجر، أسرار قوة التفاوض، ٢٠٠٥م، مكتبة جرير، الرياض.
- ١١ - الرحمان، بشير، تقرير عن الإعلام الإنساني في المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، ٢٠١٩م، الرياض.
- ١٢ - السحبياني، صالح حمد، الدبلوماسية الإنسانية وآثارها على التعاون الدولي أثناء الأزمات والكوارث، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العلمي حول العلاقات الدولية أثناء الأزمات والكوارث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، جنيف ١٧ - ١٩ أبريل ٢٠١٨م.
- ١٣ - عبدالحالق، عبدالله وزملاؤه، الدبلوماسية العربية في عالم متغير، ٢٠٠٣م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- ١٤ - عويس، ساين، ٢٠ مليار دولار ودافع السوريين في لبنان، مقال في جريدة النهار اللبنانية، ٢٠ أبريل ٢٠١٧م، بيروت.
- ١٥ - مينير، لاري؛ وهيزل، سميث، الدبلوماسية الإنسانية: الممارسون وحرفهم، ٢٠٠٧م (الناشر غير معروف).

- ١٦- المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (ARCO)، جهود الأمانة العامة للمنظمة العربية في مجال الدبلوماسية الإنسانية (تقرير)، ٢٠١٨م، الرياض.
- ١٧- النملة، عبدالله محمد، السلوك الدبلوماسي، ٢٠١١م، مطابع الحميضي، الرياض.
- ١٨- نيفين، يسري، ورقة مفاهيمية حول الدبلوماسية الإنسانية، عرض لتجربة جمعية الهلال الأحمر الكويتي، ٢٠١٨م، الكويت.
- ١٩- وجيه، حسن محمد، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، ١٩٩٤م، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- ٢٠- وجيه، حسن محمد، التفاوض وإدارة المقابلات، ١٩٩٧م، مكتبة العبيكان، الرياض.
- ٢١- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)، سياسة الدبلوماسية الإنسانية، الموقع الشبكي:
<https://media.ifrc.org/wp-content/uploads/sites/5/2017/humanitarian-diplomacy>.
- ٢٢- البستكي، محمد علي، الدبلوماسية الإنسانية، ٥ / ٧ / ٢٠١٥م، جريدة البيان الإماراتية (الموقع الشبكي):
<https://www.albayan.ae/opinions/articles>.
- ٢٣- موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)
<https://future-icrc.com/ar/tr5-collective-voice/>

أثر الواقع الاجتماعي
في الرضا الوظيفي
لدى عمّال الإغاثة
الإطفائيون في إقليم
الجديدة نموذجًا

أ. د. رشيد بوعبيد



ملخص البحث

حظي العمل الإغاثي بأهمية بالغة في المجتمعات المعاصرة، ولا سيما المجتمعات التي تمتاز بالحركية وبانفتاح العلاقات بين أفرادها، وبينها وبين المجتمعات الأخرى، على نحو يؤدي إلى عولمة العمل الإغاثي على مستويات محددة؛ مثل: التنسيق الذي يجمع بين بعض الدول في البحار والمحيطات، والتعاون بينها إثر وقوع بعض الكوارث الطبيعية أو المصطنعة لحماية الموارد البشرية والطبيعية والحد من إهدارها، وهو ما يوضح هذه الأهمية التي يحظى بها العمل الإغاثي بوصفه فعلاً إنسانياً مارسه الإنسان منذ القدم. توافقاً مع هذا السياق؛ تهدف هذه الدراسة إلى الاهتمام بعمال الإغاثة الذين يُعدُّون الأساس الحيوي في العملية الإغاثية؛ لرصد من خلالها أثر واقعهم الاجتماعي في مستوياته المتصلة بالأفراد أنفسهم وأوضاعهم المادية وعلاقاتهم الأسرية- في درجة الرضا الوظيفي الخاص بهم، بوصفهم عاملين في هذا المجال، وقد جاء اختيارنا فئة الإطفائيين الموظفين بمديرية الوقاية المدنية بوصفهم جهازاً ديناميكياً؛ تزداد الحاجة لخدماته سنة بعد أخرى لرصد هذه العلاقة المحتملة بين الواقع الاجتماعي والرضا الوظيفي، ومن ثم تسليط الضوء على الأداء المهني الذي نأمل أن يكون ذا فاعلية ونجاعة.

الكلمات المفتاحية: الواقع الاجتماعي- عمال الإغاثة- الإطفائيون- الرضا الوظيفي- المديرية العامة للوقاية المدنية.

أثر الواقع الاجتماعي في الرضا الوظيفي لدى عمال الإغاثة الإطفائيون في إقليم الجديدة نموذجًا

أ. د. رشيد بوعبيد أستاذ باحث في علم الاجتماع بجامعة شعيب الدكالي - مغربي

مقدمة:

تعدّ أعمال الإغاثة من أقدم الأعمال التي مارسها الإنسان؛ لحفظ حياته وحياة الآخرين، وحفظ الممتلكات والمكتسبات التي عمل على تسخيرها لتحسين أوضاعه المعيشية، لكن ممارسته الفعل الإغاثي شهدت تغيرًا وتطورًا كبيرين على نحو يتوافق مع دينامية المجتمع، ومن بين أهم هذه التحولات في ممارسة الفعل الإغاثي بعد الحوادث «الفواجع» التحوّل من التدخل التلقائي الذي يتسم بالعشوائية والمبادرة الذاتية للأفراد والجماعات حسب حالات معينة، إلى ممارسة إغاثية تطبعها الاحترافية والتنظيم المحكم للتدخلات، إضافة إلى التخطيط الاستباقي لمواجهة ما يهدّد الإنسان ومحيطه، بمعنى أن رد فعل الإنسان في الآونة الأخيرة أخذ يسعى إلى الفعل الوقائي قبل وقوع الكوارث والحوادث على اختلاف مصادرها واتجاهاتها.

تعدد الأشكال المؤسسية الحديثة للمشغلين والمهتمين بالعمل الإغاثي في المغرب رغم حداثة كما هو الشأن في كثير من البلدان؛ إذ نجد على سبيل الذكر مؤسسات حكومية؛ مثل المديرية العامة للوقاية المدنية الخاضعة لوصاية وزارة الداخلية، ومديرية علم الأوبئة ومخاربة الأمراض بوزارة الصحة وغيرهما، كما نجد بعض منظمات المجتمع المدني في شكل جمعيات ومنظمات وكشفيات تهتم بالعمل الإغاثي خصوصًا على مستوى التحسيس والتوعية؛ مثل: الهلال الأحمر، والكشافة الحسنية، وغيرهما.

هكذا نسعى في هذه الورقة إلى كشف بعض جوانب العمل الإغاثي المرتبط بعمال الإغاثة الإطفائيين بوصفهم موظفين لدى الوقاية المدنية لهم أوضاع مهنية خاصة، وذلك لإبراز مكانة العامل البشري ضمن منظومة الإغاثة، ومدى تأثير الأوضاع الخاصة هؤلاء الأفراد وعلاقاتهم الأسرية وأوضاعهم الاقتصادية في رضاهم الوظيفي في المهام المتنوعة لعملهم الذي يُنتظر منه تحقيق النجاة والفاعلية.

وبناء على الأهداف السالفة الذكر، تدور إشكالية دراستنا حول مجموعة من الأسئلة المؤطرة لهذا العمل والمتمثلة في:

السؤال المركزي للدراسة:

ما أثر الواقع الاجتماعي للإطفائيين بإقليم الجديدة في درجة رضاهم الوظيفي؟

الأسئلة الفرعية للدراسة:

- ١ ما خصائص الحالة الشخصية والأسرية والمادية للإطفائيين بمراكز الوقاية المدنية؟
- هل يتأثر الواقع الاجتماعي بالأوضاع المهنية للإطفائيين بمراكز الوقاية المدنية؟
- كيف يمثل الإطفائيون إلى الشروط المهنية التي تستلزمها طبيعة عملهم؟
- ما مدى تأثير الرضا الوظيفي لأفراد الوقاية المدنية (الإطفائيين) بواقعهم الاجتماعي وحالتهم المهنية؟

إطفائيو الوقاية المدنية بوصفهم عمال إغاثة

يخضع إطفائيو المديرية العامة للوقاية المدنية في نظامهم الأساسي لقواعد الانضباط العسكري بمقتضى ظهير رقم ١٧.٧٠، ويتميز الموظفون بهذه المديرية التابعة لوزارة الداخلية في رتبهم ومهامهم بين الضباط وضباط الصف وأعوان الإغاثة والأطباء والمرضين، ويبلغ عددهم نحو ٨٠٠٠ موظف حسب بيانات الداخلية لسنة ٢٠١٦م، ويُصنّف موظفو هذه المديرية عمال إغاثة في أوقات السلم والحرب، وتشير المعطيات نفسها إلى وجود خصائص كبير بالموازنة بينه وبين الحاجة المتزايدة لخدمات عمال الإغاثة على مستوى هذه المديرية؛ إذ يصل تعداد تدخلاتهم إلى أكثر من ٥٠٠٠٠٠ تدخل سنوياً، وهو ما يطرح تحديات عدة متصلة بنجاعة هذه التدخلات من جهة، والضغط والإرهاق الشديدين للعنصر البشري من جهة أخرى، كما أن هناك مؤشرات أخرى توضح هذا الخصاص والإكراهات الناجمة عنه؛ نشير فيها إلى أن توزيع عامل الإغاثة في المغرب يقابله نحو ٦٠٠٠ نسمة، في حين نجد في فرنسا عامل إغاثة لكل ١٠٠٠ نسمة، والإطفائي بالولايات المتحدة الأمريكية لكل ١٠٠ نسمة^(١)، إضافة إلى عدد الساعات الكثيرة التي يعمل فيها موظفو الوقاية المدنية؛ فهي مستقرة في ٢٤ ساعة كحد أدنى، وقد تصل إلى أكثر من ذلك حسب الحاجة وحالات التدخل، في مقابل ذلك نجد أن أوقات الراحة لا تتجاوز ٢٤ ساعة كحد أقصى في حالات عمل الأيام العادية، وهذا ما يُرجّح فرضية كون أوضاع العمل قد تنتج منها آثار محتملة في الصحة العامة للإطفائيين بالنظر إلى ما تتسم به التدخلات المختلفة من مجابهة لأخطار متنوعة، فمهمة عمال الإغاثة

تنبني على التعامل مع الأخطار، وهو ما جعلها تُصنّف ضمن أكثر المهن خطورة على الأعصاب في العالم^(٢). يستفيد عمال الإغاثة (الإطفائيون) بعد قبولهم النهائي في سلك الوقاية المدنية -على غرار العديد من الدول- من تكوين شبه عسكري، يضم تكوينات نظرية وتطبيقية في مختلف مجالات تدخلاتهم المرتبطة بالإنقاذ والحماية من المخاطر سواء أكانت طبيعية؛ مثل: (الزلازل، والفيضانات،...) أم مصنوعة -مستحدثة بفعل أنشطة الإنسان في الغالب- مثل: (الحروب، والانفجارات، والحرائق، والحوادث...)، كما تعمل مديرية الوقاية المدنية على تكوين فرق متخصصة في التعامل مع مخاطر بعينها؛ مثل: (الغطس، والمخاطر النووية، والأنقاض)، ويكون تكوينها احترافياً؛ لتتسم تدخلات هذه الفرق بالدقة والفاعلية.

إن الدقة والفاعلية المطلوبتين في تدخلات إطفائيي الوقاية المدنية لمجابهة الأخطار وإنقاذ الأرواح وحماية الممتلكات العامة والخاصة تعتمد -إضافة إلى التكوين الأساس والتكوين المستمر- على عتاد متنوع، يتمثل في سيارات إسعاف، وشاحنات إطفاء الحرائق، وقوارب ومعدات غطس، ومروحيات، ومصاعد، وكلاب مدربة، إضافة إلى معدات تكنولوجية متطورة أخرى تُستخدم لأداء المهام المنتظرة والمباغتة في كثير من الأحيان.

بعد توضيحنا عددًا من الملامح الرئيسة في طبيعة عمل إطفائيي الوقاية المدنية بالمغرب، نؤكد أن عملهم محفوف بالمخاطر، وهو ما يعني أن أفرادها يجب أن تتوافر فيهم خصائص وشروط معينة؛ نذكر من بينها: اللياقة البدنية، والمبادرة، والتضحية، والشجاعة وقوة الشخصية؛ لتحمل بعض المظاهر العصبية مثل: الجثث

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في رصد إشكالية هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ نظرًا إلى ما يسمح به من مرونة في اعتماد مصادر متنوعة لجمع المعطيات اللازمة لتحليل ظاهرة محددة، وهو ما يمكننا من تشكيل صورة واضحة عن الواقع الاجتماعي للإطفائيين وتحليله بوصفه موضوعًا رئيسًا للدراسة، وبناءً عليه حاولنا في البداية رصد ما تطرقت إليه بعض الدراسات السوسيولوجية والسيكولوجية في البيئتين العربية والغربية، وهي دراسات انصبَّ اهتمامها على تناول جوانب من الحياة الاجتماعية والنفسية، وقياس الرضا لدى عمال الإغاثة الإطفائيين les pompiers.

إضافة إلى ذلك، فقد استخدمنا مجموعة من الأدوات لجمع معطيات خاصة حول موضوع الدراسة؛ تتمثل هذه الأدوات في المقابلة، والملاحظة، ورصد بعض المعطيات من مصادر إعلامية ورقمية حاول أصحابها لفت الانتباه إلى الأوضاع المهنية التي تعيشها هذه الشريحة من المجتمع، مع أن هدف هذه المواد الإعلامية والرقمية هو تعريف طبيعة العمل في الحماية والإنقاذ الذي يسهر عليه جهاز الوقاية المدنية؛ لهدف الدفع نحو الوعي بأهمية هذا القطاع ومجهودات الدولة فيه على نحو أساسي.

ولا تفوتنا الإشارة إلى عدد من الصعوبات التي رافقت إنجاز هذه الدراسة، من بينها قلة المراجع، وعدم توافر دراسات قريبة من موضوع الدراسة في المغرب خاصة، وفي كثير من الدول العربية عامة؛ إذ إن البحث في الإغاثة وفي ممارسيه لا يزال حديثًا جدًا في هذه الأقطار، خلافاً لكثير من الدول الغربية؛ مثل: فرنسا، وكندا، وبريطانيا، وغيرها من الدول

المتحللة، وأشلاء جسم الإنسان، كما يتوجب أيضًا الالتزام بمنهجيات العمل وطرائق التدخل المتسمة بروح الفريق، والمساعدة والحماية المتبادلتين للذات ولزملاء المهنة، وغيرها من الصفات والخصائص التي تعكس الإيثار الذي تتطلبه طبيعة مهنة الوقاية والحماية المدنية، وبناءً عليه فكل هذه الصفات والخصائص المطلوب توافرها في عمال الإغاثة عامة، تستوجب كذلك ضرورة الالتفات إلى حياة هؤلاء الأشخاص؛ للكشف عن أوضاع حياتهم الشخصية والأسرية والمادية التي تلاحقها حياتهم المهنية، وهو ما يفرض التأثير المتبادل بين الحالتين الشخصية والمهنية إيجابًا أو سلبًا.

إن اهتمامنا بالكشف عن الواقع الاجتماعي لبعض موظفي الوقاية المدنية، ومحاولة مقارنته من باب التحليل السوسيولوجي؛ يعود إلى اقتناعنا بجدوى هذه المقاربة، وقدرتها على تعرّف أثر الحالة الاجتماعية في الرضا الوظيفي لهذه الشريحة من جهة، ويعود إلى الكشف عن مدى استحضار و«إسقاط» مبادئ التضحية والإيثار الإنساني المفروض والحاضر في أعمال عمال الإغاثة على جانب من حياتهم الشخصية والأسرية من جهة أخرى، ونقصد بذلك الحفز المادي وتحسين أوضاع العمل، وبخاصة ما يتصل بعدد ساعات العمل، والاهتمام بحياتهم الاجتماعية، ومن ثمّ ستركز اهتمامنا في هذه الدراسة على بعض من موظفي الوقاية المدنية، ونقصد بذلك المشرفين والممارسين لعمليات الإنقاذ والإغاثة في الميدان، سوى زملائهم الذين تنحصر أدوارهم في أعمال الإدارة، وكذلك فئات الأطباء والممرضين التابعين للمديرية، ويأتي حصر فئة الدراسة في هذا العمل لضرورة منهجية.

أي ما يعادل ٣٧ تدخلاً في اليوم، ويوجد في مراكز الوقاية المدنية في الإقليم نحو ٢٠٠ عنصر من الموظفين (الإطفائيين) الموزعين على خمس ثكنات على نحو متفاوت حسب حاجة كل منطقة وكثافتها السكانية، ويضم هذا الإقليم حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط ٧٨٥٣١٤ نسمة وفق الإحصاء العام لسنة ٢٠١٤^(٥)، وهو ما يعني تخصيص عامل واحد في الوقاية المدنية لنحو ٤٠٠٠ نسمة، وهي نسبة عالية بالموازنة بينها وبين ما أشرنا إليه فيما يخص الدول الأخرى، من دون أن نأخذ في الحسبان عند احتساب هذه المعدلات أن هناك عدداً مهماً من أفراد الوقاية المدنية بإقليم الجديدة؛ تقارب أعمارهم أو تتجاوز ستين سنة، وهو ما يطرح مسألة استعدادهم وبنيتهم الصحية ولياقتهم البدنية التي تُعد من أهم الشروط الضرورية لمزاولة مهنة الوقاية والحماية المدنية.

أجريت الدراسة الميدانية باعتماد تقنية المقابلة الموجهة، على عينة مكونة من أربعة أفراد من الذكور التابعين للثكنات الواقعة بالمجال الترابي المذكور، وتتميز العينة بعدد من الخصائص؛ من أهمها: تتوافر لدى عناصرها تجربة مهنية تتجاوز عشر سنوات، وكونهم متزوجين ولهم أبناء، وتتميز أوضاعهم الأسرية بين مستقلّ بمسكن أسريّ خاص (أسرة نووية)، ومقيم مع أفراد آخرين من عائلته (أسرة ممتدة)، إضافة إلى اختلاف التزامات زوجاتهم بين متفرغة للشؤون المنزلية والعناية بالأبناء، ومشتغلة بوظيفة أخرى إضافية خارج البيت، فكيف تتفاعل هذه الأوضاع والعوامل لنتج واقعاً لحياة اجتماعية بمواصفات خاصة لأفراد الوقاية المدنية؟ وكيف يؤثر ذلك في الرضا الوظيفي لديهم؟

التي حققت تراكمًا علميًا في مجال العلوم الاجتماعية، ولا سيما مجال الإغاثة، كما تكمن الصعوبة في اختيارنا الإطفائيين بالمديرية العامة للوقاية المدنية بوصفهم موظفين في مؤسسة تقع تحت وصاية وزارة الداخلية التي تُعدّ قطاعاً ذا «بروتكول» ذاتي وموضوعي خاص يتصل بالقطاع نفسه وبالمخيل الاجتماعي للأفراد، وهو الأمر الذي يُعقّد مهمة التواصل، رغم الانفتاح الذي أبدته هذه الوزارة في جل المديريات التابعة لها؛ حيث نجد بلاغات مذكرات وإخباريات وإحصائيات للعمل الذي تقوم به مديرياتها. لماذا لا نسأل هذا العمل المؤسسي -إذ إننا باحثون- على غرار ما يقوم به كثير من الباحثين في الدول المشار إليها آنفاً وغيرها؟ وخصوصاً أن النظام الأساسي الجديد للمديرية العامة للوقاية المدنية لسنة ٢٠١٨م المشار إليه سابقاً يمنحها نوعاً من الاستقلالية النسبية عن الوزارة الوصية، وعلى الرغم من هذه الصعوبات المذكورة، فإننا استطعنا بالاعتماد على طرائق متنوعة في جمع المعطيات تجاوز تأثير تلك الصعوبات في مسار البحث ونتائجه وخلاصاته.

عينة الدراسة:

يقع إقليم الجديدة الذي أنجزت في نطاقه الترابي الدراسة الميدانية على الساحل الأطلسي للمغرب جنوبي مدينة الدار البيضاء، ويشتمل على خمس حواضر وأكثر من أربعين جماعة قروية^(٣)، أمّا ما يخص موضوع الدراسة فأقرّت الجهات الإقليمية المسؤولة في الجديدة بإحصائيات^(٤) لتدخلاتها التي بلغت عام ٢٠١٧م معدل ١٣٦٧٤ تدخلاً في مجالات حوادث السير وإخماد الحرائق وتقديم المساعدة لأشخاص في حالات خطرة؛

دراسات حول عمال الإغاثة الإطفائيين:

تتعدد الدراسات التي تهتمّ بالفعل الإغاثي، لكن أغلبها يولي أهميته الأمور التقنية؛ مثل: شكل الثكنات، والعتاد، وعناصر التكوين العامة والخاصة لعمال الإغاثة، وطرائق التدخل والأخطار، وقلة من هذه الدراسات تهتمّ برصد أثر العمل الإغاثي في العمال، وسنحاول التركيز على هذا الصنف الأخير؛ لتوضيح معالم هذه الدراسات وخلاصاتها التي اهتمت بدراسة أوضاع عمال الإغاثة من جوانب متنوعة، وأهم خلاصاتها:

دراسة كارين دونيس^(٦) Karine Denis التي حاولت فيها إبراز جدوى بناء نموذج منهجي ملائم وعميق مبني على المناهج الكمية والكيفية؛ يسمح ببناء تحليل استقرائي لمهنة عمال الإغاثة لرسم صورة حول هذه المهنة، وبناءً عليه فإن اهتمام هذه الدراسة انصبّ على بناء منهجية مختلطة mixte متعددة الأبعاد؛ تمكنا من كشف معالم مهنة الإطفائيين، باعتماد نتائج عدد من النظريات الكبرى في مجال العلوم الاجتماعية عامة، وفي السوسيولوجيا خاصة؛ للتمكن من رصد وقعها على العلاقات الاجتماعية، وأبعادها المختلفة على الحياة العامة لدى الإطفائيين وسائر أفراد المجتمع.

دراسة روك Roques وباسرولت^(٧) Passerault، وقد بحثا في الدراسة إشكالية تراجع الانخراط الطوعي للأفراد في فرق الإنقاذ والإغاثة منذ منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة، خلافاً للسنوات والعقود السابقة، فالمتطوعون الشباب في هذه المهام يخضعون لتكوين مماثل لعمال الإغاثة أو الإطفائيين العاملين في مؤسسات الحماية والإنقاذ، ويتلقون حوافز مالية على انخراطهم، وعلى المهام التي يقومون بها في

كل التدخلات التي يشاركون فيها. إن التطوع في عمل الإغاثة يكون في البداية بدوافع مختلفة؛ منها: اكتساب المعارف المتعلقة بميدان الإغاثة، وكذلك تقديم المساعدة للأسرة عند حدوث طارئ، إضافة إلى أن هذا الفعل التطوعي يسهم في تحقيق جانب من اهتمامات الفرد؛ مثل: صقل مواهبه، وتطوير بعض الهوايات، وكل هذا يسهم في تنامي الحس الوطني، وفي انتشار ثقافة الإغاثة عامة، وهو الأمر الذي يزيد من نجاعة التدخلات. قد انتهى الباحثان في هذه الدراسة إلى تعدد أسباب تراجع معدلات المتطوعين في أعمال الإغاثة، وكذلك تراجع معدل سنوات الانخراط للمتطوعين؛ إذ يُقَدِّمُونَ على وضع استقالاتهم، فعلى الرغم من التزامهم فإنه يبقى التطوع أمراً اختياريّاً، ومن تلك الأسباب أن المتطوعين من فئة الشباب يتعرّضون مع مرور السنوات لإكراهات والتزامات مرتبطة بالزواج، أو الأبناء، أو العمل، إضافة إلى ما يطرحه التطوع في الفعل الإغاثي من عراقيل لأنشطة الحياة الخاصة والأسرية للفرد، وهذا ما يقلّص الحافزية، ويخفض درجة الرضا لدى المتطوعين بالموازنة بين أوضاعهم الحالية والسنوات الأولى لانخراطهم.

دراسة عبدالله معتق أبو مارقة^(٨): اهتمت هذه الدراسة على نحو مباشر بأفراد الدفاع المدني على اختلاف رتبهم بمدينة الرياض السعودية من حيث اتجاهاتهم نحو استخدام وسائل الحماية الشخصية لهم في أثناء تأدية مهامهم، نظراً إلى أهمية هذه التجهيزات في حمايتهم من الإصابات المختلفة ومن الاختناق، فكشفت الدراسة التي اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي لعينة مكونة من ٢٥٨ فرداً من الدفاع المدني؛ أن هناك أسباباً عدة تدفع بعض عمال الإغاثة إلى عدم

النبض، وغير ذلك. أما الصنف الآخر فيتصل بتنظيم العمل من حيث التدابير الإدارية والعتاد. وأما ما يخص إستراتيجيات التكيف مع الضغوط، فبيّنت الدراسة أن رجال المطافئ يتبعون طرائق لتجاوز تلك الضغوطات في أثناء العمل؛ من أهمها التركيز على المشكلة، أو على العواطف، أو البحث عن الدعم الاجتماعي. وعلى الرغم من هذه النتائج فإن الدراسة نفسها بيّنت أن هناك رضا مهنيًا لدى معاوني المطافئ؛ من مظاهره حسب الدراسة: الإحساس بالسعادة الشخصية، والحافزية نحو العمل، والضغط المهني.

دراسة جاسينث دوسنارد Jacinthe Douesenard^(١٠): سعى الباحث في هذه الدراسة للوقوف على صحة الإطفايين النفسية بمختلف أبعادها الشخصية والاجتماعية، وقد اعتمد منهجية تحليلية متنوعة مبنية على معطيات كمية وكيفية، ونظّم الباحث دراسته في أربعة فصول؛ اهتم فيها بإبراز مكانة العمل في حياة الفرد لكونه مصدرًا للإنجاز والضغط في الآن نفسه، وعرف بمهنة الإطفايين بوصفها مهنة تتضمن مخاطر عدة، وهو الأمر الذي يستدعي الانتباه لآثار هذه الأخطار في الصحة النفسية، وعمل الباحث على عرض نتائج البحث الكمي التي اعتمدت في جمعها أداة الاستمارة، فركّز على متغيرات متصلة بانتشار العوامل النفسية والاجتماعية في محيط العمل، وأثر مختلف الضغوطات، وكذلك نتائج البحث الكيفي التي مكّنت من رصد العمل في حياة الإطفايين من حيث مميزات العمل الإيجابية والسلبية من وجهة نظرهم؛ مثل: تمثّلهم الجمال والسعادة وسط جماعة العمل، وخطر الوفاة في أثناء التدخلات، وتوضيح المرجعية الدافعة لهم في أداء مهامهم، والعلاقة المشتركة

استعمال تجهيزات الحماية الشخصية؛ من أهمها: عدم تناسب مقاسات هذه التجهيزات مع الأبعاد الجسدية للعاملين، وعدم تناسب أوزانها مع قدرة بعضهم على تحملها، إضافة إلى أن جزءًا من العينة رأى أن استعمال هذه التجهيزات غير مناسب لجميع فصول السنة، وقد بيّنت نتائج الدراسة أن بعضًا آخر يؤكد أهمية هذه التجهيزات في زيادة الثقة في النفس، ورفع مستوى الأداء المهني للملتزمين بها.

دراسة أرفيج فيليب وآخرون Philippe Arvers & autres^(٩): هذه الدراسة التابعة لمركز البحث بمصلحة المجندين والخلية الطبية النفسية، اهتمت بالكشف عن أسباب الضغط الذي يعانيه رجال المطافئ، وبحثت في إستراتيجيات التكيف مع هذه الضغوط النفسية الصحية والاجتماعية، واهتمت أيضًا برصد الرضا الوظيفي لهم بوصفهم عمال إغاثة، وقد اعتمدت الدراسة على روائز عدة تشمل بنود هذه المحاور، وشملت هذه الدراسة أكثر من ٣٠٪ من العناصر بباريس، هذه العينة تميزت بعدد من الخصائص؛ من بينها: أن أغلبها من الذكور بنسبة ٩٩٪؛ معظمهم عزاب، وأن أغلب المتزوجين ليس لديهم أطفال، زيادة على ذلك نجد أن معظمهم شباب؛ متوسط أعمارهم أقل من ثلاثين سنة، ويستغرق معظمهم أكثر من ساعتين للوصول إلى مقر العمل. خلصت الدراسة في نتائجها إلى تعدد العوامل المسؤولة عن حالة الضغط التي يعيشها أفراد العينة، وهي تنقسم صنفين: الصنف الأول يرتبط بالمهام التي يؤديها أفراد المطافئ؛ من بينها مشاهدة طفل ميت أو في حالة إصابة شديدة، أو رؤية أسرة مصابة في حادث سير، أو أخذ قرار في أوقات عصيبة وفي حالة طارئة في أثناء التدخلات، أو إنعاش شخص يعاني أزمة في التنفس أو

وفق هذه النواحي، تتميز بما يمكن أن نسميه بالهشاشة؛ إذ إن جُلّ وقت الفرد يكون لصالح الفعل الموجه نحو الآخرين، من دون الاكتراث لتحقيق الحاجات والرغبات الشخصية التي يصير التفكير فيها مع مرور الوقت شيئاً غير مألوف وغريباً؛ إذ يبلغ الوضع حد إهمال التطبيب من بعض الأمراض التي تصيب إطفائيي الوقاية المدنية، خصوصاً في الثكنات التي يغيب عنها طاقم طبي، وكل هذه الأمور هي مؤشرات توضح أن الوضع الشخصي لدى كثير من أفراد الوقاية المدنية في إقليم الجديدة وسائر الأقاليم في المدن الكبرى خاصة هو وضع مهترئ، فهل يصح لنا تشبيه هذا الوضع الشخصي لعمال الإغاثة أو الإطفائيين بالمغرب بالشمعة التي تحترق لتضيء ويستنير (ينجو) من حولها؟!

الحالة الأسرية:

سعيًا من خلال إدراج البعد الأسري بعد بحث البعد الشخصي إلى محاولة تعرّف الواقع الأسري للمستهدفين من هذا البحث في ظل وضعهم المهني الخاص، فعملنا من طريق المقابلات مع المستهدفين الأربعة على رصد التزاماتهم الأسرية وعلاقاتهم مع الزوجات ومع الأبناء، ثم مع سائر أفراد العائلة، ومن ثم تركّزت عناصر هذا المحور على قضايا عدة؛ مثل: المدة الزمنية المستغرقة مع الأسرة، ومرافقة الأسرة أو بعض أعضائها في مناسبات متميزة مثل التطبيب أو الاحتفال، أو الخروج للتنزه، أو غير ذلك.

تتجه نتائج رصد الحياة الأسرية إلى منحى وضع الحياة الشخصية نفسه؛ إذ تبدو الروابط الأسرية ضعيفة في مستوياتها جميعها: (الزوجية والأبوية وغيرها)، فإشكالية الزمن تبقى مسألة مطروحة فيما يتعلق

بين الزملاء عند مواجهة الأخطار؛ لكونها تنبني على المساندة والحماية أو تتأسس على خلاف ذلك. ناقش الباحث هذه النتائج المختلفة من خلال ما تسمح به من الكشف عن هوية مهنة الإطفائيين وآثارها في الصحة النفسية لهم.

نتائج الدراسة الميدانية:

الحياة الشخصية:

نقصد بالحياة الشخصية في سياق هذه الدراسة نمط العيش، ومختلف الممارسات والأنشطة وأصنافها؛ الأنشطة التي قد يمارسها الفرد فعلاً، أو يرغب فيها تحقيقاً لحاجاته المتنوعة وإشباعاً لرغباته المتعددة، وقد سعت الدراسة للكشف عن هذا البعد عبر التطرق لذكر جوانب التساؤل عن القيام ببعض الممارسات، في ظل طبيعة مهنة الإغاثة التي ينتمي إليها المستهدف من البحث؛ مثل أخذ وقت للاسترخاء والراحة على نحو منتظم، وقضاء وقت محدد مع الأصدقاء، وممارسة هوايات خاصة، والانخراط في الفعل الجماعي (الأهلي)، والقيام بأنشطة منزلية مثل: أعمال الصيانة أو أعمال البستنة وغيرها، فتميزت أغلبية الإجابات بالنفي، من حيث عدم القدرة على القيام بهذه الأنشطة على نحو منتظم في أوقات خارج توقيت العمل، بالنظر لإكراهات المهنة، وحالة الإرهاق التي تصيبهم، وعدم وجود توقيت مضبوط للعمل، نظراً للمستجدات الطارئة التي تزيد من عدد ساعات العمل العادية، في حين أقرت حالة واحدة بأنها تشترك في كل هذه الآراء، إلا أن هوسها بهواية السباحة يجعلها تحاول المواظبة على ممارستها رغم الإكراهات المهنية الموجودة. وبناءً عليه، فإن الحياة الشخصية المتعلقة بالمستجوبين

هذه الروابط متسماً بالصراع والتصدع والتفكك. فهل يمكننا أن نستنتج من ذلك أن غياب الزمن الشخصي أو ضعفه بسبب أوضاع العمل يصاحبه غياب وضعف للزمن الأسري كذلك؟!

الحالة المادية:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية، فيما يخص رصد الحالة المادية لأفراد الوقاية المدنية، أن الأجور ما زالت متدنية بالنظر إلى ساعات العمل الطويلة التي يشتغلون فيها، وكذلك بالنظر إلى الأوضاع المعيشية التي تتطلب تلبية حاجات متنوعة؛ مثل: (السكن، والفواتير الشهرية، والدراسة، والمؤن، ...)، وهي حاجات ذات تكاليف تتجاوز في كثير من الأحيان قيمة الأجر الشهري حسب تصريح المستهدفين الذين عبّروا كذلك عن اضطرابهم للاستدانة لاستكمال تلك المتطلبات، وتزداد حدة الأزمة المالية التي عبّر عنها المستهدفون في حال وقوع أحداث فجائية؛ مثل: المرض، والمناسبات التي تتطلب نفقات خاصة؛ مثل الأعياد، والوفيات، والسفر في العطل.

إن الوضع المادي لأفراد الوقاية المدنية، وبخاصة الذين هم في أسلاك ضباط الصف وأعوان الإغاثة، صعب جداً رغم رفع أجورهم بعد صدور النظام الأساسي الأخير لعام ٢٠١٨م، هو إجراء يظل ضعيفاً على أهميته بالنظر إلى الالتزامات الشخصية والأسرية المتعددة، بالموازنة بينه وبين تضحياتهم نتيجة كونهم في مقدمة المتدخلين لمواجهة المخاطر الكثيرة (كوارث/ أمراض/ أحداث)، إضافة إلى ساعات العمل الطويلة التي تصل إلى ٨٤ ساعة في الأسبوع، ويزداد عدد الساعات في حالات الطوارئ، وفي أثناء كل المناسبات

بالمستهدفين الذين صرّح جميعهم بالتذمر والتضايق المستمر الذي تبديه الزوجات، ويعبر عنه الأبناء، ووراء ذلك كلّ غياب الأب عن البيت بسبب العمل، وهو ما يزيد من الضغط على المستهدفين بحسب تصريحاتهم، فسوى العُطل الاستثنائية (مثل: الولادة أو الوفاة، ومدة العطلة في كل منها ثلاثة أيام، أو الزواج ومدة العطلة له ١٠ أيام)، والعطل الإدارية المقسمة إلى مدتين في السنة التي لا يتجاوز مجموع مدتها شهراً واحداً، في حال الموافقة عليها من جانب الرؤساء والإدارة؛ تبقى العطل هي المدة التي يمكن لأفراد الوقاية المدنية الاستفادة منها في مراعاة الجانب الأسري، بتلبية حاجات الأسرة، ومحاولة تعويض الخصاص النفسي والعاطفي الذي يخلفه غيابهم إلى جانب مكونات أسرهم، إذا ما أخذنا في الحسبان توقيت العمل الذي يحدد منتصف النهار بداية العمل لفوج ونهايته لفوج آخر، وهو ما يعوق استغلال وقت النهار واستثماره على نحو أنسب مع الأسرة.

ومن ثم يتضح أن الحياة الأسرية يتخللها كثير من الاختلالات التي تهدد تماسك الأسرة، ويزيد أوضاع العمل من حالات الصراع داخلها، إضافة إلى أن قضاء مدة زمنية مع الأسرة تزداد تقلصاً حين يقترن فرد الوقاية المدنية بزوج لها وظيفة خارج البيت، وهو ما يدفعهما إلى طلب يد المساعدة من بعض الأقارب للعناية بالأطفال، وكل ذلك مما عبّر عنه المستجوبون في هذه الدراسة يجعل كثيراً من العلاقات الزوجية أو الحياة الأسرية، في ظل هذه الأوضاع، مهددةً بالانفصال والتفكك بشكل مستمر، وتؤثر هذه الأوضاع سلباً في تربية الأبناء على نحو يعرّضهم للانحراف؛ نتيجة ضعف الروابط العائلية عامة، والأسرية خاصة؛ إذ يصير طابع

الوطنية والمحلية والدينية (مثل: الأعياد، وعاشوراء، والعطل، واحتفالات رأس السنة، والمهرجانات، والمواسم؛ مثل: موسم مولاي عبدالله أمغار، ...).

هكذا ترسم لنا الحالة المادية صورة لوجه من أوجه المعاناة والضغط والأوضاع الصعبة التي تعيشها أغلبية أفراد الوقاية المدنية أو جميعها، وهو ما ذهب إليه المستجوبون في تصريحاتهم؛ لتصير هذه الحالة، من خلال نتائج الاستقراء في كثير من المصادر الأخرى، حالة هشة بناء على الاعتبارات الشخصية والأسرية والمهنية التي سبقت الإشارة إليها. فهل تضافر هذه الأوضاع والأحوال يؤثر في الرضا الوظيفي لدى الإطفائيين كيفما كانت رتبهم في سلك الوقاية المدنية؟!

الرضا الوظيفي:

تجب الإشارة في بداية تحليلنا لهذا المحور إلى مسألة هي في غاية الأهمية؛ تتمثل في صعوبة تصنيف الأفراد إلى راضين وغير راضين بصفة مطلقة في علاقاتهم بموضوع ثانٍ، فالرضا بهذا المعنى يكون نسبياً؛ لكونه يمسّ بعض الجوانب ضمن هذه العلاقة بنسب ارتياح وقبول متفاوتتين، في مقابل الاستياء من جوانب أخرى أقل، وبنسب متفاوتة كذلك، وبناء عليه فالرضا بهذا المعنى يشير إلى ردود أفعال إيجابية، وانطباعات الارتياح التي تنشأ لدى الأفراد عند إشباع حاجات معينة، كيفما كانت طبيعتها مادية أو معنوية، على ضد ذلك فردود الأفعال السلبية؛ مثل الانزعاج والاستياء وعدم القبول هي علامات تشير إلى عدم الرضا.

تذهب الدراسات التي تهتم بالرضا الوظيفي في الأغلب إلى عدّ دراسته تتوقف على علاقة العامل بعمله بوصفهما متغيرين رئيسيين، في حين لا تحظى العوامل

الأخرى بالأهمية نفسها، وهو ما سنحاول تجاوزه؛ لأن دراستنا هذه لا نتوخى فيها فائدة طرف على حساب طرف آخر، كما هي حال كثير من الدراسات⁽¹⁾ التي يكون هدفها وانشغالها مردودية التنظيم ونجاحه (مقولة، مؤسسة...)، ودليل ذلك أننا نجد هذه الدراسات تركز على أبعاد عدة؛ مثل:

- ١ | الأجور والرواتب.
- ١ | محتوى العمل وتنوع المهام.
- ١ | إمكانيات الفرد وقدراته ومعرفته بالعمل.
- ١ | فرص الترقية والتطور المتاحة.
- ١ | نمط القيادة.
- ١ | الظروف المادية للعمل.
- ١ | عدالة العائد.

من خلال هذه الأبعاد المذكورة يتضح عدم الاهتمام بالحياة الشخصية والاجتماعية للعامل على نحو أساس، بل إنها تُصنّف على أنها متغيرات ثانوية محدودة الأثر، وهو منطوق يحتاج إلى إعادة تفكير ومساءلة في ظل ما أضحى العمل يرمز إليه من حاجة ضرورية للفرد لتحقيق الذات، وهذه الأخيرة تتحقق أساساً عبر مبادئ مهمة من بينها الإنجاز والتقدير والالتقاء في شتى أبعادها. يمكن رصد مسألة الرضا الوظيفي في عمل المديرية العامة للوقاية المدنية حسب نتائج البحث الميداني في ثلاثة عناصر مهمة:

١- العلاقة مع الزملاء: إذ عبّر المستهدفون من البحث عن سيادة روح من التضامن والأخوة بينهم وبين سائر زملائهم في العمل، فقضاء وقت طويل في العمل، بالموازنة بينه وبين سائر المجالات بما فيها المجال الأسري للإطفائي، يعزز من خلق جو «عائلي» بينهم، وهو ما يجعل ردود أفعال المستهدفين

العمل وتوقيت الشروع والانهاء منه)، هو عامل تدور في فلكه كثير من الصعوبات، خصوصاً الشخصية والأسرية التي أبدوها المستجوبون في علاقاتهم بأعمالهم.

ب - قلة العتاد ومحدودية التدخلات: إذ ذكر المستجوبون أن واقع الأمر في العمل يتميز بقلة العتاد والدعم اللوجستي المتطور، وهو واقع يطرح تحديات لمدى نجاعة التدخلات في ظل الإقبال المتزايد على طلب خدمات الإغاثة، فقد تتزامن النداءات التي تتطلب التدخل مع وجود فرقة التدخل في مهمة للإغاثة، وهو ما يربك تدبير الأمر، فتفتقد بعض التدخلات إلى سمة الفاعلية والنجاعة الكافيتين.

ج - الصراع مع أفراد المجتمع وعرقلة التدخلات: يتصل هذا الجانب من مظاهر عدم الرضا لدى أفراد الوقاية المدنية بشكل كبير بعدد من الإكراهات؛ أبرزها قلة العتاد، كما سبقت الإشارة، ونقص في الموارد البشرية، وهو ما ينتج منه تلقي ردود أفعال غاضبة ومستهجنة (سب، شتم،...) من جانب بعض أفراد المجتمع، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى عرقلة عمل فرق الإغاثة، وعدم تيسير الولوج لمواقع الحوادث والأحداث لإنجاز المهام المنتظرة.

د - الإدارة والأعمال الاجتماعية: تتميز الإدارة بحسب المستجوبين الذين يؤكدون في معظم إجاباتهم أن ما يصرحون به يعُمُّ كل أفراد جهاز الوقاية المدنية بالصرامة الزائدة في التدبير الإداري، وعدم الليونة في تعاملها مع كثير من الحالات والمواقف التي تستلزم الالتفات في

تتسم بالإيجابية الكبيرة في أحاسيسهم ومشاعرهم الذاتية تُجَاه زملائهم في العمل الذين يتقاسمون معهم أحوالهم المعيشية القاسية في ظل ضعف الدفء الأسري، ويشاطرونهم مشاق المهنة المتعبة.

٢- نجاح تدخلات الإغاثة: إذ يشكل النجاح في نجدة أفراد أو إغاثتهم من أخطار معينة في أثناء تدخلات أفراد الوقاية المدنية مصدراً للرضا والسعادة لدى هؤلاء قبل أي فرد آخر، فيبعث ذلك إحساساً بالارتياح، ونشوة القوة والقدرة على أداء الواجب، والتمنين الذي يرافق ذلك من جانب الساكنة، فكل هذا يعدّ مفخرة ومبعث اعتزاز بالانتماء لفرق الإغاثة.

٣- بناء شبكة علاقات اجتماعية طابعها التقدير: إن احتكاك أفراد الوقاية المدنية على محدوديته مع الساكنة (الأصدقاء، الجيران) في أثناء تدخلاتهم، وبخاصة تلك التي تمتاز بالفاعلية والنجاعة؛ يسهم بحسب المستجوبين في بناء شبكة علاقات جيدة مع مختلف الشرائح الاجتماعية، فهذه العلاقات تساعدهم عبر التقدير على حب عملهم من جهة، وتمكنهم من بعض الامتيازات (مثل تبسيط إجراءات الولوج لمصالح مختلفة)، خصوصاً لدى الأفراد الواعين طبيعة عملهم والمقدرين أهميته بأوضاعه وشروطه في المغرب.

في مقابل ذلك مكّنتنا معطيات الدراسة الميدانية من الوقوف على جوانب تعبر عن استياء وعدم ارتياح لدى أفراد عينة الدراسة في إطار اشتغالهم بمصالح الوقاية المدنية، نذكر من بينها ما يأتي:

أ- توقيت العمل ومُدته: وهو ما سبق توضيحه في الفقرات السابقة، فعامل الوقت أو الزمن بالصيغة التي تفرض الإدارة توظيفه بها (ساعات

توفر أوضاعاً ملائمة للعمل الإغاثي هي بمنزلة مؤثر بارز على هذه الأزمة.

وإلى جانب تلك الأوضاع والعوامل المعوقة عن تحقيق رضا وظيفي بدرجة عالية لدى أفراد الوقاية المدنية، تزيد ثقافة الإغاثة الغائبة لدى فئات وشرائح واسعة من المجتمع المغربي من عوامل النفور من العمل الإغاثي، بل أكثر من ذلك فهي تصير واحدة من أهم العوامل التي تؤدي إلى تدمير الإطفائيين عبر البلاغات الكاذبة والمكالمات المزعجة بداية ووصولاً لعرقلة التدخلات، وهو ما يضع أفراد الوقاية المدنية على نحو مستمر في دائرة الاتهام بالتأخر عمداً، إضافة إلى وصم بعض أفراد المجتمع لهم بنُعوت تمس شخصهم وذويهم، وهو ما يعوق الأداء المهني في أحيان متكررة.

وسيبقى الواقع الاجتماعي في علاقته بالرضا الوظيفي لدى الإطفائيين في نظرنا واحداً من أهم المشكلات التي تمس العمل الإغاثي، على الرغم من إصدار نظام أساسي جديد لم يتجاوز السنتين، ولم يُعرف بعد بعض مقتضياته الإجرائية، وهو ما يطيل زمن الانتظار لأفراد هذه المؤسسة بغية تحسين أوضاع العمل وحوافزه في الجانبين الشخصي والاجتماعي لهم.

هكذا مكنتنا هذه الدراسة من تحليل جوانب مهمة من إشكالية العلاقة بين الواقع الاجتماعي والرضا الوظيفي لأفراد الوقاية المدنية بالمغرب، فنؤكد أنها إشكالية تحتاج إلى مقاربات سوسيولوجية وسيكولوجية مختلفة؛ لتعميق نتائج هذه الدراسة، ودراسة مدى إمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة المتمثل في أفراد الوقاية المدنية المباشرين للعمل والتدخل الميداني الإغاثي.

نظرهم إلى طبيعة الأعمال الشاقة، إضافة إلى أن غياب الاهتمام شبه التام بمصالحهم الاجتماعية عبر مواكبة حاجاتهم ومساعدتهم على إشباعها، يزيد من عدم رضاهم، ومن ثمَّ يستشعرون ضعف التقدير من جانب الإدارة.

هـ- العجز عن تلبية الحاجات الشخصية والأسرية: إن الصعوبات المتواترة في الحياة الشخصية والأسرية للمستهدفين تزيد من معدل عدم الرضا، وهو معطى يرتبط بعامل رئيس هو قلة عدد أفراد الوقاية المدنية في المراكز أو الثكنات كما سبق توضيحه وتأكيد، وهو ما ينعكس سلباً، فيما يتعلق بهم، على توقيت العمل والزمن الممكن تخصيصه وتوظيفه في إيلاء الواجبات الشخصية والأسرية الاهتمام الذي تحتاجه.

خاتمة:

توخينا في هذه الدراسة فهم واقع الحياة الاجتماعية لأفراد الوقاية المدنية بإقليم الجديدة بوصفها فئة حيوية داخل المجتمع، والأثر المحتمل لهذه الحالة في الرضا الوظيفي، في سياق العمل الإغاثي، بوصفه وظيفة وهدفاً أساسياً لهذه المديرية، وتعبر مختلف النتائج عن سيادة شعور بعدم الرضا الوظيفي لدى الفئة المستهدفة بالبحث، وذلك من خلال تجليات وعوامل متعددة ومتنوعة سمّتها الضغط النفسي الذي يعانيه الإطفائيون من جراء إكراهات العمل وصعوبات الحياة الشخصية والأسرية والمادية، وهو الأمر الذي يشغلهم بالبحث الدائم عن عمل بديل يولي مزيداً من العناية بمستخدميه، ولعل فرصة الهجرة التي يختارها بعض الأفراد بشكل اضطراري لبعض الدول التي

- ١- اطلعت عليه يوم ١٦ سبتمبر ٢٠١٩م الساعة ١١:٢٦، عبر الموقع الإلكتروني:
<https://www.maghress.com/almassae/6741>
- ٢- اطلعت عليه يوم ١٦ سبتمبر ٢٠١٩م، عبر الموقع الإلكتروني:
<https://www.dw.com/ar/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D8%A3%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B1%D8%A9/g-17887195>.
- ٣- أوشكير نور الدين. أحمد الكيحل، (٢٠١٨م)، التحولات الفلاحية بين هشاشة الموارد الطبيعية وأشكال التكيف بمنطقة هشتوكة (إقليم الجديدة)، مقال ضمن مجلة المجال والمجتمع، في إصدارها حول: الموارد الترايبية بين الهشاشة وآفاق الاستدامة، العدد ١، تنسيق جميلة السعيد، ص ٦٣.
- ٤- اطلعت عليه يوم ١٦ سبتمبر ٢٠١٩م، الساعة ١٠:٤٧، عبر الموقع الإلكتروني:
<http://www.eljadida24.com/ar/1201051.html>
- 5- Disponible sur le site web : <https://rgph2014.hcp.ma/>
- 6- St-Denis, K. (2015). Le portrait sociologique de la profession des pompiers du Québec. Une démarche inductive et mixte inspirée de la MTE. *Approches inductives*, 2 (1), 156–175. <https://doi.org/10.7202/1028104ar>
- 7- Roques. M. Passerault. J, (2014), conflit de rôle et engagement volontaire : le cas des sapeurs pompiers, *revue gestion et management public*, vol 1 n°3, septembre, p 3-16.
- ٨- عبدالله معتق أبو مارقة، (٢٠٠٧م)، اتجاهات رجال الدفاع المدني نحو استخدام تجهيزات الحماية الشخصية أثناء عملهم، رسالة ماجستير، إشراف سعد بن علي الشهراني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، تخصص حماية مدنية.
- 9- Arvers. Ph. Et autres. (2009), « Stress et santé au travail chez les sapeurs-pompiers de Paris », Ce travail a fait l'objet d'une communication au colloque « Le Stress et les Addictions » lors de la Journée «Santé et sécurité des Sapeurs-pompiers » organisée au Val-De-Grâce le 24 juin.
- 10- Jacinthe Douesenard, (2010) , « la santé psychologique des pompiers : portrait de situation et éclairage de la psychodynamique du travail », thèse présenté à la faculté des études supérieur de l'université Laval, Québec.
- ١١- سهيلة محمد عباس، (٢٠٠٦م)، إدارة الموارد البشرية مدخل إستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص ١٧٧.

- ١ - جميلة السعيد، (٢٠١٨م)، الموارد الترايبية بين الهشاشة وآفاق الاستدامة، مجلة المجال والمجتمع، في إصدارها حول: العدد ١، مطابع الرباط نت.
- ٢ - سهيلة محمد عباس، (٢٠٠٦م)، إدارة الموارد البشرية مدخل إستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- ٣ - عبدالله معتق أبو مازقة، (٢٠٠٧م)، اتجاهات رجال الدفاع المدني نحو استخدام تجهيزات الحماية الشخصية أثناء عملهم، رسالة ماجستير، إشراف سعد بن علي الشهراني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، تخصص حماية مدنية.
- 4- St-Denis, K. (2015). Le portrait sociologique de la profession des pompiers du Québec. Une démarche inductive et mixte inspirée de la MTE. *Approches inductives*, 2 (1), 156-175. <https://doi.org/10.7202/1028104ar>
- 5- Roques. M. Passerault. J, (2014), conflit de rôle et engagement volontaire : le cas des sapeurs pompiers, *revue gestion et management public*, vol 1 no 3, septembre, p 3-16.
- 6- Arvers. Ph. Et autres. (2009), «Stress et santé au travail chez les sapeurs-pompiers de Paris», Ce travail a fait l'objet d'une communication au colloque «Le Stress et les Addictions» lors de la Journée «Santé et sécurité des Sapeurs-pompiers» organisée au Val-De-Grâce le 24 juin.
- 7- Jacinthe Douesenard, (2010), «la santé psychologique des pompiers : portrait de situation et éclairage de la psychodynamique du travail», thèse présenté à la faculté des études supérieur de l'université Laval, Québec.
- 8- <https://www.maghress.com/almassae/6741>
- 9- <https://www.dw.com/ar/%D8%A%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D8%A3%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B1%D8%A9/g-17887195>.
- 10- <http://www.eljadida24.com/ar/1201051.html>
- 11- <https://rgph2014.hcp.ma/>

المشكلات التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء

ودور الدول والمنظمات الإنسانية
والحقوقية في حلها

د. رؤى المومني



تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أبرز المشكلات التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء في الدول المستضيفة، والوقوف على دور الدول والمنظمات الإنسانية والحقوقية في حماية حقوقهم، والتخفيف من معاناتهم إلى حين عودتهم إلى بلدانهم.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب تحليل المضمون للملاءمتها أغراض هذا البحث. فقد اطلعت الباحثة على عدد كبير من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع هذه الدراسة والمنشورة في الدوريات والمجلات العلمية ذات الصلة، كما راجعت عددًا من الدراسات العليا لباحثين في هذا المجال، إلى جانب عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة باللاجئين.

وخلصت الباحثة إلى أن المشكلات التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء تتشابه إلى حد كبير على الرغم من اختلاف الدول المستضيفة، مع وجود بعض المشكلات التي تختلف باختلاف الدول المستضيفة للاجئين. واتضح أنه يمكن تصنيف تلك المشكلات إلى: اجتماعية، وصحية، ونفسية، وقانونية، ومشكلات أخرى. كما تبين وجود قصور واضح في الجهود التي تبذلها الدول والمنظمات الإنسانية والحقوقية في سبيل حماية حقوق اللاجئين وحل مشكلاتهم.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، قدمت الباحثة في ختام دراستها عددًا من التوصيات والمقترحات؛ من أجل إيجاد حلول لمشكلات اللاجئين والتخفيف من معاناتهم.

الكلمات المفتاحية: اللاجئون، مخيمات اللجوء، المنظمات الإنسانية والحقوقية، المشكلات.

المشكلات التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء ودور الدول والمنظمات الإنسانية والحقوقية في حلها

باحثة أكاديمية في العلوم السياسية وحقوق الإنسان - أردنية

د. رؤى المومني

مقدمة:

اللجوء لفظة تشير إلى الاحتماء من خطر ما. أما الأخطار التي تدفع الناس إلى اللجوء من بلدانهم إلى بلدان أخرى فهي تتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، الظلم والقمع، والكوارث الطبيعية، والحروب والنزاعات المسلحة. وكلها أمور تهدد حياة الأفراد والجماعات على حد سواء. وعندما يلجأ المرء من بلده إلى بلد آخر، فإنه يعاني الانتقال المفاجئ من بيئته التي ألفها في بلده إلى بيئة أخرى جديدة مختلفة، وهذا يؤدي إلى إصابته بنوع من الصدمة؛ إذ يتعين عليه التكيف والتأقلم مع الوضع الجديد، وهذا أمر بالغ الصعوبة. وفي أيامنا هذه، يرتبط اللجوء إلى حد كبير بالحروب والنزاعات المسلحة التي ازداد نشوبها في الآونة الأخيرة في مناطق شتى من العالم. واللاجئ لا يعرف بطبيعة الحال كم من الوقت سيكون عليه أن يمضي في بيئة اللجوء، وربما يكون قد لجأ بمفرده أو برفقة بعض أفراد عائلته وخلف وراءه جزءاً من عائلته أو أقربائه ليعيش في خوف وقلق دائمين عليهم.

ونظراً لارتباط اللجوء إلى حد كبير بالحروب والنزاعات المسلحة، كما ورد آنفاً، فإن عودة اللاجئين إلى بلدانهم تكون في العادة مرتبطة بانتهاء تلك الحروب والنزاعات، وهو أمر يحتاج إلى مدة طويلة من الزمن، وهذا يعني أن إقامة اللاجئ في بيئة اللجوء التي تعجّ بالمشكلات والصعوبات قد تطول.

صحيح أن هناك العديد من المعاهدات والاتفاقيات والتشريعات الدولية التي تنصّ على حماية حقوق اللاجئين، وأن هناك أيضاً العديد من المنظمات الإنسانية والحقوقية الدولية التي تسعى جاهدة إلى توفير الدعم للاجئين، والدفاع عن حقوقهم. إلا أن النظريات والنصوص شيء، في حين أن الواقع والتطبيق شيء آخر؛ فعلى الرغم من كل ما تبذله الدول والمنظمات للتخفيف من معاناة اللاجئين في بيئات اللجوء في شتى أنحاء العالم، فإن تلك الجهود تبقى قاصرة عن حلّ المشكلات التي يعانيها اللاجئون، ولا بد من زيادة الاهتمام بقضايا اللاجئين من جانب جميع مكونات المجتمع الدولي وبذل المزيد من الدعم والموارد لتوفير الحد الأدنى من العيش الكريم لهم إلى حين انتهاء محنتهم.

تسعى هذه الدراسة إلى إجراء مراجعة شاملة للبحوث والدراسات التي أجريت في هذا المجال ومقارنة نتائجها، وذلك من أجل تحديد المشكلات التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء في الدول المستضيفة، وتصنيفها إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية وصحية ونفسية وقانونية ومشكلات أخرى؛ من أجل الخروج بتوصيات ومقترحات لوضعها أمام أصحاب القرار في الدول والمنظمات الإنسانية والحقوقية للاهتمام بها في سعيها إلى إيجاد الحلول للمشكلات التي يعانيها اللاجئون. وقد ارتأت الباحثة أن تتناول مشكلات اللاجئين بشكل عام من دون تخصيص؛ نظرًا لأن تلك المشكلات تتشابه إلى حد بعيد بصرف النظر عن هوية اللاجئين أو البلدان التي تستضيفهم.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد المشكلات التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء في الدول المستضيفة وتصنيفها إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية وصحية ونفسية وقانونية ومشكلات أخرى، إضافة إلى مناقشة الدور الذي تلعبه الدول والمنظمات الإنسانية والحقوقية في حماية حقوق اللاجئين والتخفيف من معاناتهم، مع تقديم توصيات ومقترحات من شأنها أن توفر - إن طُبقت - المزيد من الحماية والدعم للاجئين في مخيمات اللجوء في شتى أنحاء العالم.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها من بين الدراسات التي تأتي لتدق ناقوس الخطر، وتضع أصحاب القرار في المجتمع الدولي، ولا سيما الدول والمنظمات التي تعنى بشؤون اللاجئين، أمام مسؤولياتهم الإنسانية والقانونية؛ من أجل بذل مزيد من الدعم لقضايا اللاجئين في مختلف أرجاء العالم، والسعي إلى إيجاد حلول للمشكلات التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء.

كذلك تستمد الدراسة شيئاً من أهميتها من أنها تتناول فئة اللاجئين، وهم في الغالب من المعوزين والضعفاء الذين يشكل إهمالهم وتجاهلهم خرقاً فاضحاً لأبسط حقوق الإنسان، يتحمل مسؤوليته المجتمع الدولي برمته.

أهداف الدراسة:

يمكن إيجاز أهداف هذه الدراسة فيما يأتي:

- ١- تحديد المشكلات التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء في الدول المستضيفة.

- ٢- تصنيف المشكلات التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية وصحية ونفسية وقانونية ومشكلات أخرى.
- ٣- طرح عدد من التوصيات والمقترحات لصناع القرار في الدول والمنظمات التي تعنى بشؤون اللاجئين، من شأنها أن تساهم في إيجاد حلول لمشكلات اللاجئين في مخيمات اللجوء.

أسئلة الدراسة:

- تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:
- ١- ما أبرز المشكلات (الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والنفسية، والقانونية، وغيرها)، التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء؟
 - ٢- ما الدور الذي تلعبه الدول المانحة في دعم اللاجئين في مخيمات اللجوء؟
 - ٣- ما الدور الذي تلعبه المنظمات الإنسانية والحقوقية، وبخاصة الدولية منها، في حماية اللاجئين في مخيمات اللجوء والدفاع عن حقوقهم؟
 - ٤- ما الذي يتوجب على صناع القرار في الدول والمنظمات المعنية بشؤون اللاجئين القيام به لإيجاد حلول للمشكلات التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء؟

مصادر البيانات ومنهجية الدراسة:

استقت الباحثة البيانات اللازمة لإجراء هذه الدراسة من عدد كبير من البحوث والدراسات السابقة المنشورة في مجالات علمية متخصصة، إضافة إلى عدد من بحوث الدراسات العليا في جامعات مختلفة، ومقالات منشورة في الصحف والدوريات

وعلى المواقع الإلكترونية، إلى جانب مراجعة عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة باللاجئين. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب تحليل المضمون في تحليل نتائج تلك البحوث والدراسات ومقارنتها؛ من أجل تحديد أبرز المشكلات التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء. وبعد حصر تلك المشكلات، جرى تصنيفها إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وصحية ونفسية وقانونية ومشكلات أخرى، ومن ثم وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات بهدف محاولة إيجاد حلول ناجعة لتلك المشكلات.

الدراسات السابقة:

شغل موضوع اللاجئين اهتمام كثيرين من الباحثين نظراً لارتباطه الوثيق بحقوق الإنسان؛ فقد كانت قضايا اللاجئين على تشعبها وتنوعها موضوعاً للعديد من الكتب ورسائل الدراسات العليا والمقالات الصحفية والدراسات البحثية. وفي هذا الجزء من الدراسة، تعرض الباحثة أبرز الدراسات السابقة التي استفادت منها في جمع البيانات وتحليلها.

هدفت دراسة الحنيطي وزملائه (٢٠١٨م) إلى الوقوف على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحية للاجئين السوريين في مخيم الزعتري في الأردن، والكشف عن دور تجار الأزمات والمتكسبين من الكوارث في استغلال اللاجئين، وبخاصة الفئات المستضعفة منهم كالنساء والأطفال وكبار السن. وأجريت الدراسة على عينة قوامها (١٠٢٤) أسرة من القاطنين في المخيم. وبينت نتائج الدراسة أن المخيم يحتاج إلى تحسين مستوى الخدمات فيما يتعلق بالمياه

الصالحة للشرب والكهرباء، وصيانة الطرق الداخلية، وجمع النفايات من المخيم. وأوصى الباحثون بتوفير مراكز تدريب مهني للشباب لمساعدتهم في الحصول على فرص عمل مناسبة، وإقامة مركز صحي شامل في المخيم يعمل فيه أطباء من مختلف التخصصات، والعمل على معالجة ظاهرة التسرب من التعليم لدى الأطفال عبر فتح عدد من رياض الأطفال والمدارس في المخيم.

وفي دراسة أجراها محجوبة (٢٠١٩م) بعنوان: الحماية الدولية لحقوق اللاجئين زمن النزاعات المسلحة، أشار الباحث إلى أن الحماية الدولية لحقوق اللاجئين تقع على عاتق المجتمع الدولي من دول ومنظمات حكومية وغير حكومية، وأن على تلك الدول والمنظمات القيام بمسؤولياتها في تقديم المساعدات والإغاثات الإنسانية للاجئين المعرضين للاضطهاد في بلدانهم الأصلية الذين اضطروا إلى مغادرتها بحثاً عن الأمن في بلدان أخرى. وتطرق الباحث إلى دور بعض المنظمات في حماية حقوق اللاجئين واحترام كرامتهم، ومنها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويؤكد الباحث أن أزمة اللاجئين شكلت وما زالت تشكل اختباراً حقيقياً لدول العالم التي هي مطالبة بتنفيذ أحكام القانون الدولي للاجئين من جهة، وعليها من جهة أخرى الحفاظ على استقرارها الأمني وسلامة أراضيها، ولا سيما وأن أزمة اللاجئين اقترنت اليوم بتهديد السلم والأمن الدوليين.

وأجرى الباحث محمد العبد الله (٢٠١٧) دراسة نشرها مركز عمران للدراسات الإستراتيجية بعنوان: واقع وتحديات سبل العيش لدى اللاجئين السوريين في تركيا. ويشير العبد الله إلى تجاوز عدد من هم في سن العمل من اللاجئين السوريين في تركيا حاجز

في تقديم الدعم المطلوب للاجئين السوريين، وهو ما يترك كثيرين منهم فريسة للبؤس وغير قادرين على الحصول على حقوقهم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. ويوصي الباحث المجتمع الدولي بتوفير التمويل والدعم المادي والتقني واللوجستي للمؤسسات التربوية التي توفر التعليم لأطفال اللاجئين، إضافة إلى توفير التمويل والدعم الطبي للمؤسسات الصحية التي تقدم الرعاية الصحية للاجئين. ويؤكد الباحث أن قضية اللجوء تضع مصداقية المجتمع الدولي والمؤسسات المعنية على المحك، وهو ما يحتم التعامل مع قضية اللاجئين بوصفها شأنًا إنسانيًا خالصًا بعيدًا من التجاذبات والمصالح السياسية، والعمل على إيجاد حلول سلمية عاجلة للنزاعات المسلحة التي تعدّ من أبرز مسببات اللجوء.

وفي عام ٢٠١٥م، أجرت الباحثة ألكساندرا فرانسيس من مركز كارنيغي للشرق الأوسط دراسة بعنوان: أزمة اللاجئين في الأردن. وبينت في دراستها أن الأردن فقد الثقة في دعم الجهات المانحة الدولية وهو يوجه النداءات الإنسانية المتكررة للدول والمنظمات المعنية بشؤون اللاجئين للقيام بدعّمه من أجل أن يتمكن من مواجهة التحديات التي فرضتها عليه أزمة اللجوء التي فاقمت المشكلات التي يعانيها أصلاً. وقد أكدت فرانسيس أنه يجب أن تتحول سياسات الاستجابة لأزمة اللجوء من نهج طارئ إلى آخر مستديم. وبينت الدراسة أن أبرز المشكلات التي يعانيها اللاجئون في الأردن تتمثل في نقص تعليم الأطفال، وانخفاض مستوى الرعاية الصحية، والاكتظاظ، وانعدام الاستقرار الاقتصادي، وتدني الأجور في القطاع الاقتصادي غير الرسمي في الأردن، ونقص خدمات المياه والكهرباء، وصعوبة التنقل. وتشير الدراسة إلى أن الأردن تعامل

المليون لاجئ. ويقول: إن أحد الشواغل الرئيسة لهؤلاء اللاجئين تأمين سبل عيشهم، والشعور بالأمان الاقتصادي الذي من شأنه أن يسهّل استقرارهم واندماجهم في المجتمع الجديد، ولا سيما أن عددًا كبيرًا منهم سيكون عليه البقاء في تركيا مدة طويلة لعدم وجود مؤشرات أو بوادر على حل وشيك للأزمة السورية. ويؤكد الباحث أن المشكلات التي يعانيها اللاجئون السوريون في تركيا فيما يتعلق بتأمين سبل العيش والبحث عن الاستقرار الاقتصادي إنما تتمحور حول بيئة العمل والأجور والجانب القانوني، ويشير إلى فشل تركيا في استيعاب الدفعة الأولى من الكفاءات السورية التي لم تجد من يحتضنها عند قدومها، وقد اضطرت للمغادرة إلى أميركا وأوروبا في وقت لاحق. ويرى الباحث أن سياسة الحلول المؤقتة لم تعد تجدي نفعًا، وأن على مختلف الجهات المعنية التحرك لوضع حلول مستديمة لتلك المشكلات، والعمل على بلورة طاقات العمالة السورية اللاجئة للاستفادة منها في الاقتصاد التركي، علمًا بأن تأثير تلك المشكلات سينعكس على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لدى اللاجئين، وسيؤدي في الوقت ذاته إلى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لديهم، وخلق جوّ من التوتر بينهم وبين السكان المحليين.

وفي دراسة أجريت عام ٢٠١٨م بعنوان: الحماية الدولية للاجئين وآليات تفعيلها: دراسة تطبيقية على واقع اللاجئين السوريين في تركيا، يصف الباحث وسام الدين العكلة، المتخصص في قضايا اللجوء والحماية الدولية، أزمة اللاجئين السوريين بأنها أسوأ أزمة لاجئين شهدتها العالم منذ عقود، وأن أقل ما يقال عن استجابة المجتمع الدولي لها هو أنها خجولة؛ إذ لم يقدم المجتمع الدولي بواجبه

بإيجابية كبيرة في بداية أزمة اللجوء السوري، لكنه بمرور الوقت أصبح أكثر حذرًا، وهو ما قيد بصورة كبيرة نطاق حماية اللاجئين السوريين. وقد تحدثت تقارير غير مؤكدة صادرة من منظمات إنسانية وحقوقية تعنى بشؤون اللاجئين عن حالات ترحيل للاجئين سوريين إلى سوريا، وهو ما يعد انتهاكًا للقانون الدولي. وفي منتصف شهر أيلول (سبتمبر) من عام ٢٠١٩م، عُقدت ورشة عمل متخصصة حول القانون الدولي للجوء، في منطقة البحر الميت في الأردن، نظمتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالتعاون مع فريق التنسيق الحكومي لحقوق الإنسان، ولجنة التوصيات الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل لأوضاع اللاجئين في الأردن. وقد أشادت الورشة بالجهود المضنية التي بذلها الأردن للتعامل مع قضية اللجوء السوري منذ بدايته عام ٢٠١١م. وشهدت جلساتها مناقشات حول القانون الدولي للاجئين، والإطار القانوني للتعامل مع اللاجئين، والشراكة بين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والحكومة الأردنية، ومعايير تحديد اللاجئين وتسجيلهم.

وخرجت الورشة بنتائج أهمها أن التحديات في ملف اللاجئين ما زالت قائمة ومستمرة، ودعت الدول والجهات المانحة إلى تحمل مسؤولياتها نحو اللاجئين السوريين في الأردن، وتقديم الدعم الكافي للأردن لكي يتسنى له القيام بواجبه الإنساني تجاه اللاجئين السوريين على الوجه الأكمل (جريدة الغد، ١٤ / ٩ / ٢٠١٩م، ص ٣).

وفي السياق ذاته، حملت مقالة منشورة في جريدة الغد الأردنية بتاريخ ١٤ / ٩ / ٢٠١٩م العنوان: اللاجئين باقون والتمويل الدولي في تناقص. وجاء فيها أن نسبة

التمويل الدولي لخطة الاستجابة للأزمة السورية التي يعدها الأردن لم تتجاوز ٨٪ من المبالغ المتعهد بها! وتشير المقالة إلى أن دول العالم ما فتئت تكيل المديح للأردن لدوره الإنساني الكبير في استقبال اللاجئين وإيوائهم، وأن الأردن حصد كثيرًا من المكتسبات السياسية والمعنوية جرّاء هذا الدور فأصبح محط احترام العالم، لكن هذا قلّمًا تُرجمَ على شكل دعم مادي يغطي كلفة اللجوء (المومني، جريدة الغد، ١٤ / ٩ / ٢٠١٩م، ص ١٦).

وفي مقالة نشرتها الوكالة الإخبارية الألمانية (DW) بتاريخ ٢١ / ٣ / ٢٠١٦م بعنوان: اللاجئين السوريون: مشكلات نفسية جراء صراع دام، يشير جوي مارتن إلى أن معظم اللاجئين الفارين من جحيم الحرب يعانون التوتر الشديد الذي يرفع من مستويات العنف داخل أسرهم بحيث يكون الأطفال هم الضحية الأولى لذلك. وتحدثت المقالة عن أن العديد من الدراسات التي أجريت في الدول الغربية مؤخرًا أشارت إلى اضطرابات نفسية وكتئاب وتوتر بين مجموعات اللاجئين السوريين التي وصلت إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وكلها أمراض خطيرة وفقًا لوصف الأمم المتحدة. وتقول: إن ما يقرب من نصف عدد السوريين المقيمين في مخيمات اللجوء هم من الأطفال المعنفين والفتيات دون سن الثامنة عشرة، وإن نحو ٢٥٪ من حالات الزواج المسجلة للاجئين السوريين في الأردن هي لفتيات قاصرات يعمد أبائهن إلى تزويجهن لئلا يتعرضن للاغتصاب في المخيمات. ووفق المقالة، فإن مستويات العنف ترتفع كثيرًا في العائلات التي ليست لها موارد مالية.

وفي دراسة حول الأوضاع القانونية للاجئين السوريين في الأردن صادرة من مركز عدالة لدراسات

إلى ذلك أن كثيرًا من العائلات اللاجئة تضطر إلى التخلي عن إرسال أبنائها وبناتها إلى المدارس لدواعٍ اقتصادية؛ إذ إن عددًا لا يستهان به من أطفال اللاجئين يضطرون للعمل من أجل مساعدة عائلاتهم. أما اللاجئون الذين يعتمدون في تعليم أطفالهم على المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة (أونروا)، فهم يعانون تراجع مستوى خدمات الوكالة بسبب تراجع الدعم المقدم لها، وبخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية (بي بي سي عربي/ news، سبتمبر ٢٠١٨م).

ومن مدونات البنك الدولي/ أصوات عربية، يشير تقرير أعده بول بريتيوتور ونشر في ١٨/٢/٢٠١٦م تحت عنوان: المشكلات القانونية للاجئين إلى أن أكثر المشكلات القانونية التي يواجهها اللاجئون تتمثل في: نفقة الزوجة المطلقة، وحضانة الأطفال، وإثبات الزواج، وهجر كثيرين من الأزواج عائلاتهم، وزواج القاصرات، وارتفاع مستوى العنف المنزلي لدى العائلات اللاجئة الأشد فقرًا (البنك الدولي/ أصوات عربية، ٢٠١٦م).

وفي دراسة نشرتها الوكالة الإخبارية الألمانية (DW) نقلًا من مهاجر نيوز بتاريخ ١٥/١٠/٢٠١٧م، تحت عنوان: حرمان اللاجئين من التعليم مشكلة عالمية، والأمم المتحدة تحذر من العواقب، يشير كلو لينهام وريم ضوا إلى أن نسبة أطفال اللاجئين المحرومين من التعليم حول العالم تتجاوز نسبة أقرانهم من غير اللاجئين بخمس مرات، وأن هناك عددًا من أطفال اللاجئين لم يدخلوا المدرسة إطلاقًا. وفي تقرير صدر مؤخرًا من الأمم المتحدة، حذر فيليبو غراندي، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من أن «وقت هؤلاء الصغار يضيع سدى؛ فعوضًا عن التعلم

حقوق الإنسان في ٢٠١٩م، ورد أن ٩٣٪ من اللاجئين السوريين في الأردن يواجهون مشكلات قانونية مختلفة، تصدرها بما يزيد على النصف قضايا تتعلق بتثبيت قيود الولادة، وقضايا مرتبطة بالعمل، وقضايا مالكيين ومستأجرين، تليها بما يزيد على الربع قضايا شرعية تتصل بالطلاق والنفقة وحضانة الأطفال وتثبيت عقود الزواج، في حين تتوزع النسبة المتبقية بين قضايا جنائية، وأخرى جزائية.

وتعزو الدراسة المشكلات القانونية التي يواجهها اللاجئون السوريون في الأردن إلى أسباب متعددة منها: اختلاف التشريعات بين البلدين، وضعف الوعي لدى كثير من اللاجئين السوريين بأهمية حل مشكلاتهم القانونية، وصعوبة حصول اللاجئين السوريين على المساعدة القانونية لارتفاع تكاليفها. وتأتي الدراسة ضمن مشروع ضمانات حقوق اللاجئين السوريين الذي ينفذه مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان بالشراكة مع الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي. ومن التوصيات التي خرجت بها الدراسة: توفير خدمات المساعدة القانونية للفئات المهمشة من اللاجئين مثل: النساء، والأطفال، وإطلاق برامج توعية للاجئين السوريين من أجل تعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وفقًا للقانون الأردني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وفي سبتمبر من عام ٢٠١٨م، ظهرت مقالة في بي بي سي عربي/ news بعنوان: كيف يستقبل أبناء اللاجئين العام الدراسي الجديد؟ أُشير فيها إلى عدد من المشكلات التي يعانيها اللاجئون لتأمين تعليم مناسب لأبنائهم وبناتهم، أبرزها: ارتفاع تكاليف الدراسة، وارتفاع أثمان الأدوات والمستلزمات المدرسية، واكتظاظ الصفوف الدراسية بالتلاميذ، وقلة أعداد المعلمين في بعض المناطق. يضاف

وفي دراسة أجريت عام ٢٠١٥م بعنوان:

The Refugee Crisis and Beyond: What the Law Requires and Ethics

(أزمة اللاجئين وما وراءها: متطلبات القانون والأخلاقيات)، تبين وجود فشل أوروبي في الالتزام بالمتطلبات الدنيا المفروضة على الدول الأوروبية بمقتضى القانون الدولي؛ إذ تغلق تلك الدول حدودها في وجه اللاجئين، وتزج بكثيرين منهم في السجون والمعتقلات من أجل تخويف اللاجئين الذين يفكرون في القدوم إلى أوروبا. وقد أوصت الدراسة الدول الأوروبية بالتجاوب مع أزمة اللاجئين التي هي أزمة إنسانية في المقام الأول، وبذل الجهود لحل النزاعات المسلحة التي تعد السبب الرئيس في مشكلة اللجوء (James et al, 2015).

وأجرى الباحث إياد محمد شناعة (٢٠٠٩م) دراسة حول أوضاع مخيمات اللاجئين في فلسطين بعنوان: مخيمات اللاجئين في فلسطين (١٩٥٠ - ٢٠٠٠م) - دراسة في جغرافية العمران، وهي دراسة لنيل درجة الدكتوراه نوقشت في معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية في مصر. وقد ركزت الدراسة على الجوانب العمرانية للمخيمات في فلسطين، ودراسة مجتمع سكان تلك المخيمات، والتوزيع الجغرافي والتطور العمراني لها، والخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لقاطنيها، والتجهيزات المتوفرة فيها، كما تضمنت تحليلاً للكثافة السكانية واستخدامات الأراضي فيها. وبينت نتائج الدراسة أن ثمة أزمة سكن فائقة في المخيمات المدروسة بسبب الكثافة السكانية العالية جداً، وضيق المساحة، وتردي مستوى الخدمات، وأن تقليص ميزانية وكالة

والتطور، يُسلبون أهم سنوات التأهيل». وأضاف في تقريره الذي حمل العنوان: «المنسيون: تعليم اللاجئين في أزمة»، أن تعليم اللاجئين الشباب أمر بالغ الأهمية للدول التي استقبلتهم ولبلدانهم الأصلية على حد سواء. وحث التقرير الدول التي تستقبل اللاجئين على الابتعاد من عدّ تعليم أطفال اللاجئين تعليماً طارئاً، بل إدراجه بصورة منهجية في التنمية الوطنية لتلك الدول على نحو يشمل التخطيط وتوفير الميزانية بحيث يكون التعليم المقدم لأطفال اللاجئين منهجياً ومنظماً وينتهي بشهادات رسمية مصدقة (الوكالة الإخبارية الألمانية DW، نقلاً من مهاجر نيوز، ١٥/١٠/٢٠١٧م).

وفي مقالة في جريدة الحياة اللبنانية نشرت في ٢٨/٤/٢٠١٨م، مبنية على دراسة مطولة أعدها مديرة مركز كارنيغي مهى يحيى عن أوضاع اللاجئين السوريين في لبنان والأردن تحت عنوان: أصوات مهمشة - ما يحتاجه اللاجئون السوريون للعودة إلى الوطن، أُشيرَ إلى أن اللاجئين السوريين يواجهون تحديات اقتصادية واجتماعية ضخمة، وبخاصة في مجال الحصول على المأوى والتعليم والرعاية الصحية والعمل.

وتشير الدراسة إلى أنه خلافاً لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١م الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧م الملحق بها، يُعدُّ كلٌّ من لبنان والأردن الفارين من جحيم الحرب في سوريا ضيوفاً لا لاجئين، وهو ما يجعل البلدين غير ملزمين بالاعتراف بالحقوق التي تضمنتها الاتفاقية والبروتوكول الملحق بها، وأبرزها حقوق اللاجئين في حرية الحركة والتنقل، والحماية، والعدل، والعمل التي تحدد واجبات الدول المستضيفة تجاه اللاجئين (جريدة الحياة، ٢٨/٤/٢٠١٨م).

الرعاية والعيش الكريم لهم ريثما تنقضي محتتهم ويعودون إلى بلدانهم.

نتائج الدراسة:

في هذا الجزء من الدراسة، تُعرضُ النتائج التي توصلت إليها الباحثة فيما يتعلق بتحديد المشكلات التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء، وهي كما تبيّن من النتائج مشكلات متداخلة ومتشابكة إلى حد بعيد، وهو ما يزيد من صعوبة الفصل بينها بهدف تصنيفها من أجل تسهيل إيجاد حلول لها. وقد اجتهدت الباحثة في تصنيف تلك المشكلات إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وصحية ونفسية وقانونية ومشكلات أخرى. وقد وُجد أن بعض تلك المشكلات قد يكون سبباً في بعضها الآخر، أو نتيجة لبعضها الآخر. وفيما يأتي عرض لأبرز تلك المشكلات.

المشكلات الاقتصادية:

تتصدر مشكلات الفقر والبطالة وقلة الدخل أو انعدامه المشكلات الاقتصادية التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء في الدول المستضيفة، ولا سيما أن غالبية من يعيشون في تلك المخيمات هم من الفقراء، وأنهم في كثير من الأحيان لا يجدون عملاً يعينهم على تلبية متطلباتهم المعيشية، وإن وجد بعضهم عملاً فإنهم لا يتقاضون أجوراً كافية تؤمن لهم الحد الأدنى من العيش الكريم، ويكونون تحت رحمة أرباب العمل الذين كثيراً ما يستغلونهم بسبب حاجتهم الماسة إلى العمل، واضطرارهم إلى العمل مهما كانت أوضاعه سيئة. وبسبب فقر الأسر اللاجئة في المخيمات وبحثها عن لقمة العيش، فإن بعض تلك الأسر ونسائها يضطرون

الأمم المتحدة (أونروا) فاقم الوضع في المخيمات، وحال دون حدوث أي تطور فيها، وأثر في الخدمات الصحية المقدمة لسكانها، ولا سيما في ظل ارتفاع معدل الخصوبة فيها، إلى جانب ارتفاع معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة، وانتشار الإعاقات بين السكان، وبخاصة الإعاقة الحركية.

وقد تناولت جريدة دنيا الوطن الدراسة المشار إليها في ١٢/٤/٢٠٠٩م في مقالة بعنوان: دراسة (كثافة سكانية وسكنية عالية جداً في مخيمات اللاجئين وتقصير دولي في دعم ميزانية الأونروا).

ما يميز الدراسة الحالية:

استفادت الباحثة من العديد من البحوث والدراسات التي بحثت قضايا تتعلق باللاجئين الذين يعيشون في مخيمات لجوء في بلدان غير بلدانهم. وقد اتضح أن غالبية البحوث والدراسات تناولت أوضاع لاجئين معينين في بلدان معينة، وأنها اعتمدت في كثير من الحالات على استبانات لاستطلاع أوضاع اللاجئين من أجل تحديد المشكلات التي يعانونها. أما الدراسة الحالية فتعنى بتحديد المشكلات التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء بغض النظر عن جنسياتهم أو الدول التي تستضيفهم، ومن ثم تصنيف تلك المشكلات إلى اقتصادية واجتماعية وصحية ونفسية وقانونية ومشكلات أخرى؛ من أجل التوصل إلى حلول لتلك المشكلات تضعها الباحثة أمام صناع القرار في الدول والمنظمات الإنسانية والحقوقية المعنية بشؤون اللاجئين. والمؤمل أن تسهم هذه الدراسة في رفع مستوى اهتمام المجتمع الدولي بدوله ومنظّماته المعنية بقضايا اللاجئين، وتوجيه المزيد من الدعم المادي والمعنوي والقانوني لهم، بغرض توفير الحد الأدنى من

إلى التسول في بعض الأحيان، وهذا يجعلهم عرضة لاستغلال تجار البشر وضعاف النفوس (الحنيطي وآخرون، ٢٠١٨م).

وبشكل عام، فإن اللاجئين القاطنين في مخيمات اللجوء يعتمدون اعتمادًا شبه تام على المساعدات التي تقدمها لهم بعض الدول والمنظمات المعنية بشؤون اللاجئين، إضافة إلى المعونات التي تصلهم من بعض الهيئات الخيرية وأهل الخير في الدول المستضيفة. وتتميز تلك المساعدات والمعونات بأنها ظرفية وغير مبرمجة، وتأتي على شكل فزعات أو ردود أفعال.

وما يزيد المشكلات التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء من الجانب الاقتصادي سوءًا، هو أن غالبية الدول المستضيفة للاجئين هي نفسها تعاني الفقر والبطالة وشح الموارد وفرص العمل، وأنها في كثير من الأحيان قاصرة عن تأمين العيش الكريم لمواطنيها، فكيف للاجئين الذين تستضيفهم؟!

مما سبق، تتضح الحاجة إلى أن يبذل المجتمع الدولي المزيد من الجهود لتأمين الدعم المادي المطلوب من أجل توفير حياة كريمة للاجئين، على أن تكون تلك الجهود منسقة ومبرمجة، وأن تُدعم الدول المستضيفة للاجئين، وبخاصة الفقيرة منها؛ لتمكن من أداء واجبها الإنساني تجاه اللاجئين على الوجه الأكمل، ولا سيما أن مشكلة اللاجئين أصبحت في الآونة الأخيرة تشكل عبئًا ثقیلاً على اقتصادات الدول المستضيفة.

المشكلات الاجتماعية:

تتصف المخيمات التي تأوي اللاجئين بالبساطة والعشوائية في أغلب الأحيان؛ فهي تقام عادة على عجل،

وتظل قاصرة عن استيعاب الأعداد الغفيرة من اللاجئين التي تتدفق إليها. ومن أبرز المشكلات التي يعانيها اللاجئون في المخيمات على الصعيد الاجتماعي مشكلة الاكتظاظ التي تؤدي بدورها إلى كثير من الاحتكاك بين السكان الذين يضطرون غالبًا إلى الاشتراك في المرافق الصحية ودورات المياه. وكثيرًا ما يؤدي ذلك إلى حالات استغلال أو تحرش جنسي، وبخاصة فيما يتعلق بالأطفال والنساء. يضاف إلى ذلك أن بقاء عدد من الشباب اللاجئين داخل المخيمات بلا عمل من شأنه أن يقود إلى العديد من المشاجرات وأعمال الشغب (الحنيطي وآخرون، ٢٠١٨م).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا الوضع يفرض على الدول المستضيفة للاجئين تحديات أمنية كبيرة؛ فهي تضطر إلى تسخير جزء من إمكانياتها الأمنية والإدارية للسيطرة على الحالة الاجتماعية في المخيمات، ويزيد الأمر صعوبة وجود أشخاص قد تسول لهم أنفسهم استغلال اللاجئين في المخيمات - وبخاصة الفئات المستضعفة منهم كالأطفال والنساء - لتحقيق أغراضهم ومآربهم الشخصية الدنيئة.

وبسبب خوف أسر اللاجئين في المخيمات على فتياتها من أن يتعرضن للتحرش الجنسي أو ربما الاغتصاب داخل المخيمات، تعتمد بعض تلك الأسر إلى تزويجهن فيما يعرف بزواج القاصرات، وهو ظاهرة اتسع انتشارها في الآونة الأخيرة، علمًا أن معظم تلك الزيجات ينتهي إلى الطلاق والتشرد لأن الفتيات القاصرات غير مهيات لتحمل تبعات الزواج.

من ناحية أخرى، تعاني الأسر اللاجئة في المخيمات - في كثير من الأحيان - مشكلة التفكك الأسري؛ فهناك أفراد أو أجزاء أسر قدموا إلى مخيمات اللجوء، وتركوا بعض

وكلها أمور يمكن ردّها إلى ضعف البنية التحتية الذي يُعزى بدوره إلى ضعف الإمكانيات المالية. ومن ناحية أخرى، فإن كثيرين من قاطني مخيمات اللجوء هم من الفقراء الذين تتفشى في أوساطهم أمراض مختلفة، ومنهم من هو في حاجة إلى العلاج والأدوية والرعاية الصحية.

صحيح أن بعض الدول المستضيفة للاجئين يوفر مستويات مقبولة نسبياً من الرعاية الصحية للاجئين، بحيث يختلف الوضع من بلد إلى آخر، لكن مستوى الرعاية الصحية في مخيمات اللجوء يبقى بشكل عام دون المستوى المطلوب. فكثير من الأطفال والنساء وكبار السن في مخيمات اللجوء لا يتلقون الرعاية الصحية اللازمة، ولا يحصلون على الأدوية اللازمة، وبعضهم يموت نتيجة لذلك.

أضف إلى ذلك أن البنية التحتية في كثير من مخيمات اللاجئين ضعيفة بحيث لا تصمد أمام تقلب الأوضاع والأحوال الجوية، فلا هي تقيهم حر الصيف، ولا هي تحميهم من برد الشتاء. وفي العديد من الحالات، جرفت السيول والأمطار خيام اللاجئين وتركتهم يواجهون مصيرهم في العراء تحت سمع المجتمع الدولي وبصره!

مرّه أخرى نجد أن حل مثل هذه المشكلات ليس بالأمر العسير إذا صدقت النوايا. والأمر يرتبط بأن توجه الدول والمنظمات والهيئات الدولية المزيد من اهتمامها بقضية اللاجئين، وأن تعدها قضية عالمية ذات أولوية قصوى. عندئذ فقط، يمكن الحدّ من المشكلات الصحية (وغيرها) التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء على نحو يضمن لهم الحصول على حقهم من الرعاية الصحية المناسبة حفاظاً على حياتهم.

أفراد أسرهم في بلدانهم الأصلية لسبب أو لآخر، وهو ما يقيهم في حالة من القلق والتوتر الدائمين، ويرفع من مستوى العنف المنزلي بينهم.

ولعل ما يمكن القيام به للحد من المشكلات الاجتماعية في مخيمات اللجوء يتركز في جانبين، أولهما يتعلق بتحسين مقومات البنية التحتية في المخيمات لجعلها قادرة على استيعاب الأعداد الكبيرة من اللاجئين، مع مراعاة خصوصية العائلات اللاجئة ما أمكن، ويرتبط الجانب الثاني بإطلاق حملات إرشاد وتوعية مستمرة للعائلات اللاجئة - وبخاصة النساء والأطفال - لتمكين من حماية أفرادها من الاستغلال من جانب تجار الأزمات والمتكسبين وضعاف النفوس، سواء من داخل المخيمات أو من خارجها.

المشكلات الصحية:

ترتبط المشكلات الصحية التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء بجانبين أساسيين هما: ضعف البنية التحتية، وتدني مستوى الرعاية الصحية التي هي حق أساسي من حقوق اللاجئين كَفَلَتْهُم الاتفاقات والمعاهدات والتشريعات الدولية ذات الصلة.

فمن ناحية، لا تكفي البنية التحتية المتواضعة لغالبية مخيمات اللجوء لتلبية الاحتياجات الصحية للاجئين. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يشكو اللاجئون من مشكلات صحية ناجمة عن نقص المياه، وانقطاع الكهرباء، والكلاب الضالة، وانتشار القوارض والبعوض، ونقص الأغذية، وانعدام النظافة، وتراكم النفايات والغبار والأتربة، ورداءة وضع الطرق داخل المخيمات، وتقلب الأوضاع والأحوال الجوية (الحنيطي وآخرون، ٢٠١٨م).

المشكلات النفسية:

يعيش اللاجئون في مخيمات اللجوء حالة من الخوف والقلق والتوتر تتسم بالحدة والاستمرارية. فاللاجئ عندما يأتي إلى المخيم لينجو بنفسه ومن معه من عائلته، يكون في وضع أقرب ما يكون إلى الصدمة؛ فهو لا يعرف ما ينتظره من صعوبات ومشكلات من جهة، ولا يعلم كم من الوقت سيستمر مكوثه في المخيم. وتجدر الإشارة إلى أن بعض اللاجئين ربما كانوا يعيشون في بلدانهم في مستوى اقتصادي واجتماعي مقبول قبل أن يضطروا إلى مغادرة بلدانهم طلباً للنجاة. فمنهم من كان يعيش في منزله ويمارس عملاً يكفيه متطلبات العيش الكريم له ولعائلته. ومنهم من لجأ بمفرده أو بجزء من عائلته فقط، تاركاً الجزء الآخر وراءه في بلده، فهو يعيش في قلق دائم على حياتهم، ولا سيما أن البلدان التي يأتي منها اللاجئون تعاني -في أغلب الأحيان- نزاعات مسلحة قد تؤدي بحياة من يبقى فيها في أي لحظة. وقد وجد أن كثيراً من العائلات التي تعيش في مخيمات اللجوء ينتشر بينها الاكتئاب والقلق والتوتر. كما تبين أن انتشار مثل هذه الأمراض النفسية من شأنه أن يقود إلى ارتفاع مستوى العنف المنزلي الذي يهدد حياة أطفالها ونسائها بصورة خاصة (DW, 2016).

والجدير بالذكر أن المشكلات النفسية التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء كثيراً ما ترتبط ارتباطاً مباشراً بالنزاعات المسلحة في بلدانهم. لذا كان لزاماً على المجتمع الدولي بدوله ومنظماته وهيئاته ذات الصلة أن يبادر إلى السعي الحثيث لإيجاد حلول لتلك النزاعات المسلحة، وهو ما من شأنه أن يقصر من مدة بقاء اللاجئين في مخيمات اللجوء. أضف إلى ذلك الحاجة الماسة إلى توفير خدمات الإرشاد النفسي، وربما العلاج

النفسي، بغرض تخفيف آثار المشكلات النفسية التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء.

المشكلات القانونية:

يواجه اللاجئون الذين يعيشون في مخيمات اللجوء مشكلات قانونية مختلفة تتعلق معظمها بالأحوال الشخصية، مثل: إثبات الهوية، وإثبات الزواج، والطلاق، ونفقة الزوجة والأطفال، وحضانة الأطفال، والإقامة، وتصاريح العمل، إلى جانب بعض القضايا الجنائية والجزائية.

ويرجع باحثون المشكلات القانونية التي يعانيها اللاجئون إلى أسباب متعددة أبرزها: اختلاف القوانين والتشريعات النافذة في بلدان اللجوء عن تلك المعمول بها في بلدان اللاجئين الأصلية، وغياب وعي اللاجئين بحقوقهم وواجباتهم القانونية في بلدان اللجوء، وصعوبة وصولهم إلى المحاكم لضعف إمكانياتهم المالية، وغياب حصولهم على الاستشارات القانونية التي تضمن حقوقهم القانونية وترشدتهم إليها في ظل ارتفاع تكلفتها (البنك الدولي / أصوات عربية، ٢٠١٦م).

وهنا تجب الإشارة إلى أن من الضروري توعية اللاجئين بحقوقهم وواجباتهم القانونية في بلدان اللجوء فور قدومهم إلى المخيمات، إضافة إلى تقديم الاستشارات القانونية المجانية لهم من أجل تمكينهم من اتباع إجراءات التقاضي المناسبة للحصول على حقوقهم من جهة، والتصرف على نحو لا يخرق القوانين والتشريعات السارية في بلدان اللجوء من جهة أخرى. كذلك يتحتم اتخاذ الإجراءات الملائمة للحد من انتشار ظاهرة زواج القاصرات التي باتت تسبب في

المستضيفة، تزايدت حملات التحريض على اللاجئين في تلك الدول، وأصبح يُنظر إليهم على أنهم يشكلون عبئاً اجتماعياً واقتصادياً وديموغرافياً على مجتمعات الدول المستضيفة. وذهب كثير من دول العالم إلى إغلاق حدودها في وجه اللاجئين إلى درجة ترك كثير منهم فريسة للموت في عرض البحر.

وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة حصول أطفال اللاجئين على فرص كاملة للتعليم في مختلف المراحل الدراسية، بحيث يكون تعليم أطفال اللاجئين مبرمجاً ومنهجياً لا طارئاً، ويتوّج بامتحانات وشهادات رسمية مصدّقة. ويشكل الحق في التعليم حقاً أساسياً للاجئين كفَلَتُهُ لهم الاتفاقيات والمعاهدات والقوانين ذات الصلة بشؤون اللاجئين. وعلى المجتمع الدولي أن يضع البرامج والخطط ويرصد الميزانيات اللازمة التي تكفل حصول أبناء اللاجئين وبناتهم على حقهم في التعليم.

من جهة أخرى، ثمة حاجة ماسّة إلى حملات توعية وتثقيف مكثفة تستهدف اللاجئين والمجتمعات المحلية في الدول المستضيفة للاجئين على حدّ سواء، يكون هدفها تعزيز التواصل والتفاهم، وإرساء أسس التعايش بين اللاجئين والمجتمعات المحلية في الدول التي تستضيفهم، بحيث يُنظرُ إلى اللاجئين على أنهم ليسوا منافسين بل شركاء، وأنه يمكن الاستفادة من كفاءاتهم وخبراتهم في دعم الاقتصادات الوطنية للدول المستضيفة.

كما سبق، يتبين أن اللاجئين في مخيمات اللجوء يعانون مشكلاتٍ عديدةً ومتنوعةً. وتؤكد الباحثة أن الدراسة سلّطت الضوء على أبرز تلك المشكلات وليس عليها كلها، لأن الإحاطة بجميع المشكلات التي تواجه اللاجئين في مخيمات اللجوء أمر صعب، ويتطلب إجراء كثير من البحوث والدراسات. وقد

العديد من المشكلات المتعلقة بالزواج والطلاق والنفقة والحضانة وغيرها.

مشكلات أخرى:

ثمة مشكلات أخرى يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء، وفي مقدمة هذه المشكلات مشكلة نقص التعليم التي ترجع إلى عدم قدرة العائلات اللاجئة في المخيمات على دفع تكاليف تعليم أبنائها وبناتها في مختلف المراحل الدراسية، يضاف إلى ذلك اضطراب كثير من أبناء اللاجئين وبناتهم إلى التسرب من المدرسة والانخراط في العمل؛ للإسهام في توفير دخل لعائلاتهم لمساعدتها في تأمين الحد الأدنى من المتطلبات المعيشية الضرورية لبقائها على قيد الحياة (بي بي سي عربي / news، ٢٠١٨م).

وتضاف إلى ذلك مشكلة اللغة التي تبرز عندما يلجأ اللاجئون إلى دول تتحدث لغاتٍ تختلف عن لغات بلدانهم الأصلية. ويلحظ ذلك مثلاً لدى اللاجئين الذين قدموا إلى أوروبا. وعلى الرغم من أن خدمات التعليم التي تقدمها الدول الأوربية لأطفال اللاجئين القادمين إليها هي أفضل بكثير من خدمات التعليم التي يحصل عليها اللاجئون في دول أخرى، فإن مشكلة اللغة تبقى عائقاً أمام تعلمهم، إضافة إلى أنها تصعب تواصل اللاجئين مع المجتمعات المحلية في بلدان اللجوء.

ومن المشكلات المهمة التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء في الدول المستضيفة، وهي مشكلة لا يستهان بها، نظرة المجتمع المحلي إلى اللاجئين. ففي الآونة الأخيرة، ومع استمرار أزمة اللجوء وطول مدة مكوث اللاجئين في مخيمات اللجوء في الدول

البلدان، وتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين، ولا سيما الأطفال والنساء والمسنون، والسعي إلى تسهيل عودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية عندما يصبح ذلك ممكنًا.

حقوق اللاجئين:

تشمل حقوق اللاجئين التي كفلتها لهم الحماية الدولية: الحق في السكن، والحق في العمل، والحق في التعليم. كما تشمل الحق في الحصول على المساعدات، والحق في الوصول إلى المحاكم، والحق في الحصول على وثائق الهوية والسفر، وحرية الاعتقاد والتنقل، والحماية القانونية من الملاحقة بسبب الدخول غير المشروع إلى البلدان التي لجؤوا إليها، وعدم إعادتهم قسراً إلى بلدانهم (العكلة، ٢٠١٨م).

دور الدول المانحة والمنظمات الإنسانية

والحقوقية في التخفيف من معاناة اللاجئين:

يعتمد اللاجئون في مخيمات اللجوء بصورة أساسية على المساعدات المالية والعينية التي يقدمها لهم عدد من الدول المقتدرة، والمنظمات الإنسانية، والهيئات الخيرية. وقد يكون الدعم المشار إليه مباشراً بحيث يقدم للاجئين أنفسهم، لكنه قد يقدم أحياناً إلى حكومات الدول المستضيفة للاجئين لكي تتمكن من الوفاء باحتياجات اللاجئين المعيشية في مخيمات اللجوء.

ونظراً للمشكلات التي تعانيها غالبية الدول المستضيفة للاجئين؛ مثل: الفقر والبطالة وضعف الموارد، فإن الدعم الذي يتلقاه اللاجئون يقتصر على بعض الدول الغنية الغربية التي تهتم بحقوق الإنسان، إضافة إلى عدد قليل من الدول العربية والإسلامية المقتدرة، وبعض

اقتصرت الدراسة الحالية على المشكلات التي أجمعت دراسات سابقة على أنها مشكلات حقيقية تستوجب الحل، وذلك في ظل تزايد أعداد اللاجئين، واستعصاء النزاعات المسلحة التي تعد السبب الأهم في ظاهرة اللجوء، على الحل في المدى المنظور.

الحماية الدولية للاجئين:

ترجع القوانين والاتفاقيات ذات الصلة بالحماية الدولية للاجئين إلى عام ١٩٢٠م عندما عين مجلس عصبة الأمم مفوضاً سامياً لينوب عنها في العناية بشؤون اللاجئين الروس في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وفي عام ١٩٤٧م، أنشأت منظمة الأمم المتحدة المكتب الدولي للاجئين، ثم أنشأت عام ١٩٤٩م مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واعتمدت عام ١٩٥٠م النظام الأساسي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي بدأت نشاطها الفعلي عام ١٩٥١م. وهي منظمة إنسانية لطالما قدمت الدعم لملايين اللاجئين حول العالم، وما زالت تعنى بشؤون اللاجئين إلى وقتنا الحاضر. وتعمل المفوضية بموجب اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١م، والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧م، وتمارس نشاطها بالتعاون مع عدد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة، منها: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للأطفال، وبرنامج الغذاء العالمي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية، إلى جانب ما يربو على ٥٠٠ منظمة غير حكومية، كما تعمل بالتعاون والتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمة الدولية للهجرة (العكلة، ٢٠١٨م).

وتشمل الحماية الدولية للاجئين: ضمان سلامة اللاجئين في بلدان اللجوء بالتنسيق مع سلطات تلك

السائد في وقتنا الحاضر هو أن مشكلة اللاجئين في ازدياد، في حين أن الدعم الذي يتلقاه اللاجئون في تناقص. وهذا يمثل معضلة لا بد للمجتمع الدولي بأسره من بذل كل جهد ممكن لحلها، أو الحد من آثارها على أقل تقدير.

الخاتمة:

بحثت هذه الدراسة في تحديد المشكلات التي يعانيها اللاجئون في مخيمات اللجوء في الدول المستضيفة، ومن ثم تصنيفها إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وصحية ونفسية وقانونية ومشكلات أخرى. وتجدر الإشارة إلى أنها دراسة تتناول مشكلات اللاجئين بشكل عام، ولا تخص لاجئين معينين في بلد معين. كما ناقشت الحماية الدولية للاجئين وحقوق اللاجئين التي كفلتها لهم الاتفاقيات الدولية، والدور الذي تؤديه الدول والمنظمات الإنسانية والحقوقية من أجل دعم اللاجئين ومساعدتهم في توفير الحد الأدنى من متطلباتهم المعيشية وتأمين الحماية لهم.

واتضح أن اللاجئين في مخيمات اللجوء يواجهون مشكلات جمة ومتنوعة، وأن أقل ما يمكن قوله عن الدور الذي يؤديه المجتمع الدولي بدوله ومنظماته الإنسانية والحقوقية وهيئاته الخيرية هو أنه خجول ولا يغطي الحد الأدنى من الاحتياجات والمتطلبات المعيشية للاجئين؛ لأسباب تتعلق بعضها بضعف موارد الدول المستضيفة للاجئين، في حين يتصل بعضها الآخر بغياب الاهتمام الدولي بقضية اللاجئين، وعدم وضعها على قمة سلم الأولويات الدولية. كما تبين وجود فجوة واسعة بين النظرية والتطبيق فيما يتعلق بحقوق اللاجئين المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين وحفظ حقوقهم؛ فالنصوص شيء والتطبيق على أرض الواقع شيء آخر. وقد اختتمت الدراسة

المنظمات الإنسانية الدولية التي تدخل رعاية اللاجئين في نطاق أهدافها وأنشطتها. أما المنظمات الحقوقية الدولية، فيتضمن عملها توثيق الانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئون في الدول التي تستضيفهم، وتمكينهم من الوصول إلى المحاكم من أجل الحصول على حقوقهم.

وعلى المستوى العربي والإسلامي، تصدر المملكة العربية السعودية قائمة الدول التي لطالما قدمت الدعم للاجئين في أنحاء كثيرة من العالم. وتقدم المملكة دعمها المالي والعيني للاجئين عبر عدد من المؤسسات، من أبرزها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الذي تأسس في ١٣/٥/٢٠١٥م؛ ليكون مركزاً رائداً للإغاثة والأعمال الإنسانية، وينقل قيم المملكة إلى العالم. وتتمثل رسالة المركز في إدارة العمل الإغاثي وتنسيقه على المستوى الدولي بما يضمن تقديم الدعم للفئات المتضررة على نحو لا يتعارض مع المصالح الوطنية. أما أهداف المركز، فتتلخص في: تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية والخيرية الخارجية للمملكة، وتطوير آلية فعالة تضمن الاستجابة السريعة للتعامل مع الأزمات الإنسانية، وزيادة أثر المساعدات المقدمة من المملكة بهدف استدامتها من خلال تحسين الإشراف والمتابعة والتقويم. أما الهيئة العالمية للإغاثة والرعاية والتنمية (هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية سابقاً)، فهي هيئة خيرية في المملكة العربية السعودية تتبع رابطة العالم الإسلامي، وقد بدأت نشاطها في ٢٩/١/١٩٧٩م، وتقدم خدماتها المتنوعة الإغاثية والتعليمية والاجتماعية والصحية والتنموية في معظم دول العالم عبر مكاتبها وممثليها المنتشرين فيما يقرب من ١٠٠ دولة. وبشكل عام، يمكن القول: إن الدعم المقدم للاجئين في مختلف أنحاء العالم اليوم يظل غير كافٍ لتلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية للاجئين. والاتجاه

بجملة من التوصيات والمقترحات ترى الباحثة أنها قد تكون مفيدة لأصحاب القرار في الدول والمنظمات المعنية بشؤون اللاجئين من أجل حل المشكلات التي يعانيها اللاجئين في مخيمات اللجوء، أو التخفيف من آثارها وتداعياتها على الأقل.

التوصيات والمقترحات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، توصي الباحثة بما يأتي:

١- زيادة الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي من دول مانحة ومنظمات إنسانية وهيئات خيرية ومنظمات غير حكومية للاجئين في مخيمات اللجوء على نحو يتناسب مع حجم المشكلة.

٢- إعادة قضية اللاجئين إلى واجهة أولويات المجتمع الدولي من دول ومنظمات، وتضييق الفجوة بين النصوص المتعلقة بحماية حقوق اللاجئين وتطبيقها على أرض الواقع حتى لا تكون مجرد حبر على ورق.

٣- السعي الحثيث إلى إزالة الفروق بين بيئة مخيمات اللجوء والبيئة المحلية المحيطة، وذلك من خلال ما يأتي:

أ) إيجاد فرص عمل للاجئين، في مخيمات اللجوء أو خارجها، من أجل الحد من الفقر والبطالة بينهم، ودعم المشروعات الصغيرة للاجئين في المخيمات ليصبحوا منتجين بدلاً من أن يعتمدوا بالكامل على المساعدات.

ب) إقامة مراكز تدريب مهني في مخيمات اللجوء، وتدريب اللاجئين فيها على أعمال معينة بحيث يتمكنون من ممارسة أعمال ومهن معينة تشغل وقت فراغهم، وتجنبهم العوز والاستغلال.

ت) تحسين البنية التحتية لمخيمات اللجوء، ورفع مستوى الخدمات الأساسية فيها من أجل تلبية احتياجات اللاجئين المعيشية، وحل مشكلة الاكتظاظ للتخفيف من الاحتكاك بين سكان المخيم، مع مراعاة حصول العائلات اللاجئة على خدمات مستقلة ما أمكن.

ث) إنشاء مراكز صحية ومستشفيات ميدانية داخل المخيمات؛ لعلاج الأمراض المزمنة والحالات الطارئة، وزيادة عدد الأطباء ومقدمي الخدمات الصحية لسكان المخيمات.

ج) إقامة مراكز إرشاد نفسي في المخيمات تقدم خدمات الاستشارة والعلاج النفسي، وذلك للتخفيف من القلق والتوتر اللذين يعانيهما اللاجئون؛ بسبب ابتعادهم من أقربائهم وأصدقائهم في بلدانهم.

ح) إنشاء مدارس لأبناء اللاجئين داخل المخيمات أو خارجها، وضمان حصولهم على حقهم في تعليم مبرمج ومستمر يُكَلِّل باختبارات وشهادات رسمية.

٤- تعريف اللاجئين بحقوقهم وواجباتهم في بلدان اللجوء، وتقديم استشارات قانونية مجانية لهم، وتمكينهم من الوصول إلى المحاكم للحصول على حقوقهم القانونية.

٥- إطلاق حملات توعية وتثقيف للاجئين والمجتمعات المحلية في بلدان اللجوء على حد سواء، بغرض إيجاد أرضية مشتركة للتعايش بينهم، وتعزيز التفاهم والتواصل والشراكة بين اللاجئين والمجتمعات المحلية.

٦- توجيه جزء من أموال صناديق الزكاة في الدول الإسلامية لدعم اللاجئين، ولا سيما أن غالبية اللاجئين في العالم هم من مواطني دول العالم الإسلامي.

المراجع

- ١ - اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١ م، والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧ م.
- ٢ - إشيوي، ع. (٢٠١٣ م). الحماية الدولية للاجئين. مجلة الفقه والقانون، المملكة المغربية.
- ٣ - بريتيثور، بول. (٢٠١٦ م). المشكلات القانونية للاجئين، مدونات البنك الدولي / أصوات عربية، ١٨ / ٢ / ٢٠١٦ م.
- ٤ - بي بي سي عربي / (٢٠١٨ م). news. كيف يستقبل أبناء اللاجئين العام الدراسي الجديد؟ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٨ م.
- ٥ - حافظ، ف. (٢٠١٦ م). أزمة اللاجئين والإسلاموفوبيا. مجلة رؤية تركية، مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا.
- ٦ - الحنيطي، دوخي عبد الرحيم؛ فايز المجالي؛ دلال العدينيات. (٢٠١٨ م). المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحية للاجئين السوريين في مخيم الزعتري. مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٥، العدد ٢، ص ١٦٥-١٧٩.
- ٧ - زخمي، أ. (٢٠١٥ م). تحديات تطبيق الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. مجلة الجنان لحقوق الإنسان، لبنان.
- ٨ - الشايب، الهادي. (٢٠١٨ م). مسألة اللاجئين بين الموائيق الدولية والواقع السياسي / اللاجئون السوريون نموذجاً. المؤتمر الدولي الثالث: اللاجئون في الشرق الأوسط والمجتمع الدولي - الفرص والتحديات. مركز دراسات اللاجئين والنازحين والمهجرة غير الشرعية، جامعه اليرموك، إربد - الأردن.
- ٩ - شناعة، إياد محمد. (٢٠٠٩ م). مخيمات اللاجئين في فلسطين (١٩٥٠-٢٠٠٠ م) - دراسة في جغرافية العمران. معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، جمهورية مصر العربية. في: دنيا الوطن، دراسة: كثافة سكانية وسكنية عالية جداً في مخيمات اللاجئين وتقصير دولي في دعم ميزانية الأونروا، ١٢ / ٤ / ٢٠٠٩ م.
- ١٠ - الشويخ، إيهاب حسين. (٢٠١٦ م). الدبلوماسية الأوروبية تجاه قضية اللاجئين العرب كما تعكسها شبكة يورو نيوز الإخبارية. البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى / تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
- ١١ - العبد الله، محمد. (٢٠١٧ م). واقع وتحديات سبل العيش لدى اللاجئين السوريين في تركيا: دراسة تحليلية. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية / مسار التنمية والاقتصاد.
- ١٢ - العكلة، وسام الدين. (٢٠١٨ م). الحماية الدولية للاجئين وآليات تفعيلها: دراسة تطبيقية على واقع اللاجئين السوريين في تركيا. Route Educational and Social Science Journal, Volume 5, Number 3, February 2018, pp. 1157-1204.
- ١٣ - عيسى، م. أ. س. (٢٠١٢ م). الحماية الدولية للأطفال أثناء النزاعات المسلحة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية

الحقوق، جامعة المنوفية، مصر.

- ١٤- فرانسيس، ألكساندرا. (٢٠١٥م). أزمة اللاجئين في الأردن. مركز كارنيغي للشرق الأوسط.
- ١٥- لينهام، كلو؛ ريم ضوا. (٢٠١٧م). حرمان اللاجئين من التعليم مشكلة عالمية والأمم المتحدة تحذر من العواقب. الوكالة الإخبارية الألمانية DW، نقلًا من مهاجر نيوز، ١٥/١٠/٢٠١٧م.
- ١٦- مارتن، جوي. (٢٠١٦م). اللاجئين السوريون: مشكلات نفسية جراء صراع دام. الوكالة الإخبارية الألمانية Deutsche Welle، ٢١/٣/٢٠١٦م.
- ١٧- المحاميد، و. ف. (٢٠٠٩م). حقوق الإنسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية: الاتجاهات التشريعية والتطبيقية. مجلة جرش للبحوث والدراسات، الأردن.
- ١٨- محجوبة، قاسم. (٢٠١٩م). الحماية الدولية لحقوق اللاجئين زمن النزاعات المسلحة. مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة الحسين بن طلال، معان، الأردن، المجلد ٢ لعام ٢٠١٩م، ص ١٠٤-١١٦.
- ١٩- مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان بالشراكة مع الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي. (٢٠١٩م). دراسة شاملة حول الأوضاع القانونية للاجئين السوريين في الأردن. عنب بلدي / جريدة إلكترونية سورية، ١٨/٣/٢٠١٩م.
- ٢٠- النظام الأساسي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ١٩٥١م.
- ٢١- الوزني، خالد واصف؛ أحمد الشقران؛ ميسون العمارنة؛ حمزة الشايلة. (٢٠١٤م). الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني والمجتمعات المستضيفة: دراسة تقديرية لإطار المغام والمغرم. إسناد للاستشارات ومؤسسة كونراد آديناور، مطبعة فينيقيا، عمان- الأردن.
- ٢٢- يحيى، مهي. (٢٠١٨م). أصوات مهمشة- ما يحتاجه اللاجئون السوريون للعودة إلى الوطن. جريدة الحياة اللبنانية، ٢٨/٤/٢٠١٨م.

23- James et al. (2015). Refugee Crisis and Beyond: Law Requirements and Ethics.

24- Krawowski et al. (1983). Psychiatric and Psychosomatic Problems among Southeast Asian Refugees. Psychosomatic Medicine, Plenum Press, New York.

25- Rahe, Richard H., Looney, J.G. and Ward, H.W. (1978). Psychiatric Consultation in a Vietnamese Refugee Camp. American Journal of Psychiatry, 135, 185-190.

26- Van Willigen, L.H., Hondius, A.J. and van der Ploeg, H.M. (1995). Health Problems of Refugees in the Netherlands. Tropical and Geographical Medicine, 47 (3), 118-124.

مساعات إعادة الدمج المقدمة للعائدين والمجتمعات المستضيفة في لحج

المنظمة الدولية للهجرة - جنيف



مساعات إعادة الدمج المقدمة للعائدين والمجتمعات المستضيفة في لحج

المنظمة الدولية للهجرة - جنيف

تمهيد:

هذا المشروع، الذي نُفِّذَ في المدة من ٥ يونيو ٢٠١٨م إلى ٤ يناير ٢٠٢٠م، يدعم الأشخاص في محافظة لحج، اليمن، وهي محافظة تشهد نسبة عالية من العائدين، ويهدف المشروع إلى تحسين الوصول إلى خدمات التعليم الأساسية للعائدين والمجتمعات المستضيفة والنازحين داخليًا. نُفِّذَ المشروع في سياق نزاع مستمر وفي أوضاع وصفتها الأمم المتحدة بأنها «أكبر أزمة إنسانية في العالم». وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، فإن ما يقدر بنحو ٨٠٪ من السكان - ٢٤ مليون شخص - يحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية أو دعم الحماية، منهم ٣,١٤ مليونًا في حاجة ماسة إلى تلك المساعدات. إضافة إلى ذلك، هناك ٦,٣ ملايين شخص نزحوا من ديارهم في جميع أنحاء البلاد، وفقًا لمصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة.

ومن خلال الدعم المقدم من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، أصبح في الإمكان تنفيذ المشروع في إطار أعمال حافظة الانتقال والانتعاش التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في اليمن، التي تهدف إلى دعم الانتعاش من حالة الأزمات ووضع الأساس للتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة. ومن أجل تحسين سبل المعيشة للأسر الضعيفة والحفاظ على مكاسب بناء السلام؛ يسعى البرنامج جاهدًا لبناء قدرة أصحاب المصلحة المحليين على امتلاك الخدمات العامة والاجتماعية والحفاظ عليها على المدى الطويل. ويظهر هذا المشروع الممول من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أهمية بناء قدرات الأنظمة والمؤسسات المحلية لتلبية الاحتياجات على نحو مستديم، ووضع الأساس لتحقيق الانتعاش والاستقرار المستديمين، ولا سيما في أوقات الأزمات. وقد نُفِّذَ المشروع في شراكة وثيقة مع أصحاب المصلحة المحليين، وهو ما سمح لفريق المشروع بالتغلب على التحديات غير المتوقعة والنجاح في تحقيق تقدم نحو أهداف المشروع.

المساعدة في إعادة الإدماج للعائدين والمجتمعات المستضيفة في لحج:

لحج التي كانت ذات يوم محافظة تنعم بالسلام وتتميز بتراتها الثقافية النابض بالحياة؛ أصبحت خط المواجهة في الصراع الذي بدأ في عام ٢٠١٥م في اليمن. وأسفر عن الحرب نزوح واسع النطاق وتدمير هائل للبنية التحتية. لقد استقرت الأوضاع الآن، وعاد السلام النسبي إلى المحافظة. مع هذا الهدوء النسبي، عاد كثير من الأشخاص الذين نزحوا من لحج سابقاً (والذين سنشير إليهم بالعائدين)، إضافة إلى تدفق النازحين من محافظات أخرى أقل استقراراً. وفقاً لمصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، هناك ما يقدر بنحو ٦٩٥٠٠ من الأشخاص النازحين داخلياً الذين لجؤوا إلى لحج، ونحو ٧٩٥٠٠ من العائدين، وذلك بداية من نوفمبر ٢٠١٨م. ويؤدي تزايد عدد العائدين والنازحين إلى الضغط على الموارد والخدمات العامة في محافظة لحج. إضافة

إلى أن الأضرار والتدمير اللذين لحقا البنية التحتية العامة مثل: المدارس وشبكات المياه والمرافق الصحية؛ فرضت قيوداً إضافية على قدرة مقدمي الخدمات العامة على مساعدة السكان المحتاجين، ومساعدة العائدين والنازحين داخلياً على الاندماج. ويفتقر كثير من المدارس إلى الضروريات الأساسية مثل: توافر المياه وخدمات الصرف الصحي والكهرباء، فضلاً عن الأثاث والاحتياجات المدرسية. وقد زاد تعداد الطلبة في الصف الواحد في معظم المدارس على نحو لا يتوافق مع المعايير المقبولة، ويعود السبب في هذه الزيادة إلى توافد الطلبة الجدد من النازحين داخلياً، وكذلك المساحة المحدودة بسبب البنية التحتية المتضررة.

وركزت الاستجابة الإنسانية في لحج بشكل أساسي على تلبية الاحتياجات العاجلة، بما في ذلك توزيع الأغذية وتوفير المياه والمساعدات النقدية والمساعدات الصحية الطارئة. أما تحسين قدرة الأنظمة والمؤسسات



الأضرار في موقع مدرسة علي عبد العليم في منطقة تبين. © المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٩م.



الطلبة يحضرون حفل افتتاح مدرسة علي عبدالعليم.
© المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٩م.



خيام تستخدم كمساحة بديلة للفصول في مدرسة مصعب بن عمير.
© المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٩م.

التي اختارها أصحاب المصلحة في البداية وشاركوا النتائج التي توصلوا إليها. وبعد مزيد من المشاورات والزيارات لكل مدرسة، اختيرت أربع مدارس بناءً على الاحتياجات. وشملت مدرستين في مديرية تبين (علي عبدالعليم ومصعب بن عمير)، ومدرسة واحدة في مديرية المسيمر (القادسية)، ومدرسة واحدة في مديرية الحوطة (الثورة).

المدارس المختارة كانت بنيتها التحتية مدمرة جزئياً أو كلياً. وعلى الرغم من ذلك، فقد واصلت إدارات المدارس خدماتها بقدر استطاعتها؛ لضمان إمكانية توفير مستقبل مشرق للطلبة التي يرتادونها. فعُقدت الدروس في خيام أو هياكل متنقلة وفُرت لها اليونسف أو المنظمات غير الحكومية، وأقام المعلمون أماكن

الخدمية العامة التي من شأنها تلبية الاحتياجات بشكل مستديم، فقد أُولى لها اهتمام أقل.

وقد بدأ مشروع «مساعداً إعادة الدمج المقدمة للعائدين والمجتمعات المستضيفة في لحج: إحدى المحافظات التي تشهد نسب عالية من العائدين» في يونيو ٢٠١٨م. وركزت أنشطة المشروع على بناء المدارس وإعادة تأهيلها ولا سيما التي تضررت بسبب الحرب، وبناء قدرات المعلمين لتحسين الخدمات التعليمية من خلال سلسلة من الدورات التدريبية.

ومنذ بداية المشروع، نُتق عن كثب مع السلطات المحلية والشركاء في المجال الإنساني وأعضاء مجتمع لحج؛ لتحقيق أكبر تأثير في السكان. فعُقدت مشاورات مع مكتب محافظة لحج ومكتب التربية والتعليم، وأعضاء كتلة التعليم، ومديري المديرية، ومديري المدارس، وجمعيات الآباء والمعلمين، وقادة المجتمع



نظراً لنقص المساحة في مدرسة علي عبدالعليم؛ نقل المعلمون مساحات اجتماعاتهم ومكاتبهم خارج الفصول الدراسية المؤقتة المحمولة، وواجهوا أحوال الطقس الحار والرطوبة في العراء بمحافظه لحج. © المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٩م.

المحلي؛ لتحديد المدارس التي هي في أشد الحاجة إلى إعادة التأهيل وإعادة الإعمار. أجرى مهندسو المنظمة الدولية للهجرة تقويمات تقنية لجميع المدارس



المشاركون في تدريب المعلمين في مكتب التربية والتعليم في لحج.
© المنظمة الدولية للهجرة ٢٠١٩م.

المفاوضات التي أجراها مكتب محافظ لحج ومدير مديرية المسيمير؛ أسفر عن المفاوضات موافقة السلطات على تقديم التعويضات للسكان مقابل التنازل عن المطالبة بملكية الأرض.

واجه المشروع تحدياً آخر في أغسطس عام ٢٠١٩م، عندما تصاعدت وتيرة الحرب في عدن، على بعد ٣٦ كم من لحج. أُوقِفَ جزء كبير من العمل مؤقتاً؛ نتيجة عدم قدرة العمال على زيارة موقع العمل أو عدم وجودهم في المنطقة. ثم استؤنفت الأعمال بعد استقرار الأوضاع الأمنية.

في أثناء هذه الأزمة، كان المشروع قادراً على عقد جلسات تدريب المعلمين المخطط لها، ويعود السبب في ذلك إلى حد كبير إلى أن مكتب التربية والتعليم تولّى عملية تنظيمها وتسييرها. وكجزء من مكون بناء القدرات في المشروع، عقدت المنظمة الدولية للهجرة شراكة مع قسم التدريب والتأهيل التابع لمكتب التربية والتعليم في لحج؛ لعقد دورات تدريبية حول الدعم النفسي والاجتماعي والتعلم النشط والقراءة المبكرة ومهام مجلس الآباء وإدارة المدرسة. اختيرت هذه الدورات بالتشاور مع مكتب التربية والتعليم

للاجتماعات بالخارج، ورُتِّبَت نوبات صباحية ومساءية للطلبة والمعلمين للتعويض عن نقص المساحة.

على الرغم من بذل أفضل الجهود، تفاقمت التحديات عاماً بعد عام. فالخيام والهياكل المؤقتة التي وفرتها المنظمات الإنسانية تَلَفَتْ، ولم تكن كبيرة على نحو يكفي لاستيعاب جميع الطلبة. لم يكن لدى المدارس كهرباء أو مراحيض صالحة للاستخدام، وذكرت بعض الفتيات أنه يتعين عليهن الذهاب إلى منازلهن لاستخدام المراحيض. تسببت الأوضاع الصعبة في عدم ذهاب العديد من الطلبة والمعلمين للدروس. وقد أفاد مكتب التربية والتعليم في لحج أن ما يقارب ٥٠٠٠ معلم ومعلمة في جميع أنحاء المحافظة تركوا وظائفهم.

بعد تقويم الاحتياجات والأضرار التي لحقت بالمباني، وضع مهندسو المنظمة الدولية للهجرة التصميمات الفنية بالتشاور مع مكتب التربية والتعليم في لحج وإدارات المدارس، وبدأ العمل. شملت الأعمال بناء الفصول الدراسية وإعادة تأهيلها، وكذلك الغرف الإدارية، والحمامات والمراحيض، وتركيب شبكات الكهرباء وتوفير الأثاث.

واجه المشروع تحديات كبيرة بسبب تنفيذه في سياق الصراع المستمر والاضطرابات السياسية في اليمن. وفي مواقف عدة، توقف العمل بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والمخاطر التي يتعرض لها العمال والموظفون. توقف بناء مدرسة القادسية مرات عدة؛ بسبب قضايا امتلاك الأراضي، فتدخلت السلطات المحلية، التي سبق أن أكدت الملكية العامة للأراضي، للتوسط في النزاع على الأرض. بعد سلسلة من



قص الشريط في حفل افتتاح مدرسة مصعب بن عمير. © المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٩م.

المدارس وإعادة الإعمار قد اكتملت تقريباً، واستأنف الطلبة الدراسة في ظل أوضاع تعليمية محسّنة. في ١٦ أكتوبر الماضي، أقامت إدارات المدارس ومكتب التربية والتعليم في لحج مراسم الافتتاح لمدرستي علي عبد العليم ومصعب بن عمير، وحضرتها المنظمة الدولية للهجرة وأعضاء المجتمع المحلي وطاقم المدارس والطلبة وسلطات المحافظة والمديريات. واحتُفِلَ بإنجازات المشروع وجهود العديد من أصحاب المصلحة الذين اجتمعوا لتحقيقها.

الدروس المستفادة وأفضل الممارسات:

توضح دراسة الحالة لهذا المشروع أهمية دعم المجتمعات للحفاظ على مكاسب الاستقرار والتعافي من الأزمة بشكل دائم. ويتطلب تقديم الخدمات المستدامة للمجتمعات في لحج وفي سياقات أخرى ممثلة دعم مقدمي الخدمات

ومديري المدارس، وهي من بين حُرْمِ التدريب الأساسية من كتلة التعليم. كان لدى قسم التأهيل والتدريب مدربون مؤهلون لإدارة الجلسات وفقاً للمناهج الدراسية الموجودة، ووفروا مساحة في مكتبهم لعقد الدورات. وتولّى القسم زمام المبادرة في تحديد المشاركين في التدريب من كل مدرسة وتأکید حضورهم. وعُقدت الدورات بنجاح في المدة من ٢٥ أغسطس إلى ٧ سبتمبر ٢٠١٩م، على الرغم من الاضطرابات التي وصلت إلى لحج، ويعود السبب في ذلك على نحو كبير إلى أن المبادرة كانت بقيادة محلية، حيث بقي مكتب التربية والتعليم مفتوحاً، ووفّر المساحة والحماية للمشاركين. وإجمالاً، دُرّب ١٤٢ معلماً وعضواً من أعضاء مجالس الآباء والمعلمين. في وقت كتابة هذا المقال، كانت عملية إعادة تأهيل

٣. يسهم الحفاظ على الملكية المحلية في وجود استجابة مستديمة: ويتيح القدرة على تنفيذ المشروع في أوضاع غير متوقعة وغير آمنة. يمتلك أصحاب المصلحة المحليون الشبكات والمعرفة بالسياق للتغلب على التحديات والأوضاع غير المتوقعة التي قد تنشأ في أثناء تنفيذ المشروع في سياق الصراع المستمر وانعدام الأمن. ونُفذ المشروع في شراكة وثيقة مع أصحاب المصلحة في الحج، حيث جرى العمل معهم لمواجهة التحديات على طول الطريق، وتعزيز ملكيتهم لإنجازات المشروع.

العامة والاجتماعية لمواصلة أعمالهم الوظيفية وتوسيع نطاقها، وتعزيز قدراتهم على تلبية الاحتياجات. وتشمل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستخلصة من هذا المشروع ما يأتي:

١. تحديد الجيوب المحلية للاستقرار وتوجيه الدعم: مع توفير الاستجابة الإنسانية للاحتياجات الطارئة، فإن تحديد الجيوب المحلية للاستقرار وتوجيه الدعم للحفاظ على مكاسب الاستقرار وتعزيزها يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية الدعم. وفي حين أن محافظة الحج تشهد حالياً هدوءاً نسبياً، يمكن أن تتدهور الأوضاع مع استمرار المؤسسات العامة في فقد الموارد والقدرات، وتدهور الخدمات العامة والاجتماعية، واستمرار نمو الاحتياجات. قد يتدهور الاستقرار أيضاً مع مرور الوقت، حيث تكبر الأجيال الجديدة في سياق الفقر وقلة الفرص لمستقبل أكثر إشراقاً. وللمساهمة في تحقيق الاستقرار ووضع الأساس للتنمية الشاملة، من المهم توجيه الموارد ليس لتلبية الاحتياجات الطارئة فقط، ولكن لدعم توفير الخدمات بشكل مستديم لتلبية الاحتياجات المتوسطة إلى طويلة المدى.

٢. التعرف إلى الأنظمة والمؤسسات التي تسهم في الحفاظ على المرونة: من المهم التعرف إلى الأنظمة والمؤسسات التي تسهم في الحفاظ على المرونة في مواجهة الصدمات، وتعزيز قدراتها على تلبية احتياجات السكان المتأثرين بالأزمة على نحو مستديم. وفي حالة هذا المشروع، دَعَمَتِ المنظمة الدولية للهجرة، بتمويل من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، مكتب التربية والتعليم في الحج وإدارات المدارس؛ لمواصلة تقديم الخدمات التعليمية للسكان المحتاجين وتحسينها.

needs, it is also integral to identify local pockets of stability and channel support to maintain and strengthen these stability gains. While Lahj governorate is currently experiencing relative calm, conditions can deteriorate as public institutions continue to lose resources and capacity, public and social services deteriorate, and needs continue to grow. Stability may also deteriorate with time, as new generations grow up in the context of poverty and lack of opportunities for a brighter future. To contribute to stabilization and set a foundation for inclusive development, it is thus important to channel resources not only to meet emergency needs but also to support the sustainable provision of services that address mid to long-term needs.

2. Recognize Systems and Institutions that Contribute to Maintaining Resilience: It is important to recognize systems and institutions that contribute to maintaining resilience to shocks and strengthen their capacities to sustainably address the needs of crisis-affected populations. In the case of this project, IOM with funding from KSrelief supported the Lahj Office of Education and school administrations to continue and improve education services for populations in need.

3. Maintaining Local Ownership Contributes to a Sustainable Response: As well as enables the project to be implemented in unpredictable and insecure conditions. Local stakeholders have the networks and context knowledge to navigate challenges and unpredictable circumstances that may arise during project implementation in a context of ongoing

conflict and insecurity. The project was implemented in close partnership with the Lahj stakeholders, working with them to address challenges along the way, and promoting their ownership of the project achievements.



Ribbon cutting during the inauguration ceremony of the Mosab Bin Omair School. © IOM 2019.

25 August to 7 September 2019, despite the turmoil that had reached Lahj, in large part because the initiative was led locally; the Office of Education stayed open, provided space and security for the participants. In total, 142 teachers and parent-teacher association members were trained.

At the time of writing this article, the school rehabilitation and reconstruction work is nearly complete, and students resumed classes in improved learning conditions. On 16 October, the schools' administrations and the Lahj Office of Education held the inauguration ceremonies of the Ali Abdulaleem and Mosab Bin Omair schools, attended by IOM, local community members, school staff and students, governorate and district authorities. The events celebrated the project accomplishments and efforts of numer-

ous stakeholders that came together to achieve them.

Lessons Learned and Best Practices

The case study of this project shows the importance of supporting communities to maintain stability gains and sustainably recover from a crisis. Sustainable service provision for communities in Lahj and in other similar contexts requires supporting the public and social service providers to continue and expand their functions and strengthen their capacity to address needs. Lessons learned and best practices that have come out of this project include:

1. Identify Local Pockets of Stability and Channel Support: While providing humanitarian response to emergency

dents. The schools had no electricity or functional latrines and some girls reported having to go home to access latrines. The difficult conditions caused many students and teachers to miss classes. The Lahj Office of Education reported that up to 5,000 teachers across the governorate quit their jobs.

After assessing needs and damage to the buildings, IOM engineers developed technical designs in consultation with the Lahj Office of Education and school administrations, and the work commenced. It included rehabilitation and reconstruction of classrooms, administrative rooms, bathrooms and latrines, installation of electrical systems and provision of furniture.

The project has encountered significant challenges since it is being implemented in a context of ongoing conflict and political turmoil in Yemen. On numerous occasions, the work had to stop due to worsened security conditions and risk to the workers and staff. The construction of the Al Qadesia school was halted several times because of land-ownership issues. Local authorities, that had previously confirmed public ownership of the land, stepped in to mediate the land dispute. The Lahj Office of the Governor and the Head of the Al Musaimeer district led negotiations which culminated in an agreement by authorities to provide the resident compensation in exchange for conceded claims of the land's ownership.

The project faced another challenge in August 2019, when there was an escalation in fighting in Aden, which is 36 ki-



Teacher training participants at the Lahj Office of Education. © IOM 2019

lometres from Lahj. Much of the work was temporarily halted as a result of workers unable to visit the worksite or no longer being present in the area. Works resumed as soon as the security conditions stabilized.

During this crisis, the project still managed to hold the planned teacher training sessions, largely because the Office of Education took the lead in organizing and facilitating them. As part of the capacity building component of the project, IOM partnered with the Lahj Office of Education's Qualification and Training Department to hold training sessions on psychosocial support, active learning, early reading, parent council functions, and school administration. These sessions were selected in consultation with the Office of Education and the school directors, and are among standardized training packages from the Education Cluster. The Qualification and Training Department already had qualified trainers to run the sessions as per existent curriculums and provided space in their office to hold the sessions. The Department also took the lead in identifying the training participants from each school and confirming their attendance. The sessions were successfully held from

The *Reintegration Assistance to Returnee and Host Communities in Lahj: A Governorate of High Return* project started in June 2018. Project activities have focused on the rehabilitation and reconstruction of schools damaged by fighting, and on building the capacity of teachers to improve education services through a series of training sessions.

From the onset, the project was closely coordinated with local authorities, humanitarian partners and Lahj community members to make the most impact on the population. Consultations were held with the Lahj Office of the Governor and Office of Education, Education Cluster members, district heads, school directors, parent teacher associations and local commu-



Due to the lack of space in the Ali Abdulaleem school, the teachers moved their meeting and office space outside temporary portable classrooms and faced the hot and humid outdoor weather conditions in Lahj. © IOM 2019

nity leaders to identify which schools are in most need of rehabilitation and reconstruction. IOM engineers conducted technical assessments of all schools initially selected by the stakeholders and shared their findings with them. After further consultations and visits to each school, four schools were selected based on needs. These included two schools in Tuban district (Ali Abdulaleem and Mosab Bin



Students observing the inauguration ceremony of the Ali Abduleem School. © IOM 2019.



Tents used for classroom space in Mosab Bin Omair school. © IOM 2019

Omair), one school in Al-Musameer district (Al-Qadesia), and one school in Al-Hawta district (Al-Thawrah).

The selected schools had partially or fully destroyed infrastructure. Despite this, the school administrations continued their services in the best they could to ensure their students still had the possibility of a bright future. Classes were held in tents or portable structures provided by UNICEF or non-governmental organizations (NGOs), teachers set up meeting spaces outside, and morning and evening shifts were arranged for students and teachers to make up for the lack of space.

Despite best efforts, the challenges worsened year after year. The tents and temporary structures provided by humanitarian agencies withered away and were not large enough to accommodate all stu-

Reintegration Assistance to Returnee and Host Communities in Lahj

Lahj, once a peaceful governorate known for its vibrant cultural heritage, became a frontline in Yemen's conflict, which started in 2015. This conflict resulted in large-scale displacement and massive destruction to infrastructure. The conditions have now stabilized, and relative peace has returned to the governorate. With this relative calm came a return of many people who have been previously displaced from Lahj (who we will refer to as returnees), as well as an influx of IDPs from other less stable governorates. According to IOM DTM, there are an estimated 69,500 IDPs sheltering in Lahj, and 79,500 returnees, as of November 2018.

The increased returnee and displaced populations are putting pressure on resources and public services in the Lahj

governorate. The damage and destruction to public infrastructures such as schools, water systems and health facilities put further limits on the capacity of public service providers to assist the populations in need and help returnees and IDPs reintegrate. Many schools lack basic necessities such as access to water and sanitation, and electricity, as well as furniture and school supplies. Class sizes in most schools have increased beyond acceptable standards both due to new students among the IDPs, as well as limited space due to damaged infrastructure.

The humanitarian response in Lahj has mainly focused on meeting immediate needs, including food distribution, water provision, cash assistance, and emergency health. Less attention has been paid to building the capacity of public service systems and institutions to sustainably address needs.



Damage to the Ali Abdulaleem school site in Tuban district. © IOM 2019

Reintegration Assistance to Returnee and Host Communities in Lahj

International Organization for Migration

Geneva

Introduction

This project, implemented from 5 June 2018 to 4 January 2020, supports people in Lahj governorate, Yemen, a governorate of high return, aiming to improve access to basic education services for returnees, host communities and internally displaced persons (IDPs). The project is being implemented in the context of an ongoing conflict and what has been declared by the United Nations (UN) as ‘the largest humanitarian crisis in the world’. According to UN Office of Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), an estimated 80 per cent of the population – 24 million people – require some form of humanitarian assistance or protection support, including 14.3 million who are in acute need. Additionally, there are 3.6 million people displaced from their homes across the country, according to the International Organization for Migration’s (IOM) Displacement Tracking Matrix (DTM).

Made possible through support from the King Salman Humanitarian Aid and Relief Centre (KSrelief), the project is implemented under IOM’s transition and recovery portfolio in Yemen, which aims to support recovery from a state of crisis and set the foundation for inclusive and sustainable political, social and economic development. To improve the livelihoods of vulnerable households and maintain peacebuilding gains, the programme strives to build the capacity of local stakeholders to own and sustain public and social services in the long term. This KSrelief-funded project shows the importance of building the capacity of local systems and institutions to sustainably address needs, setting the foundation for sustainable recovery and stabilization, particularly in times of crisis. The project was implemented in close partnership with local stakeholders, allowing the project team to navigate unexpected challenges and succeed in making progress toward the project objectives.

5

Reintegration Assistance to Returnee and Host Communities in Lahj

International Organization for Migration - **Geneva**

- ١٦- مارتن، جوي. (٢٠١٦). اللاجئين السوريون: مشكلات نفسية جراء صراع دام. الوكالة الإخبارية الألمانية Deutsche Welle، ٢١/٣/٢٠١٦م.
- ١٧- المحاميد، و. ف. (٢٠٠٩). حقوق الإنسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية: الاتجاهات التشريعية والتطبيقية. مجلة جرش للبحوث والدراسات، الأردن.
- ١٨- محجوبة، قاسم. (٢٠١٩). الحماية الدولية لحقوق اللاجئين زمن النزاعات المسلحة. مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة الحسين بن طلال، معان، الأردن، الملاحق ٢ لعام ٢٠١٩م، ص ص ١٠٤-١١٦.
- ١٩- مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان بالشراكة مع الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي. (٢٠١٩). دراسة شاملة حول الأوضاع القانونية للاجئين السوريين في الأردن. عنب بلدي/ جريدة إلكترونية سورية، ١٨/٣/٢٠١٩م.
- ٢٠- النظام الأساسي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ١٩٥١م.
- ٢١- الوزني، خالد واصف؛ أحمد الشقران؛ ميسون العمارنة؛ حمزة الشمايلة. (٢٠١٤). الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني والمجتمعات المستضيفة: دراسة تقديرية لإطار المغنم والمغارم. إسناد للاستشارات ومؤسسة كونراد آديناور، مطبعة فينيقيا، عمان- الأردن.
- ٢٢- يحيى، مهي. (٢٠١٨). أصوات مهمشة- ما يحتاجه اللاجئون السوريون للعودة إلى الوطن. جريدة الحياة اللبنانية، ٢٨/٤/٢٠١٨م.
- 23- James et al. (2015). Refugee Crisis and Beyond: Law Requirements and Ethics.
- 24- Krawowski et al. (1983). Psychiatric and Psychosomatic Problems among Southeast Asian Refugees. Psychosomatic Medicine, Plenum Press, New York.
- 25- Rahe, Richard H., Looney, J.G. and Ward, H.W. (1978). Psychiatric Consultation in a Vietnamese Refugee Camp. American Journal of Psychiatry, 135, 185-190.
- 26- Van Willigen, L.H., Hondius, A.J. and van der Ploeg, H.M. (1995). Health Problems of Refugees in the Netherlands. Tropical and Geographical Medicine, 47 (3), 118-124.

References

- ١ - اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١ م، والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧ م.
- ٢ - إشيوي، ع. (٢٠١٣). الحماية الدولية للاجئين. مجلة الفقه والقانون، المملكة المغربية.
- ٣ - بريتيوتور، بول. (٢٠١٦). المشكلات القانونية للاجئين، مدونات البنك الدولي / أصوات عربية، ١٨ / ٢ / ٢٠١٦ م.
- ٤ - بي بي سي عربي / (٢٠١٨). news. كيف يستقبل أبناء اللاجئين العام الدراسي الجديد؟ (سبتمبر) ٢٠١٨ م.
- ٥ - حافظ، ف. (٢٠١٦). أزمة اللاجئين والإسلاموفوبيا. مجلة رؤية تركية، مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا.
- ٦ - الحنيطي، دوخي عبد الرحيم؛ فايز المجالي؛ دلال العدينيات. (٢٠١٨). المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحية للاجئين السوريين في مخيم الزعتري. مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٥، العدد ٢، ص ١٦٥-١٧٩.
- ٧ - زخمي، أ. (٢٠١٥). تحديات تطبيق الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. مجلة الجنان لحقوق الإنسان، لبنان.
- ٨ - الشايب، الهادي. (٢٠١٨). مسألة اللاجئين بين المواثيق الدولية والواقع السياسي / اللاجئين السوريون نموذجًا. المؤتمر الدولي الثالث: اللاجئين في الشرق الأوسط والمجتمع الدولي - الفرص والتحديات. مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة غير الشرعية، جامعه اليرموك، إربد - الأردن.
- ٩ - شناعة، إياد محمد. (٢٠٠٩). مخيمات اللاجئين في فلسطين (١٩٥٠-٢٠٠٠ م) - دراسة في جغرافية العمران. معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، جمهورية مصر العربية. في: دنيا الوطن، دراسة: كثافة سكانية وسكنية عالية جدًا في مخيمات اللاجئين وتقصير دولي في دعم ميزانية الأونروا، ١٢ / ٤ / ٢٠٠٩ م.
- ١٠ - الشويخ، إيهاب حسين. (٢٠١٦). الدبلوماسية الأوروبية تجاه قضية اللاجئين العرب كما تعكسها شبكة يورو نيوز الإخبارية. البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى / تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
- ١١ - العبد الله، محمد. (٢٠١٧). واقع وتحديات سبل العيش لدى اللاجئين السوريين في تركيا: دراسة تحليلية. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية / مسار التنمية والاقتصاد.
- ١٢ - العكلة، وسام الدين. (٢٠١٨). الحماية الدولية للاجئين وآليات تفعيلها: دراسة تطبيقية على واقع اللاجئين السوريين في تركيا. Route Educational and Social Science Journal, Volume 5, Number 3, February 2018, pp. 1157-1204.
- ١٣ - عيسى، م.أ. س. (٢٠١٢). الحماية الدولية للأطفال أثناء النزاعات المسلحة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر.
- ١٤ - فرانسيس، ألكساندرا. (٢٠١٥). أزمة اللاجئين في الأردن. مركز كارنيغي للشرق الأوسط.
- ١٥ - لينهام، كلو؛ ريم ضوا. (٢٠١٧). حرمان اللاجئين من التعليم مشكلة عالمية والأمم المتحدة تحذر من العواقب. الوكالة الإخبارية الألمانية DW، نقلًا من مهاجر نيوز، ١٥ / ١٠ / ٢٠١٧ م.

suggestions that the researcher believes may be useful and seminal for decision-makers in the world countries and organizations concerned with refugees to solve the problems faced by refugees in the refugee camps or at least mitigate their consequences and repercussions.

Recommendations and Suggestions

In light of the findings revealed by this study, the researcher puts forward a set of recommendations and suggestions:

- 1- To increase the support of the international community from donor countries, humanitarian organizations, charities, and NGOs to refugees in refugee camps commensurate with the scale of the problem;
- 2- To place the refugee issue at the top priorities of the international community, including governments and organizations, and to narrow the gap between the provisions on the protection of refugees' rights and the associated application on the ground so as not to be done desultory or perfunctory.
- 3- To seek to eliminate the differences between the environment of the refugee camps and the surrounding local environment, through the following:
 - a) Creating job opportunities for refugees, in or outside refugee camps, reducing poverty and unemployment among them, and supporting small-scale refugee projects in the camps to become productive rather than rely entirely on aid.
 - b) Establishing vocational training centers in refugee camps and training refugees in certain jobs so that they can practice certain jobs and occupations that get them busy and engaged while help them avoid being exploited.

c) Improving the infrastructure of refugee camps, upgrading basic services in order to meet the living needs of refugees, and solving the problem of overcrowding to reduce healthy friction among the camp population, taking into account that refugee families should have access to stand-alone services, where possible.

d) Establishing health centers and field hospitals within the camps to treat chronic diseases and emergencies, and increasing the number of doctors and health service providers for camp residents.

e) Establishing psychosocial counseling centers in the camps that provide counseling and psychotherapy services to alleviate the anxiety and stress experienced by refugees as they move away from relatives and friends in their home countries.

f) Establishing schools for refugee children inside or outside the camps, and ensure that they have the right to a programmed and continuing education with official tests and certificates.

4- To inform and sensitize refugees of their rights and duties in the countries of asylum, provide them with free legal advice and help them have access to the courts to obtain their legal rights.

5- To launch awareness and education campaigns for refugees and communities, in countries of asylum, with a view to finding common ground for coexistence and promoting understanding, communication and partnership between refugees and communities.

6- to direct part of the Zakat funds in Islamic countries to support the refugees, especially since the majority of refugees in the world are citizens of the Islamic world.

At the Arab and Islamic levels, the Kingdom of Saudi Arabia is at the forefront of countries that have long supported refugees in many parts of the world. The Kingdom open-handedly provides financial and in-kind support to refugees through a number of institutions, most notably the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center (KSRelief), which was established on 13/5/2015 to be a leading center for relief and humanitarian work. The KSRelief enhances and spreads the values of the Kingdom to the world. The KSRelief is mandated with managing and coordinating relief and humanitarian work at the international level to ensure support for affected and disadvantaged groups in a manner that does not conflict with national interests.

The objectives of the KSRelief include providing humanitarian, relief and charitable assistance of the Kingdom all over the globe, and developing an effective mechanism to ensure a rapid response to deal with humanitarian crises, and increasing the impact of assistance provided by the Kingdom with a view to its sustainability through improved supervision, monitoring, and evaluation. The International Organization for Relief, Care and Development (formerly the International Islamic Relief Organization) is a charity in Saudi Arabia affiliated with the Muslim World League. It started to exercise its activities on 29/1/1979 and rigorously provides its various services of relief, education, social, health, and development in most countries of the world through its offices and representatives located in almost 100 countries. Overall, support for refugees worldwide today remains insufficient and substandard to meet the basic living needs of refugees. The current trend is that the refugee problem is on the rise,

while support for refugees is downright decreasing. This represents a dilemma that the entire international community should make every effort to resolve or minimize its dire consequences.

Conclusion

This study examines and identifies the problems experienced by refugees in refugee camps in host countries, and then classifies them into economic, social, health, psychological, legal or otherwise expressed. It should be noted that this study deals with refugee problems in general, and does not target specific refugees in a particular country. The study also discusses the international protection of refugees and the rights of refugees ensured and guaranteed by international conventions, and the role played by governments and human rights organizations in supporting and assisting refugees in providing them with minimum living requirements and protection.

It was clear that refugees in refugee camps face a spate of different problems; while the role of the international community, governments, human rights organizations, and charitable organizations is shamelessly tepid and muted and does not cover the minimum needs and living requirements of refugees. Some of the telling reasons are related to the lack of resources of refugee-hosting countries, while others relate to the absence of international attention to the refugee issues, being placed not at the top of international priorities. There was also a wide gap between theory and practice with regard to refugee rights as set out in international conventions on the protection of refugees and their associated rights; the law and practice are poles apart. The study concludes with a set of recommendations and

International Protection of Refugees

The laws and conventions relating to international refugee protection date back to 1920, when the Council of the League of Nations appointed a High Commissioner to take care of Russian refugees in Europe following World War I. In 1947, the United Nations established the International Office for Refugees. Later in 1949, the United Nations established the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). In 1950, the United Nations adopted the statute of the UNHCR, which became effective as of 1951. The UNHCR is a humanitarian organization that has always supported millions of refugees around the world and continues to care for refugees today. The UNHCR works under the 1951 Refugee Convention and its 1967 Protocol and operates in collaboration with a number of United Nations agencies, including the United Nations Development Program, the United Nations Children's Fund, the World Food Program, the Office for the Coordination of Humanitarian Affairs and the World Health Organization (WHO). Along with more than 500 Non-Government Organizations (NGOs), the UNHCR also works in close cooperation and coordination with the International Committee of the Red Cross (ICRC) and the International Organization for Migration (Al-Akleh, 2018).

The international refugee protection includes ensuring the safety of refugees in countries of asylum in close coordination with their authorities, meeting and addressing the basic needs of refugees, especially children, women and the elderly, and seeking to facilitate the return of refugees to their countries of origin when possible.

Rights of Refugees

The rights of refugees ensured and guaranteed by international protection include the right to housing, the right to work and the right to education. In the same vein, the rights of refugees also include the right to assistance and aid, access to the courts, the right to identity and travel documents, freedom of belief and movement, legal protection from prosecution for illegal entry into countries of asylum, and non-forcible return to their home countries (Al-Akleh, 2018).

Role of Donor Countries and Humanitarian Organizations in Alleviating Suffering of Refugees

The refugees in refugee camps rely mainly on financial and in-kind aids provided by a number of donor countries, humanitarian organizations, and charities. Such support may be directly sent to the refugees themselves, but may sometimes be provided to the governments of the hosting countries so that they can meet the living needs of the refugees in the refugee camps.

Given the problems faced by the majority of refugee-hosting countries such as poverty, unemployment and under-resourcing, the support for refugees is provided by some wealthy Western countries that are concerned with human rights, as well as a few Arab and Muslim donor countries and some international humanitarian organizations that place a special focus on refugee care within the scope of their objectives and activities. International human rights organizations include documenting abuses of refugees in their hosting countries and enabling them to access the courts to obtain their rights.

forced – stricken by their financial distress – to drop out of school or play truant, seeking any job opportunities to help provide a modest income for their families and secure the minimum living requirements necessary for their survival (BBC Arabic News, 2018).

Furthermore, the language problem that arises when refugees seek asylum in countries that speak languages different from those of their country of origin. For instance, Arab refugees who have taken asylum in Europe suffer such language barriers. Although the education services provided by the EU countries to refugee children flowing in are much better than the education services received by refugees in other countries, the problem of language barriers remains an obstacle to their learning and makes it difficult for refugees to communicate with communities in countries of asylum.

In the same vein, another thorny problem for refugees in refugee camps in host countries, which is not insignificant, is the community's perception of refugees. More recently, as the refugee crisis is persistently trudging through time and the refugees overstaying their welcome in the hosting countries, incitement campaigns against refugees in these countries have increasingly flared up with the refugees stigmatized and looked down at a social, economic and demographic burden on the hosting communities. To this end, many countries have gone to great lengths to keep refugees off their territories; they have closed their borders against any existing or potential refugees, leaving many refugees in the lurch while others have fallen victim to the choppy and rough sea, plunging into an abyss of loss or death.

It is critically important to note that refugee children should have full access to educational opportunities and services across all

levels of schooling. This helps to make the education of refugee children programmed and systematic rather than driven by emergency with accredited official examinations and certificates. The right to education shall be fundamental to refugees and so shall be guaranteed by relevant conventions, treaties and laws relating to refugee affairs. The international community should develop programs and plans and monitor the necessary budgets to ensure that refugee children shall have the right to education.

On the other hand, there is an urgent need for intensive awareness-raising and education campaigns, targeting refugees and communities in refugee-host countries aimed at enhancing communication and understanding and laying the foundations for coexistence between refugees and the communities in their hosting countries, so that refugees are perceived not as competitors; rather, they are partners, and their competencies and expertise can be best used to support the national economies of the hosting countries.

Based on the foregoing discussion, it turns out that the refugees in refugee camps experience a spate of problems. The researcher highlights the most pressing problems because it is difficult to be fully aware of all the existing problems encountered by the refugees in the refugee camps; to exhaustively investigate the whole host of such problems, it really requires to run the whole gamut of studies – too painstaking and time-consuming. The present research has focused on the problems that literature reviews have unanimously considered as real problems that need to be solved, given the increasingly growing numbers of refugees with the armed conflicts coming to a stalemate, making it a chimera to realize a possible solution in the foreseeable future.

ing in their home and doing enough work for the needs of decent living for him or her and own family. Some of them have taken refuge on their own or only part of their family, leaving the other part behind in their home country. Given the labyrinthine psychological problems, a refugee – regrettably – lives in constantly annoying concern for their heartrending lives, especially since the home countries of refugees often suffer from armed conflicts that could claim the lives of those who remain trapped inside at any moment. Many families living in refugee camps have been found to be depressed, anxious and deeply worried. The prevalence of such psychological uneasiness, disorders, and illnesses has also been shown to lead to an increase in the level of domestic violence that threatens the lives of refugee children and women, in particular (DW, 2016).

It is worth mentioning that the psychological problems experienced by refugees in refugee camps are often directly associated with armed conflicts in their home countries. The international community, governments, relevant organizations and bodies, therefore, had to act proactively to work out solutions to such armed conflicts, which would shorten the periods of refugees in unfavorable refugee camps. In addition, psychosocial counseling services and possibly psychotherapy are urgently needed to alleviate the psychological problems experienced by refugees in refugee camps.

Legal Problems

Refugees living in refugee camps face various legal problems, mostly relating to personal statuses, such as proof of identity, proof of marriage, divorce, alimony, maintenance, child custody, residency, work permits, as well as some criminal and penal cases.

Researchers attribute the legal problems faced by refugees for several reasons. Most notoriously, telling or revealing reasons include the fact that the laws and legislation in force in countries of asylum are different from those in the countries of origin of refugees. Other possible and valid reasons include the lack of awareness of refugees' rights and legal duties in the countries of asylum, and the difficulty of access to the courts because of the lack of financial abilities, and lack of access to legal advice that safeguards and guides their legal rights. Should legal advisory be provided to refugees, they will be well guided given the high cost of legal counseling (World Bank, Arab Voices, 2016).

It should be noted that it is critically necessary to sensitize refugees of their legal rights and duties in the countries of asylum once they come to the camps. In addition, it is equally significant to providing refugees with free legal consultations to enable them to follow the appropriate litigation procedures and obtain their rights on the one hand, and to act in a manner that does not violate the existing laws and legislations in force in the countries of asylum. It is also imperative to take appropriate measures to curb and clamp down on the spread of underage marriages, which are increasingly yet infamously causing many problems related to marriage, divorce, alimony, custody and several others to mention but a few.

Other Problems

Other problems experienced by refugees in refugee camps include especially the lack of education due to the inability of refugee families to pay for the intuition fees of their children at various stages of schooling. Sadly enough, many children feel morally

ilies – especially women and children – so that refugees families can courageously and competently protect their members from exploitation by crisis traders, warmongers and ill-mannered people, both inside and outside the camps.

Health Problems

The health problems of refugees in refugee camps are linked to two basic aspects: weak infrastructure and poor healthcare, which is a fundamental right of refugees guaranteed by relevant international agreements, conventions, treaties and legislation thereof.

On the one hand, the modest infrastructure of the majority of refugee camps is insufficient to meet and address the healthcare needs of refugees. For instance, refugees complain of health problems caused by water shortages, power cuts, stray dogs, the spread of rodents and mosquitoes, food shortages, lack of hygiene and sanitation, poor management of waste, dust and dirt, poor roads in camps and poor and fickle weather conditions (Hunaiti *et al.*, 2018). All of these telling and revealing reasons can be attributed to weak infrastructure, which is in turn ascribed to weak financial potential. On the other hand, many of the people living in the refugee camps are feeble people inflicted with various diseases, including those in need of treatment, medicines and healthcare support.

While some refugee-hosting countries provide relatively acceptable levels of healthcare for refugees, the situation varies from one country to another. However, the overall level of healthcare in refugee camps remains substandard – not up the mark. Many children, women and the elderly in the refugee camps do not receive adequate

healthcare and do not receive the necessary medicines, and some die as a result of such gross medical negligence.

In addition, the infrastructure in many refugee camps is too weak to withstand the fluctuation of terrible weather conditions. Such poorly constructed camps do them no good against the searing heat in summer and the biting cold in winter. In many unfavorable conditions, torrential rains and devastating floods washed away the tents of the refugees, caught amid such untold misery to undergo their grim fate in the open with the international community shamelessly turning a blind eye to the refugees, whose excruciating agony falls on deaf ears.

Once again, solving such problems is not enormous if the intentions hold true. It is also a matter that the world countries, international organizations and bodies pay more attention to the refugee issues as a number-one global priority. Only then can the health problems and many others experienced by refugees in refugee camps be reduced and addressed in such a way as to ensure that they have access to appropriate healthcare services for their lives.

Psychological Problems

Refugees in refugee camps live in an acute and persistent state of fear, anxiety, and tension. When a refugee comes to the camp to survive for himself or herself and own family, he or she is in a state of shock. He or she knows nothing about the grave difficulties and problems on the one hand and does not know how long he or she will stay in the camp. It should be noted that some refugees may have lived in their countries at an acceptable economic and social level before they had to leave their home countries in order to survive. Some of them were liv-

the majority of refugee-hosting countries are themselves suffering from poverty, unemployment, scarcity of resources and employment opportunities and that they often fall short of ensuring a decent living for their own citizens!

As clearly stated above, the international community needs to put in more efforts to secure the financial support needed to provide a decent life for refugees. Such efforts should be coordinated and programmed, and refugee-hosting countries, especially the poor, should be supported to fully perform their humanitarian duty towards refugees, especially since the refugee problem has recently become a heavy burden on host-country economies.

Social Problems

Refugees camps are often poorly prepared and randomly constructed. They are usually set up desultorily. Built-in haste, many camps cannot accommodate the large waves of refugees flowing into them. One of the most notorious problems faced glaringly by refugees in the camps at the social level is overcrowding, which in turn leads to much unhealthy friction among the population, who are often forced to share their health facilities and toilets, causing poor sanitary conditions. With such poky, cramped and ramshackle camps, several cases of sexual exploitation or harassment, particularly with regard to children and women creep into the immediate vicinity of the refugee camps. In addition, the fact that a number of young refugees remain in the camps without work would lead to many quarrels and riots (Hunaiti *et al.*, 2018).

Of great note, such a crying situation poses significant security challenges for refugee-hosting countries, as they have to

harness part of its security and administrative potential to control and shore up the social situation in the camps. Sadly enough, the situation is becoming increasingly more difficult given the fact that many people are always lurking somewhere to exploit the refugees in the camps - especially vulnerable groups such as decoying children and women - to reach their despicable personal ruses and ploys.

Gripped by a deep-seated and nagging fear of their daughters being repeatedly yet brutally raped or sexually harassed in the camps – not yet nubile, mature or even marriageable – some of these refugee families rush their daughters into marrying; which is underage marriage, a fairly common practice that has infamously gained recent prominence. Most of such marriages end in divorce and homelessness because underage girls are not eligible to the matrimonial entanglements.

On the other hand, refugee families in the camps often suffer from the problem of family disintegration. For instance, individuals or parts of families have come to refugee camps and left some family members back in their home countries for one reason or another, which keeps them in a state of constant anxiety, loss, nostalgia, and tension while domestic violence among them become increasingly worse.

What can be done to reduce the social problems in the refugee camps can be interpreted by two aspects. The first possible solution is to improve and shore up the infrastructure of the camps to make them ready to accommodate the large numbers of refugees taking into account the privacy of refugee families as much as possible; while the second solution is to launch ongoing counseling and awareness campaigns for refugee fam-

great help to the researcher. It is clear that many studies have addressed the situation of specific refugees in certain countries, and in many cases relied on questionnaires to identify the existing problems they are experiencing. The current research is concerned with identifying the problems experienced by refugees in refugee camps regardless of their nationality or the hosting countries, and then classifying such problems into economic, social, health, psychological, legal or otherwise expressed. Simply put, the recommendations along with the suggestions that will be put forward can potentially help to work out solutions to such existing and potential problems.

Translating theory into practice, the researcher will then formulate such remedial ideas and present them to the decision-makers in the countries, human rights organizations concerned with refugee affairs. It is enormously hoped that this research will contribute to raising the level of interest of the international community in the refugee crying issues and directing more financial, moral and legal support to them. This will also include providing them with a minimum level of care and a decent life until they courageously survive their dreadful ordeal and return to their home countries.

Research Findings

In this section, the key findings of the current research are presented with regard to identifying the problems experienced by refugees in the refugee camps. As shown, the results are highly interrelated and much interconnected, making it more difficult to separate each type in such a way conducive to work out feasible solutions for each. To facilitate the typology of the existing problems, the researcher classifies them into eco-

nomic, social, health, psychological, legal or otherwise expressed. It has been found that some of these problems may be the cause of others or the result of others. The following section highlights the key types of existing refugee problems.

Economic Problems

Poverty, unemployment, low income or lack of income are key economic problems experienced by refugees in refugee camps in host countries, especially the majority of those living in these camps are poor, and often do not find work to meet their living requirements. Of great note, although some refugees are reported to have jobs, they are poorly paid and such menial job opportunities do not provide them with a minimum standard of living and fall victim to their ruthless and callous employers, who often exploit such refugees because of their urgent need to work and having to work no matter how poorly paid they are. Given the miserably grinding penury of the refugee families in the camps and their desperate search for a living, some of these families – sometimes their women in particular – have to humbly beg, making them vulnerable to the shameless exploitation of human traffickers and vulnerable people (Hunaiti *et al.*, 2018).

In general, refugees living in refugee camps are almost entirely dependent on the aid provided by some countries and organizations concerned with refugee affairs, as well as the donations they receive from some charities and philanthropists in the hosting countries. Such aid is circumstantial and unprogrammed and comes in the form of pooled money or reaction-driven support.

Sadly enough, what makes the economic problems of refugees in refugee camps worse and exacerbates their suffering is that

educating young refugees is equally important to both the hosting countries and their countries of origin. The report urges countries receiving refugees to refrain from considering refugee education as an emergency education, but to systematically include it in their national development of such countries, including planning and budgeting, so that education for refugee children is systematic, structured and ends with accredited official certificates [DW, cited in Muhajir News Agency: November 15, 2017).

In *Marginalized Voices: What Syrian Refugees Need To Return Home*, an article in the Lebanese daily Al-Hayat written by Maha Yahya and published on April 28, 2018, on the situation of Syrian refugees in Lebanon and Jordan, the author points out that the Syrian refugees face enormous economic and social challenges, particularly in access to shelter, education, healthcare, and employment.

Contrary to the 1951 UN Convention relating to the Status of Refugees and associated 1967 Protocol, the study reveals that Lebanon and Jordan consider the people fleeing the scourge of war in Syria as guests rather than refugees. Unfortunately, such a consideration makes the two countries not obliged to recognize the rights enshrined in the Convention and associated Protocol, most notably the rights of refugees to freedom of movement, protection, justice, and labor that define the obligations of hosting countries towards refugees (Al-Hayat, May 28, 2018).

James et al., (2015) show that the European Union (EU) fails to comply with the minimum requirements imposed on the EU countries under the international law; they close their borders to refugees and put many people flooding into Europe in prisons and detention centers in order to intimidate and

scare off potential refugees who are thinking of Europe as an asylum destination. The study recommends that the EU countries respond to the refugee crisis, which is primarily a humanitarian crisis and make efforts to resolve armed conflicts that are the main cause of the refugee problem.

In his Ph.D. thesis, Shana'a (2009) examines the urban aspects of the camps in Palestine, while placing a special emphasis on the investigation of the population of such camps, geographical distribution and urban development, demographic, economic and social characteristics and the equipment available. The research included also an analysis of the population density and land use. The findings of the research reveal that there is a severe housing crisis in the fore-going camps because of the very high population density and limited space available and the deterioration of the level of services. What adds insult to injury is the reduction of the budget of the United Nations Agency (UNRWA) has exacerbated the situation in the camps, preventing any possible development, and impact on the healthcare services provided to the population, especially in light of the high fertility rate, coupled with the high mortality rate of newborns and the prevalence of disabilities among the population, especially physical disability.

In the same vein, *the Study of Very High Population and Housing Density in Refugee Camps and International Failure in UNRWA Budget Support*, published in Dunia Al-Watan Newspaper on May 12, 2009, also discussed the very same issue.

Research Centerpiece

Most studies previously conducted about issues relating to refugees living in refugee camps located in hosting countries were of

legal status of the Syrian refugees in Jordan (2019), 93% of the Syrian refugees displaced in Jordan experience different legal problems: most of which are associated with birth registration in the civil entry, job-related and leasing, renting and housing issues. The next critically problematic issues are those related to marriage, divorce, maintenance, child custody, and marriage contract registration; while some others are pertinent to criminal and penal issues.

The foregoing research attributes the legal problems experienced by the Syrian refugees in Jordan to various reasons, including the difference in legislation between the two countries, the lack of awareness among many Syrian refugees of the importance of solving their legal problems, and the difficulty of accessing Syrian refugees to legal advisory services due to high costs. The research was conducted as part of Adaleh Center for Human Rights Studies in partnership with the Spanish Agency for International Development Cooperation. The recommendations put forward by the study include providing legal advisory services to marginalized and disadvantaged groups of refugees, such as women and children, and launching awareness programs for Syrian refugees to familiarize them with their rights and duties in accordance with the governing Jordanian law and international human rights standards.

In September 2018, an article was published on the BBC news agency website in Arabic: *How Do Refugee Children Welcome the New School Year?* A number of refugee-related problems were brought to focus. Such problems include the challenges refugees experience to provide a suitable education for their children, most notably high school tuition fees, high costs of school supplies and equipment, overcrowded class-

rooms and a glaringly low number of teachers in some areas. In addition, many refugee families are forced to abandon sending their children to school for economic reasons. Sadly enough, a significant number of refugee children are forced to work to help their families. Refugees who depend on UNRWA support and assistance for their children's education suffer from a decline in the level of UNRWA services due to declining support, particularly from the United States [BBC, Arabic News: September 2018].

In *Legal Problems for Refugees*, a report written by Paul Prettitore and published on 18 February 2016 among the World Bank (WB) voices blogs in Arabic, Prettitore points out that the most common legal problems faced by refugees are alimony, child custody, proof of marriage, and the abandonment of many spouses of their families, child marriages and high levels of domestic violence among the poorest refugee families (World Bank, Arab Voices, 2016).

In *Denying Refugees to Education Is a Global Problem and the United Nations Warns of the Consequences*, a study written by Chloe Lynham and Reem Dua and published by the DW news agency quoting Muhajir News Agency on October 15, 2017, both authors point out that the percentage of refugee children deprived of education around the world is five times more than that of non-refugee peers, and that there are a number of refugee children who have never attended school. In a recent UN report, Filippo Grandi, the UN High Commissioner for Refugees, warned that "the time of such young people is simply wasted; instead of learning and development, they are frittering away the most important years of rehabilitation." In his report, *the Forgotten: Refugee Education in Crisis*, Grandi explained that

water and electricity services, and difficulty of mobility. The research indicates that Jordan responded very positively to the outburst of the Syrian refugee crisis; however, over the course of time, Jordan has become increasingly more cautious, which critically restricted the protection of Syrian refugees. Unconfirmed reports released by human rights organizations have brought to focus the issue of deportations of Syrian refugees to Syria, in violation of international law.

In the same vein, a specialized workshop on international asylum law was held in the Dead Sea Region of Jordan in September (2019). For its critical importance, the foregoing workshop was organized by UNHCR in cooperation with the Government Coordination Group for Human Rights and the *ad hoc* Committee on Recommendations for the Universal Periodic Review of Refugees in Jordan. The workshop commended Jordan for its strenuous and concerted efforts to address the issue of Syrian refugees since its inception in 2011. The workshop sessions featured discussions on international refugee law, the legal refugee framework, the partnership between UNHCR and the Jordanian government and criteria for the identification and registration of refugees. The workshop revealed key findings, the most important of which is that the challenges of refugees are persistently pressing. The workshop also recommended that the donors should bear their responsibilities towards the Syrian refugees displaced in Jordan. The workshop recommended that appropriate support should be provided for Jordan to fully carry out its humanitarian duties towards the Syrian refugees [Al-Ghad Newspaper, accessed: September 14, 2019].

In the same context, in *Refugees Remain Displaced While International Funding Is*

Decreasing, an article published in Al-Ghad Newspaper in Jordan (2019), it is reported that the international funding for the Syrian crisis response plan prepared by Jordan did not exceed 8% of the pledged funds! The article points out that the countries of the world have been paying tribute to Jordan for its great humanitarian role in receiving and sheltering refugees. Another point brought to focus is that Jordan has reaped a lot of political and moral gains from such a role and has become the subject of respect for the world. However, this is rarely translated in the form of financial support to cover the cost of asylum [Al-Ghad Newspaper, accessed: September 14, 2019].

In *Syrian Refugees: Psychological Problems from a Lasting Conflict*, an article published by the Deutsche Welle (DW) news agency, Martin (2016) points out that most of the refugees fleeing the scourge of war suffer from high tension, which raises the levels of violence within their families. Sadly enough, children are the first victims. Many recent studies in several Western countries have reported psychiatric disorders, depression, and tension among Syrian refugee groups, which have ultimately reached the United States and Europe, all of which are potentially serious diseases, according to the UN. In the same vein, the UN reports claim that nearly half of the Syrians living in refugee camps are abused children under the age of 18 and that about 25% of registered marriages of Syrian refugees in Jordan are minors whose parents encourage them to get married as early lest they should be raped in the camps. According to the article, levels of violence are much higher in families left without financial resources.

According to a study conducted by Adaleh Center for Human Rights Studies about the

In the same vein, Al-Abdullah states that one of the main concerns of these refugees is still to secure their livelihoods and have a sense of economic security that will facilitate their stability and integration into the new society, especially since many of them will have to overstay in Turkey for a long time because there are no signs of hope in the horizon that augur well for a possible good solution to the Syrian crisis. Moreover, Al-Abdullah stresses that the problems faced by Syrian refugees in Turkey in terms of securing livelihoods and seeking economic stability are most critically associated with the work environment, wages, and legal status. He voices telling criticism to the failure attributed to the Turkish government as it has turned helpless – so far – to accommodate the first intake of Syrian competencies that were received by no entities, hence could not carve a suitable business or academic niche for them in Turkey. Left in the lurch as such, many Syrian refugees were forced to leave for America and Europe later. Al-Abdullah believes that the policy of temporary solutions is no longer useful and that the various parties concerned should develop sustainable solutions to these problems and better develop the capacities of Syrian refugee workers to be of great help for the Turkish economy. Of great note, the impact of these problems will reflect on the social, economic and psychological aspects of refugees. Consequently, such a given scenario will bring about – at the same time – economic and social instability and spark tension between the existing refugees and the local population.

Al-Okleh (2018) describes the Syrian refugee crisis as the worst refugee crisis the world has experienced for several decades. Sadly enough, the response of the international community is infamously tepid and

mutated. Admittedly, the international community has not fulfilled its duty to provide the required support to Syrian refugees, leaving many of them vulnerable to misery and unable to access their human, social and economic rights. Regrettably enough, inattention *per se* caused many disadvantaged refugees to fall victim to the scourge of displacement. The researcher recommends the international community to provide financial, technical and logistical support to educational institutions that in turn provide education to refugee children, in addition to providing financial and medical support to health institutions to better provide health-care services for refugees. The researcher highlights that the refugee issue puts the credibility of the international community and the institutions concerned at stake. This makes it imperative that the refugee issue be treated as a purely humanitarian issue away from political rivalries and interests, and to further seek urgent and peaceful solutions to armed conflicts, which are the main causes of asylum.

Francis (2015) reveals that Jordan has lost confidence in supporting international donors while making repeated humanitarian appeals to countries and refugee organizations to further provide support to Jordan to better meet and address the challenges posed by the refugee crisis, which has exacerbated the existing problems already experienced. Francis stresses that policies to respond to the refugee crisis should shift from one emergency approach to a sustainability approach. The research points out that the main problems faced by refugees in Jordan are the lack of education for children, low healthcare services, overcrowding, economic instability, low wages in the informal economic sector in Jordan, lack of

and comparing the findings of these studies to identify the most pressing problems faced by refugees in the refugee camps. Following the stage of identifying the existing problems, they were classified into economic, social, health, psychological, legal or otherwise expressed. With a fitting conclusion, the research developed a set of recommendations and suggestions to work out effective solutions to such problems.

Literature Review

The issue of refugees has been an increasingly mounting concern to many researchers because of its close association with human rights. Academically, refugee issues along with related complexities have been the subject matter of many books, postgraduate dissertations, and theses, journal articles and studies. In this section, the key literature reviews seminal and pertinent to the foregoing research are presented, which provided good help and guidance to data collection and analysis.

The research conducted by Hunaiti *et al.* (2018) aimed to identify the social, economic, psychological and health problems of Syrian refugees in Za'atari Camp located in Jordan. It also sought to reveal the role of crisis traders and disaster winners in infamously exploiting refugees, especially vulnerable groups such as women, children and the elderly. The research was conducted on a sample of (1024) families living in the foregoing camp. The results of the research revealed that such a camp needs to improve the level of services with regard to potable water and electricity facilities and services, maintenance of internal roads and collection of waste from within the camp. The researchers recommended the provision of vocational training centers for young people to help them find suitable

employment opportunities. Again, the researchers recommended the establishment of a comprehensive health center in the camp, where doctors from various specialties render all help possible. Another key recommendation the researchers came up with was to open several kindergartens and schools across the camp, simply because many children were caught playing truant from school, let alone many others who were reported to be dropping out of education for several years due to the unfavorable or non-conducive learning environments.

Mahjobah (2019) points out that international protection of refugee rights rests with the international community, including governments, government organizations, and non-governmental organizations. Furthermore, the world countries and organizations should fulfill their responsibilities in providing humanitarian aid and relief to refugees at risk of persecution in their home countries who were forced to leave in search of security somewhere else in other countries. The researcher discusses the role of some organizations in safeguarding and upholding the rights and dignity of refugees, including the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) and the International Committee of the Red Cross (ICRC). The researcher stresses that the refugee crisis has always been a real acid test for the countries of the world that are critically required to implement the provisions of international refugee law on the one hand and to maintain their security stability and territorial integrity on the other hand, especially as the refugee crisis is now closely associated with the threat to international peace and security.

Al-Abdullah (2017) points out that the number of working-age Syrian refugees in Turkey has exceeded the one million mark.

Research Problem

The research problem is to identify the problems experienced by refugees in the refugee camps in the host countries and classify them into social, economic, health, psychological, legal or otherwise expressed. It also seeks to discuss the role played by the world countries along with human rights organizations in protecting the rights of refugees and alleviating their suffering, while formulating recommendations and suggestions that would provide, if applicable, further protection and support for refugees in refugee camps around the world.

Significance of Research

The research is critically important as it sounds the alarm bell to draw the attention of the world to such a pressing concern. Again, it brings to focus the humanitarian and legal responsibilities of decision-makers in the international community, especially the governments and organizations concerned with refugee affairs to further increase support for refugee issues around the world, and to better work out solutions to the problems experienced by refugees in refugee camps.

Of great note, the research is significantly seminal as it addresses such refugees, who are often indigent and vulnerable; the negligence and disregard notoriously constitute a flagrant violation of the most basic human rights for which the entire international community bears enormous responsibility.

Research Objectives

The research objectives can be principally summarized as follows:

1. To identify the existing problems experienced by refugees in refugee camps in host countries.
2. To classify the problems experienced by

refugees in refugee camps into social, economic, health, psychological, legal or otherwise expressed.

3. To formulate a set of recommendations and suggestions to decision-makers in countries and organizations concerned with refugee affairs, that would potentially contribute to working out solutions to the problems of refugees in refugee camps.

Research Questions

The research attempts to answer the following questions:

1. What are the key problems (economic, social, health, psychological, legal, etc.) experienced by refugees in refugee camps?
2. What role do donors play in supporting refugees in refugee camps?
3. What role do human rights organizations, especially international ones, play in protecting refugees in refugee camps and defending their rights?
4. What should decision makers in countries and refugee organizations do to find solutions to the problems of refugees in refugee camps?

Data Sources and Research Methodology

The researcher drew the necessary data from a large number of literature reviews published in specialized peer-reviewed journals, in addition to a number of postgraduate studies in different universities. This also included articles published in newspapers, periodicals and websites, in addition to reviewing a number of international conventions pertinent to refugee issues.

As for the research methodology, both the descriptive analytical method and the content analysis method were used in analyzing

resources should be equally provided along with a minimum standard of living until they survive their entire ordeal.

This study seeks to conduct a holistic review of the research and studies conducted in this field and compare the findings revealed. The study aims to identify the problems faced by refugees in the refugee camps in the host countries and classify such problems into social, economic, health, psychological, legal or otherwise expressed. To this end, the study aims to come up with a set of recommendations and suggestions for decision-makers and human rights organizations as a frame of reference in their quest to work out solutions to the problems suffered by refugees. The researcher considered that the problems of refugees should be addressed in general, since such problems are very similar regardless of the identities of the refugees or the hosting countries.

Problems Experienced by Refugees in Refugee Camps

and Role of Governments and Humanitarian Organizations in Providing Solutions

Dr. Roaa Al Momani

Academic Researcher in Political Sciences and Human Rights - **Jordanian**

Introduction

Lexically, the denotation of the term ‘asylum’ refers to the situation in which one seeks sheltering from danger. As a matter of fact, people are forced to apply for asylum in other countries for valid reasons, including, inequity, repression, natural disasters, wars, and armed conflicts, to mention but a few. Potentially, all such drivers are equally life-threatening to individuals and groups.

Admittedly, when one seeks and receives asylum in another country, one experiences a sudden transition from one’s home environment to a totally different one, which brings about a shock. Such a transitional stage *per se* requires that one should adapt to the new situation, which is extraordinarily difficult. Today, asylum is largely linked to wars and armed conflicts that have recently increased in various parts of the world. The refugee, of course, does not know how long he or she will have to trudge through the asylum environment and may have taken refuge alone or with some of his or her family members while leaving behind part of his or her family or relatives to live in a constant status of fear and anxiety.

Inasmuch as asylum is largely linked to wars and armed conflicts, as noted above, the return of refugees to their home countries is usually dependent on when such wars and conflicts come to an end, that drag on for a long period of time. Simply put, such a valid scenario means a refugee may overstay his or her welcome in a given asylum fraught with discomfort and uneasiness. It is true that the protection of the rights of refugees is clearly stated by many international treaties, conventions, and legislations, while many international and human rights organizations seek keenly to provide support to refugees and defend their rights. However, theories and provisions are one thing, while reality and practice are another – poles apart. Despite all the efforts made by the world countries and organizations to alleviate the suffering of refugees in host countries around the globe, such efforts are not up to the mark to solve the problems of refugees. Greater attention, therefore, should be paid to refugee issues, taking into consideration all components of the international community and greater support and

Abstract

This study aims to shed fresh light on the key problems experienced by refugees in refugee camps in host countries and to identify the role of states and human rights organizations in protecting their rights and alleviating their suffering until they return to their home countries.

The foregoing study uses the descriptive analytical method along with the content analysis method to better align with the purposes of the study thereof. To this end, the researcher reviewed a large number of literature reviews and literature pertinent to the subject-matter published in the relevant journals and peer-reviewed academic journals. The researcher also reviewed a number of postgraduate studies for researchers conducted in the field thereof, in addition to a number of international conventions relating to refugee issues.

The researcher concludes that the problems experienced by refugees in refugee camps are enormously similar, although the countries hosting refugees are of a different nature. Equally important, the researcher also finds out that there exist some problems that vary based on the country hosting refugees. Of great note, it turns out that these problems can be classified into social, health, psychological, legal problems or otherwise expressed. The study findings also reveal that there is a glaring lack of efforts put in by governments and human rights organizations to better protect the rights of refugees and resolve their problems.

In light of the findings revealed by the study, the researcher provides a set of recommendations and suggestions to work out solutions to the problems of refugees and alleviate their suffering.

Key Words: refugees, refugee camps, human rights organizations, problems

4

Problems Experienced by Refugees in Refugee Camps

and Role of Governments and
Humanitarian Organizations in
Providing Solutions

Dr. Roaa Al Momani

References

- ١ - جميلة السعيد، (٢٠١٨م)، الموارد الترابية بين الهشاشة وآفاق الاستدامة، مجلة المجال والمجتمع، في إصدارها حول: العدد ١، مطابع الرباط نت.
- ٢ - سهيلة محمد عباس، (٢٠٠٦م)، إدارة الموارد البشرية مدخل إستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- ٣ - عبدالله معتق أبو مارة، (٢٠٠٧م)، اتجاهات رجال الدفاع المدني نحو استخدام تجهيزات الحماية الشخصية أثناء عملهم، رسالة ماجستير، إشراف سعد بن علي الشهراني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، تخصص حماية مدنية.
- 4- St-Denis, K. (2015). Le portrait sociologique de la profession des pompiers du Québec. Une démarche inductive et mixte inspirée de la MTE. *Approches inductives*, 2 (1), 156–175. <https://doi.org/10.7202/1028104ar>
- 5- Roques. M. Passerault. J, (2014), conflit de rôle et engagement volontaire : le cas des sapeurs pompiers, *revue gestion et management public*, vol 1 no 3, septembre, p 3-16.
- 6- Arvers. Ph. Et autres. (2009), «Stress et santé au travail chez les sapeurs-pompiers de Paris», Ce travail a fait l'objet d'une communication au colloque «Le Stress et les Addictions» lors de la Journée «Santé et sécurité des Sapeurs-pompiers» organisée au Val-De-Grâce le 24 juin.
- 7- Jacinthe Douesenard, (2010), «la santé psychologique des pompiers : portrait de situation et éclairage de la psychodynamique du travail», thèse présenté à la faculté des études supérieur de l'université Laval, Québec.
- 8- <https://www.maghress.com/almassae/6741>
- 9- <https://www.dw.com/ar/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D8%A3%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B1%D8%A9/g-17887195>.
- 10- <http://www.eljadida24.com/ar/1201051.html>
- 11- <https://rgph2014.hcp.ma/>

Notes

- ١ - اطلعت عليه يوم ١٦ سبتمبر ٢٠١٩م الساعة ١١:٢٦، عبر الموقع الإلكتروني:
<https://www.maghress.com/almassae/6741>
- ٢ - اطلعت عليه يوم ١٦ سبتمبر ٢٠١٩م، عبر الموقع الإلكتروني:
<https://www.dw.com/ar/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D8%A3%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B1%D8%A9/g-17887195>.
- ٣ - أوشكير نور الدين. أحمد الكيحل، (٢٠١٨م)، التحولات الفلاحية بين هشاشة الموارد الطبيعية وأشكال التكيف بمنطقة هشتوكه (إقليم الجديدة)، مقال ضمن مجلة المجال والمجتمع، في إصدارها حول: الموارد الترابية بين الهشاشة وآفاق الاستدامة، العدد ١، تنسيق جميلة السعيد، ص ٦٣.
- ٤ - اطلعت عليه يوم ١٦ سبتمبر ٢٠١٩م، الساعة ١٠:٤٧، عبر الموقع الإلكتروني:
<http://www.eljadida24.com/ar/1201051.html>
- 5- Disponible sur le site web : <https://rgph2014.hcp.ma/>
- 6- St-Denis, K. (2015). Le portrait sociologique de la profession des pompiers du Québec. Une démarche inductive et mixte inspirée de la MTE. *Approches inductives*, 2 (1), 156–175. <https://doi.org/10.7202/1028104ar>.
- 7- Roques. M. Passerault. J. (2014), conflit de rôle et engagement volontaire : le cas des sapeurs pompiers, *revue gestion et management public*, vol 1 n°3, septembre, p 3-16.
- ٨ - عبدالله معتق أبو مارقة، (٢٠٠٧م)، اتجاهات رجال الدفاع المدني نحو استخدام تجهيزات الحماية الشخصية أثناء عملهم، رسالة ماجستير، إشراف سعد بن علي الشهراني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، تخصص حماية مدنية.
- 9- Arvers. Ph. Et autres. (2009), « Stress et santé au travail chez les sapeurs-pompiers de Paris », Ce travail a fait l'objet d'une communication au colloque « Le Stress et les Addictions » lors de la Journée « Santé et sécurité des Sapeurs-pompiers » organisée au Val-De-Grâce le 24 juin.
- 10- Jacinthe Douesenard, (2010) , « la santé psychologique des pompiers : portrait de situation et éclairage de la psychodynamique du travail », thèse présenté à la faculté des études supérieur de l'université Laval, Québec.
- ١١ - سهيلة محمد عباس، (٢٠٠٦م)، إدارة الموارد البشرية مدخل إستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص ١٧٧.

confirmed, which is reflected negatively on the employees' side, relating to work shifts, clocking in and clocking in and clocking out, sites and locations of work and interventions, the time with regard to their personal and family duties and the attention and care they need.

Conclusion

In this study, the researcher highlighted the social life of civil protection employees in the province of El-Jadida as a vital group within the community, and the potential impact of this situation on job satisfaction, in the context of relief workers, as a primary function and objective of the Directorate General. The various results reflect the prevalence of job dissatisfaction among the target group through various manifestations and factors which have been characterized by the psychological stress that firefighters suffer from the constraints of work and the difficulties of personal, family and financial status. This simply explains why they are constantly searching for alternative job opportunities where they can have much better attention to their needs addressed by the work-place and by themselves. Immigration to certain countries is a possible option for many employees as they feel forced to do so and provides them with the possibility to realize better and favorable conditions. Simply put, immigration is a leading indicator of this persistent crisis.

In addition to these conditions and factors hindering the high level of job satisfaction among civil protection personnel, the absence of a relief culture in large segments of the Moroccan society increases the aversion to relief work. Moreover, it becomes one of

the most critical factors leading to the grumbling of firefighters through false reports and disturbing calls, contributory to the obstruction of interventions. Reportedly, civil protection personnel are unwittingly indicted on charges of deliberate delay decoyed and manipulated through such reprehensible actions. In addition, civil protection employees are looked down on by some members of the community and are considered as stigmatized by derogatory and pejorative nicknames that affect their dignity and humiliate their relatives and beloved ones, which often impedes professional performance.

In our view, the social reality in relation to the job satisfaction of firefighters shall remain one of the most critical problems affecting relief service, despite a new law has recently been issued. Some of its procedural requirements are not yet known, which prolongs the waiting time for the members of this institution to improve working conditions and incentives on both their personal and social sides.

Arriving at a fitting conclusion, the researcher has provided methodological and in-depth analyses of important aspects of the problematic relationship between social reality and job satisfaction of civil protection personnel in Morocco. The researcher once again emphasizes that it is a problem that requires different sociological and psychological approaches to better translate the findings of this study and to study the extent to which it can be generalized to the study population represented by civil protection personnel on the ground field and relief interventions.

ter relations with others and contribute to building a good social network with various neighborhoods. Driven by love, compassion, job-related self-satisfaction, altruism, and amity, while enjoying enormous privileges (such as simplifying procedures for access to different facilities), and the appreciation expressed especially by individuals who are aware of the nature of their work and associated critical importance and conditions in Morocco, civil protection employees, relief workers, and firefighters feel much esteemed and acknowledged.

In addition, the outputs produced by the field study enable the researcher to identify aspects that explain dissatisfaction and discomfort among the study sample in the framework of their job duties and responsibilities, including the following:

1. **Timing and Duration of Work:** As explained in the previous paragraphs, the factor of time as designed and planned by the administration (working hours and the timing of initiation and completion), is critical for all difficulties and challenges, especially the personal and family ones expressed by the respondents in their relations with their work.
2. **Lack of Equipment and Limited Interventions:** Respondents explain that the reality of the work is pointedly characterized by the lack of equipment and sophisticated logistical support, a reality that poses challenges to the effectiveness of interventions in light of the increasing demand for relief services. For instance, calls for relief interventions may take place at the same time when the task force is fully engaged with other relief intervention(s), making things more hectic, daunting and perplexing. As such, some interventions lack efficiency and effectiveness.
3. **Conflict with Community Members and Obstruction of Interventions:** This aspect of the dissatisfaction among civil protection personnel is largely related to a number of constraints, most notoriously is the lack of equipment, as noted above, and a lack of human resources. Consequently, angry and reprehensible reactions voiced by some members of the community (such as cursing and badmouthing) are the inevitable corollary of such lacks. Unruly people often hinder the work of relief teams and not make access to accident sites problematic and arduous to accomplish the tasks expected.
4. **Administration and Social Work:** According to the respondents who assert in most of their statements, the Administration of the Civil Protection Authority is characterized by strict administrative procedures, and lack of flexibility in dealing with many cases and situations that require attention in the nature of the work. In addition, the Administration is notoriously characterized almost by the absence of attention to address their social interests, which fuels their dissatisfaction, and thus they feel poorly appreciated by the Administration.
5. **The Inability to Meet Personal and Family Needs:** The frequent difficulties in the personal and family day-to-day life of the target population increase the level of dissatisfaction. It is an input associated with the main factor, which is the small number of civil protection personnel in the centers or barracks as previously explained and

fort, resentment, and repulsion, are signs of dissatisfaction.

Studies conducted on job satisfaction often investigate the relationship of the worker to his or her work as key variables; while other factors are not equally emphasized. To this end, this research aims to consider this point and avoid brushing it aside or even downplaying it, simply because this study does not seek to make one benefit outweigh others, as is the case with several other studies (Abbas, 2006). First-hand evidence indicates that several studies⁽¹⁾ are mainly focused on the cost-effectiveness, productivity, feasibility and success of the organization (entrepreneurship, institution, etc.), and such studies drive their objectives to address issues, such as:

- | Wages and salaries
- | Work content and variety of tasks
- | The individual's abilities, capabilities and work-related knowledge
- | promotion and development opportunities available
- | Leadership style
- | Work financial conditions
- | Return Equity

Based on such dimensions, it is clear that there is a conspicuous lack of interest in the personal and social life of the worker; more critically, such key issues are underestimated and considered as secondary variables of limited impact. Still, it is a premise that needs to be given a second thought in light of the fact that job *per se* is the individual's *raison d'être* to realize self-actualization, which can be achieved primarily through important principles, including achievement, recognition, appreciation, acknowledgment and a sense of belonging in various dimensions.

Job satisfaction in the Directorate General of Civil Protection can be monitored according to the results of the field research in three important elements:

1. Relationship with Colleague: The respondents express that a deep sense and spirit of solidarity and brotherhood burgeon between their colleagues in the work. Well, spending long working hours at work, balancing it with other areas, including the family field of firefighters, promotes the creation of a cozy environment among them. Such warm friendliness makes their reactions very positive in their feelings and emotions towards their colleagues who share with them their harsh living conditions and the hardships of their onerous profession amid the lack of family warmth and coziness.
2. Success of Relief Interventions: The success in the rescue and relief of individuals from certain risks during the interventions of civil protection personnel is proudly and courageously a source of satisfaction and happiness among those who hurry before anyone else to rescue the impacted people. This creates a sense of satisfaction, the euphoria of power and ability to perform their duty, and the heartfelt appreciation expressed by the people around. Beyond compare and par excellence, relief teams always remain a source of pride and respect for all.
3. Building a Social Relations Network of Appreciation: When civil protection and relief workers and firefighters mingle with the people around (friends, neighbors, etc.) and getting involved in various milieus while being on duty and during their relief intervention, they develop bet-

conclusion that the absence or weakness of personal time due to working conditions is accompanied by the absence and weakness of family time, as well?

Financial Status

With regard to the financial status of the target civil protection employees, the findings of the field study reveal that their wages are still ridiculously low in view of the long working hours. Likewise, their living conditions that require meeting various needs, such as (housing, monthly bills, tuition fees, and living costs) make it unbearable for them. Overloaded with such soaring costs that often exceed their monthly wages as explained by the target interviewees, the civil protection employees are trapped into borrowing some money to buy their day-to-day needs to tide them over till the next salary is received. The intensity of their financial crisis becomes worse in the event of sudden diseases and special occasions requiring special expenses such as holidays, deaths and holiday travel.

The financial status of civil protection employees, especially those holding the ranks of non-commissioned officers and relief workers, is pointedly difficult despite the increase in their wages following the recent law as of 2018. As a matter of fact, it is a mere procedure that remains vulnerable to its importance given the many personal and family obligations and needs, taking into consideration their sacrifices as a result of being at the forefront of interventions for many dangers and risks (disasters, crises, accidents), as well as long working hours of up to 84 hours per week. The number of working hours increases in emergencies and

during all national, local and religious events (e.g. holidays, Ashura, new year celebrations, festivals, seasons such as the *Moulay Abdellah Amghar* Season).

As such, the financial status provides a telling and revealing image of the several challenges, tough conditions and pressures suffered by most if not all of the family members of the civil protection employees as expressed by the target groups of the field study. Pointedly verified by the interviewees, supported by personal, family and job-related considerations and based on the results driven by extrapolation and inference garnered from many other sources, such a fragile situation becomes almost ubiquitous among them. We may then ask: Does the combination of these conditions and circumstances affect the job satisfaction of firefighters, regardless of their rank in civil protection?

Job Satisfaction

Before providing in-depth analyses of this interesting topic, it is noteworthy that classifying the target individuals into satisfied and dissatisfied in relation to another variable is not an easy research stage. Hence, satisfaction in this sense is relative, simply because it touches some aspects within this relationship with varying levels of satisfaction and acceptance *vis-a-vis* less dissatisfaction with other aspects, and in varying proportions, as well. Accordingly, satisfaction in this sense refers to positive reactions and impressions of satisfaction that arise in individuals when satisfying certain needs, regardless of their financial or moral nature. On the flip side of the whole gamut of emotions, negative reactions, such as discom-

Family Life

With the existing and potential impact on the personal life of relief freighters spelled out, it is seminal to include the family dimension to better identify the family reality of the target group in this research when fully involved in performing their job-related duties. Through conducting guided interviews with the four target groups, the researcher identified and monitored their family obligations and relationships with wives and children, and then with other family members. As the study developed to the next stage, more emphasis was attached to several issues, such as the time span spent with the family, accompanying the family or some family members on different occasions such as medication or celebration, or going out for a walk or the like.

The trajectory of the results revealed by monitoring the family life follows the path of that of personal life. Glaringly, family ties seem to be weak at all levels (marital, parental, etc.). In practice, time remains problematically an issue with regard to the target groups, who express the grumbles and complaints constantly voiced by their wives, so do their children. Such family mutterings are triggered by the absence of the father being on duty for long working hours, which increases the pressure on the target groups according to their statements. Except for exceptional leaves (e.g. maternity leave and compassionate or bereavement leave for 3 days off for each, or marriage leave for 10 days off). In the same vein, administrative holidays are divided into two periods per year, the total days of which are not more than one month, if approved by the heads of the department. Simply put, holidays remain

the period that civil protection personnel can take advantage of in taking into account the family side, by meeting and accommodating the needs of the family, and trying to make up for the psychological and emotional competence caused by their absence along with the components of their families. Given the long working hours of work shifts and the midday when the employees of one work shift clock out while the employees of another work shift clock in, such time-consuming work shifts hinder the use of daytime more appropriately with the family.

It is thus glaringly clear that family life is troubled with much uneasiness and discomfort that threaten family cohesion, and work conditions almost impatiently increase conflict situations within family members. Scathingly yet annoyingly, spending time with the family is further diminished when a civil protection worker is married to a full-time employee wife, in which case both spouses – hence parents – feel tempted yet obliged to seek help from relatives to care for their children. The target interviewees reveal that many married people and their family relations are impacted and threatened by such unfavorable circumstances, causing such married couples to experience uneasy separation and disintegration. Such adverse conditions – lacking coziness – negatively affect the upbringing of children in a way that exposes them to deviation as a result of weak extended family ties in general, and nuclear family and household ties in particular. Infamously, the nature of such ties becomes pointedly fraught with conflict, disharmony, and disintegration. Given the existing scenario which is too troubled to be shored up, can we then draw a fitting

ly monitoring the work environment in the lives of firefighters in terms of positive and negative work characteristics from their point of view. Revealing examples of such subtle nuances include the manner firefighters represent values of beauty and happiness among the working group, the risk of death during the interventions, and justifying the underlying motivation driving them into performing their duties, and the relationship between colleagues when facing risks, simply because such a relationship either burgeons on support and protection or trudges through a lack of strong ties. The researcher discusses these different results by revealing the identity of the profession of firefighters and their effects on their mental health.

Findings of Field Study

Personal Life

Within the context of this research, personal life refers to the lifestyle, the whole gamut of different practices and activities and their types. In other words. The personal life as used in this study includes the activities that an individual may actually practice or so desires to achieve a wide range of short-term and long-term needs. The study seeks to reveal such a dimension by bringing to focus and shedding fresh light on the reasons for doing certain practices, given the nature of the relief profession to which the target group belongs in this research, including taking time to relax and rest on a regular basis, spending time with friends, practicing special hobbies, and engaging in group work (civil), and carrying out household activities and chores, such as maintenance work or gardening and the like. The majority of the responses were negative, in terms

of the inability to carry out these activities on a regular basis when being off work. The inability is attributed to the occupational constraints, the impactful fatigue and the lack of exact timing of work, due to urgent cases and emergency developments that increase the number of normal working hours. However, one respondent reveals that she shares all of these views, but her passion for swimming makes her motivated to keep practicing despite the existing professional constraints.

Accordingly, the personal life of the respondents according to these aspects is characterized by what we might call fragility or alternatively vulnerability. Heavily loaded by their job-related time-consuming and uphill tasks, relief firefighters spend most of their time in favor of the action directed towards others, without paying a modicum of attention to the fulfillment of personal needs and desires, which over the passage of time may become something unusual which they are unaccustomed to. As a matter of fact, their overwhelming engagement reaches the point of gross negligence of medical treatment of some diseases that sneak into civil protection firefighters, especially inside the barrack environment with no medical staff available there to provide them with healthcare services. Such telling indications coupled with several others explain that the personal status of many civil protection personnel in El Jadida and other provinces – especially in major cities – is dispiriting and miserable. Given their dolorous and traumatic experience, is it valid for us to compare such a personal situation of relief workers or firefighters in Morocco with a candle that burns to light up and enlighten all those around (survive)?

ment is not suitable for the four seasons of the year. The results of the study show that some others emphasize the importance of such equipment in increasing self-confidence and enhancing the level of professional performance of those who evince a quintessential commitment to their job.

Arvers *et al.*⁽⁹⁾, (2009) conducted a research on stress and health at work among Paris firefighters. The study, published by the Research Center of the Recruits and Psychiatric Cell, investigates the causes of stress experienced by firefighters and explores possible strategies for coping with these health and social stressors. More importantly, the study places a special emphasis on monitoring job satisfaction as relief workers. The study relies on several tools, including the componential themes referred to earlier. Based on a sample of more than 30% in Paris, the study features a characteristic sample: (1) 99% are single males; (2) most married people have no children; (3) most of the sampled people are from the youth; (4) their average age is around 30 years; (5) most of the sample people take more than two hours while commuting to work. The study concludes that there are several factors responsible for and contributory to the stressful situations experienced by the sampled people. Such stressful and heart-breaking situations fall into two categories: (a) the first category is related to the tasks performed by firefighters; for instance, seeing the gruesome death of a child or a severely injured child, seeing an injured family in a traffic accident, or making a decision in times of stress and emergency during interventions, or resuscitation of a person suffering from breathing or pulse crisis, etc. The second category relates to the organization of work in

terms of administrative measures and equipment. With regard to adaptation strategies, the study shows that firefighters follow methods to overcome such pressures and stress-triggered fatigue while on duty. For instance, this includes focusing on the problem or controlling the intensity of overwhelming emotions, or even seeking social support. Despite these results, the study reveals that there is job satisfaction among assistant firefighters. The key manifestations thereof include a sense of personal happiness, motivation towards work and job-related pressure.

Douesenard⁽¹⁰⁾ (2010) carried out a study on the psychological health of firefighters: a portrait of the situation and insights into the psychodynamics of work. In this study, the researcher seeks to find out the mental health of firefighters in various personal and social dimensions. Interestingly, the study which falls into four chapters adopts a different analytical methodology based on quantitative and qualitative data. More specifically, the researcher highlights and places a special emphasis on the place of work in the life of the individual being an equal source of achievement and pressure at the same time. The profession of firefighters is looked at as a job whose practitioners are almost always prone to various types of risks and dangers, which critically call for special attention to the effects of these existing and potential dangers on mental health. The findings of the quantitative research are revealed, using the compilation of the questionnaire tool. The researcher focuses on variables related to the prevalence of psychosocial factors in the work environment, the impact of various pressures and the qualitative research results generated and observed through close-

of the profession of firefighters, by adopting the results of a number of major theories in the field of social sciences in general, and in sociology in particular. The inductive approach *per se* has become of great help to the researcher to monitor their impact on social relations, and its various dimensions on the public life of firefighters and other members of society.

Roques and Passerault⁽⁷⁾ (2014) carried out a research on the role of conflict and voluntary commitment: firefighters as a case study. The two authors examine the problematic decline of voluntary involvement of individuals in rescue and relief teams since the mid-2000s. Unlike previous years, young volunteers involved in such special missions are subject to similar training provided for aid and relief workers or firefighters working in civil protection and rescue institutions and receive financial incentives for their vicarious and first-hand involvement and the tasks they perform in all interventions. Practically, volunteering in relief efforts is primarily motivated by a package of incentives, including gaining knowledge about the field of relief and providing assistance to the family in the event of an emergency. Of great note, such a voluntary act contributes to the fulfillment of some individual interests, such as the refinement of talents, and the development of some hobbies. Enthused with self-motivation, volunteers feel that this contributes to a growing sense of patriotism and to the spread of a culture of relief in general, which increases the effectiveness of interventions. In this study, the researchers conclude that there are many reasons for the declining rate of relief volunteering, as well as the decline in the number of years of volunteers' involvement. Sadly

enough, volunteers are reported to hand in their resignations. In spite of their commitment, volunteerism remains out of one's own volition – optional and non-obligatory. One of the reasons is that young volunteers – over the course of years – are exposed and inured to instances of coercion and obligations related to marriage, children or work, in addition to the obstacles posed by volunteering in the relief efforts to the day-to-day activities of the private and family life of the individual. This reduces motivation and the job satisfaction of volunteers by balancing their current situation with the first years of their involvement.

Abu Marqa⁽⁸⁾ (2007) conducted a research on the attitudes of civil defense personnel towards the use of personal protective equipment during their work. The study is directly concerned with civil defense personnel of different ranks in Riyadh, Saudi Arabia in terms of their attitudes towards the use of personal protection means for them while doing their job-related duties, due to the critical importance of such equipment in protecting themselves from various injuries and suffocation. The study, which adopts the descriptive analytical approach based on a sample comprising of 258 members of the Civil Defense, reveals that there are several reasons why some relief workers are demotivated to use personal protection equipment. It would be helpful to bring to focus some of such telling reasons, which include but not limited to the incompatibility of the sizes of such equipment with the physical dimensions of the relief workers, and the disproportion of their weights with the ability of some relief workers to bear and use. In addition, part of the interviewees sampled for the study consider that the use of such equip-

areas of traffic accidents, extinguishing fires and providing assistance to people trapped in jeopardy – 37 interventions per day. More specifically, there are about 200 personnel (firefighters) unequally distributed in five barracks, according to the needs of each region and population density, in the civil protection centers in El Jadida. According to the High Commission for Planning, the Province is home to 785,314 people as released by the general census of 2014⁽⁵⁾. By a simple calculation of the rate, this means that one relief firefighter is approximately allocated per 4000 people. Statistically, this is considered a high percentage in comparison with what has previously been mentioned in relation to other countries, without taking into account when doing the calculation of these rates is that there are a significant number of civil protection personnel in El Jadida, approaching or exceeding sixty years of age. Both geriatrics and gerontology raise the issue of whether the people in their sixties or so evince work-related readiness, preparedness, aptitude, health structure, and physical fitness, which are critically important prerequisites for practicing the profession of civil prevention and protection.

The field study was conducted using a guided interview technique, based on a sample of four male members of the barracks located in the foregoing area. The sample features a number of important characteristics, including the following: (1) the interviewees have a professional experience of more than ten years; (2) being married and have children; (3) their family status is either a nuclear family or an extended family; (4) differences of their wives' obligations are either full-time home and child care wives or full-time

employee wives. The hypothetical question to address is: How do these factors and conditions interact to produce a reality of social life with special qualities, characteristics and traits for civil protection employees and how does this impact their job satisfaction?

Studies on Relief Firefighters

Although much literature has been produced on relief, most of such research studies attach importance to technical matters, such as the form of barracks, tools, equipment, materials, the elements of public and private training of relief workers and the methods of intervention along with associated dangers and risks. Admittedly, few of these studies are interested in monitoring the impact of relief efforts on workers. In this research, the researcher shall seek to focus on the impact of relief efforts on workers, being marginalized, ignored, downplayed or otherwise expressed. This is meant to better clarify the most salient points of these selected studies and respective conclusions relating to the situation of relief workers from various aspects.

St-Denis⁽⁶⁾ (2015) conducted a research to investigate the sociological portrait of the firefighters' profession in Quebec. St-Denis attempted to highlight the feasibility of constructing an appropriate and profound methodological model based on quantitative and qualitative approaches, which allows for the construction of inductive analysis of the profession of relief firefighters workers to draw a picture of the profession. More specifically, the study focuses on building a multi-dimensional mixed methodology. The study provides an in-depth understanding of how to discover the features and characteristics

understanding of both the Arab and Western environments. The previous studies reviewed have in fact focused on aspects of social and psychological life, and measuring the job satisfaction of relief firefighters, alternatively termed *les pompiers* in French.

In addition, the researcher uses a set of tools to collect special data on the subject matter of the study, including interviews, observations, and note-taking of the data provided by media and digital sources that always aim to draw attention to the professional conditions of relief firefighters, although the objective of such media materials is to provide a better understanding of the nature of relief, rescue, protection and other humanitarian efforts for which the Civil Protection Authority is always working in full swing while firing on all cylinders around the clock. The ultimate goal is to set the tone and promote a wide and deeper awareness of the critical importance of this sector and the all-out efforts put in by the government.

More importantly, the researcher while conducting the research has encountered a whole host of difficulties cropping up at various stages, including the paucity of references, and the dearth of previous studies pertinent and akin to the subject matter of such a study in Morocco in particular and in many Arab countries in general. Admittedly, research in relief issues and associated practitioners is still in its infancy in these countries; unlike many Western countries, such as France, Canada, Britain, and other countries that have produced a seminal scientific achievement in the field of social sciences, especially relief. In the same vein, another labyrinthine and daunting difficulty also lies in selecting firefighters at the General Direc-

torate of Civil Protection as employees of an institution under the direction of the Ministry of Interior, which is a sector of a special subjective protocol related to the sector itself and the social perspective of such individuals. Well, such a peculiarity complicates the task of communication, despite the openness evinced by the Ministry of Interior in most of its relevant directorates, where myriads of reports, memorandums, news releases, and statistics are produced its respective directorates. One valid question remains unanswered: As researchers like other peers and counterparts elsewhere in the above-mentioned countries, why don't we call into question this institutional work? Given the new statute of the General Directorate of Civil Protection as of 2018 previously referred to, this becomes interestingly more telling and compelling. It stands to reason that the newly adopted law gives it a layer of relative autonomy from the direction of the Ministry of Interior. Encumbered by a spate of difficulties, the researcher, thankfully, has relied on various methods of data collection to steer clear of the impact of these thorny difficulties in the course of research and associated findings, conclusions, and recommendations.

Sample of Research

The research was conducted in El Jadida, a province located along Morocco's Atlantic Coast, south of Casablanca. Based on the geo-administrative demarcation, El Jadida includes five metropolitan areas and more than forty rural communities⁽³⁾. As for the subject of the study, the regional authorities responsible in El Jadida have approved statistics⁽⁴⁾ for their interventions, which reached an average of 13,674 interventions in 2017 in the

used to perform such dangerous and back-breaking tasks that always pose unexpected challenges.

Given the special nature of the work of civil protection firefighters operating in Morocco, I would like once again to stress that their work is extremely risky. In other words, civil protection firefighters should display a wide range of advanced qualities, characteristics, traits, skills, flairs to weather all the stubborn challenges given the fact that their lives are most often in jeopardy. This simply means that civil protection firefighters should have certain both inherent and acquired qualities, including but not limited to fitness, finesse, initiative, sacrifice, valor, stamina, charisma, patience, fortitude, courage, and personal strength. Well, such qualities among several others are the backbone of laborious, formidable, arduous and demanding tasks, such as decomposing corpses and human body parts.

Civil protection firefighters are essentially required to be committed to and comply with the work methodology, work ethics, methods of intervention, team spirit, mutual assistance and protection of oneself and other coworkers. Again, other key qualities and characteristics are reasonably important as to reflect a high level of altruism required by the nature of prevention and civil protection. Therefore, all these qualities and characteristics along with several other microscopic ones required by relief workers, in general, make it imperative that we pay special attention to the lives of these people. First and foremost, this requires that we highlight the personal, family and financial conditions of their jobs. The existing and potential two-way correlation *per se* generates mutual impact between the personal and professional lives whether positively or negatively.

The interest attached to investigating the social reality of some civil protection staff, while seeking to approach it purposefully for a sociological analysis is grounded in our conviction of the feasibility of the approach and the ability to recognize the impact of social status on the job satisfaction of on the one hand. Again, the interest is driven by the principles of sacrifice and human altruism required by the work of relief workers at the expense of their personal and family life on the other hand. Simply put, this refers to the financial stimulation, enticement, motivation, and improvement of working conditions, especially in relation to the number of working hours, and concern for their social life. Therefore, our attention in this research will particularly focus on some of the civil protection staff, by which we mean the supervisors and practitioners of rescue and relief operations in the field; unlike their colleagues whose roles are limited to administrative and managerial responsibilities, as well as doctors and nurses directly linked to the Directorate General. It should be noted that the research is limited to the selected domain and category and is also justified by a methodological necessity.

Research Methodology

This research is based on the descriptive analytical approach, because of its flexibility in adopting various sources to collect the data necessary to analyze a specific phenomenon. The descriptive analytical approach *per se* enables the researcher to form a clear picture of the social reality of firefighters and analyze it as the main subject of the study. With the given scenario, carefully selected sociological and psychological studies were reviewed to better provide a crystal-clear

Civil Protection Firefighters as Relief Workers

The firefighters of the Civil Protection Directorate General are subject to the rules of military discipline pursuant to Royal Decree No. 70. 17. 1. As per the organogram of the Civil Protection Directorate General of the Ministry of Interior, the foregoing employees are differentiated yet distinguished in their ranks and duties among officers, non-commissioned officers, relief officers, doctors, and nurses. According to the statistical data issued by the Ministry of Interior in 2016, about 8,000 employees work in the Civil Protection Directorate General and are classified as relief workers in times of peace and war. Moreover, the same data source indicates that a crying need is increasingly growing for such relief staff at the level of the Civil Protection Directorate General. Courageously enough, their relief efforts total more than 500,000 interventions annually, posing several challenges related to the effectiveness of such interventions on the one hand, and the intense pressure and exhaustion of the human stamina on the other.

In a similar vein, there are also other indicators in place that explain their competencies and the constraints that ensue thereby. In terms of the relief staff distribution in Morocco, the formula is that roughly one relief worker per 6000 people, while in France one relief worker per 1000 people, and one firefighter per 100 people in the United States of America⁽¹⁾. It should be also noted that the number of working hours by civil protection personnel are stable at a minimum of 24 hours, and may reach more than that depending on the need and situations of intervention. On the flip side of the work shifts, it

can be noted that the rest times do not exceed a maximum of 24 hours in the case of normal working days. This suggests that the working conditions may have potential public health effects on firefighters given the different risks faced by different interventions. The day-to-day relief activities are onerously yet courageously based on addressing risky situations, making such a nerve-wracking job among the most dangerous occupations as they always strain every nerve to execute the mission they are mandated with heroically.⁽²⁾

Once fully admitted to the Civil Protection Corps, firefighters – very much like the same procedures adopted by many countries – benefit from paramilitary training, comprising theoretical and practical preparation and readiness in their various areas of intervention related to rescue and protection against risks and natural disasters, whether natural (earthquakes, floods, etc.) or most often man-made crises (wars, explosions, fires, accidents, etc.). The Civil Protection Directorate General establishes and forms specialized teams and *ad hoc* groups to address specific risks such as (diving, nuclear hazards, and rubble). Such relief staff preparation is professional in such a way as to make any interventions accurate and effective.

The accuracy and efficiency required for the interventions of civil protection firefighters to encounter dangers and risks, save lives and protect public and private property depend on the availability of various equipment, including ambulances, fire trucks, diving boats and tools, helicopters, ladders, fire engines, and trained dogs. Basic and continuous habilitation also comes into play as part of the employees continued training and preparation. Other advanced technologies are also

Based on the above objectives and motives, the research questions can be formulated in one key research question under which a set of secondary research questions are put forward and framed:

What is the impact of the social reality of firefighters in the province of El Jadidah on their job satisfaction?

- | What are the characteristics of the personal, family and financial status of firefighters in the civil protection centers?**
- Is the social reality impacted by the professional status of firefighters in the civil protection centers?**
- How do firefighters comply with the professional requirements of the nature of their work?**
- To what extent is job satisfaction of civil protection personnel (firefighters) impacted by their social realities and professional status?**

Impact of Social Reality on Job Satisfaction of Relief Workers

Case of Firefighters in Province of El Jadidah

Prof. Rasheed Buobeid

Sociologist at Chouaib Doukkali University - Moroccan

Introduction

Relief *per se* dates back to ancient times as a common practice to maintain human life while preserving the properties and gains improved and reaped to enhance living conditions. The trajectory of relief efforts, however, has experienced enormous change and development in such a rhythm consistent with the dynamism of a given community. Given the appalling atrocities perpetrated by the war machine, the spontaneous yet random individual intervention of relief aid has remarkably shifted and snowballed into well-organized relief initiatives, which have become a common professional practice engineered by proactive planning to counter threats to human life and the whole environment. Simply put, the compass of the recent human reaction – more specifically human intervention – is now more focused on preventive action to be taken before disasters and accidents loom large on the horizon.

The modern institutional structures and mechanisms of relief organizations and workers operating in the West vary albeit developed as such. For example, relief efforts can take the form of government institutions, such as the Directorate General of Civil Protection subsumed under the Ministry of Interior, the Directorate of Epidemiology and Disease Control of the Ministry of Health and several others, to mention but a few. Again, one can feel and sense a myriad of civil society organizations and associations now getting a foot in the door and evincing keen interest in relief efforts, especially at the level of awareness and improvement, such as the Red Crescent, the *Scoutisme Hassania* and several others.

The research paper seeks to highlight some aspects of the relief efforts associated with firefighters as civil protection personnel with special professional status, which can best showcase the status of the human factor within the relief system, and the impact of the special situation of such individuals, their family relations and economic conditions on their job satisfaction in various tasks they are mandated with to produce more efficient results as expected.

Abstract

On the bright side of the war machine burgeon the relief efforts rapidly and gain great importance across communities, especially between those characterized by a remarkable level of mobility and open relations at all levels, making such relief efforts a globally recognized practice. Strategically, this includes the close coordination that brings together several countries overseas, and the continued cooperation between many others when natural or man-made disasters unfold to better protect human and natural resources and reduce associated waste thereof. The harmony preserved well explains the prime importance of relief efforts as a humanitarian practice adopted at ancient times. In line with this context, the current research aims to highlight the role of relief workers acting as a cornerstone of the relief operation. The study seeks to monitor the impact of their social reality associated with the individuals themselves, their financial situation and family relations in terms of job satisfaction. Firefighters in the Civil Protection Directorate General are purposefully selected for the study given the dynamic nature of their job, while their services are increasingly sought to monitor this potential relationship between social reality and job satisfaction. Again, the study highlights the professional performance, which we hope will be remarkably effective.

Key Words: Social Reality, Relief Workers, Firefighters, Job Satisfaction, Directorate General of Civil Protection

3

Impact of Social Reality on Job Satisfaction of Relief Workers

**Case of Firefighters in Province of
El Jadidah**

Prof. Rasheed Buobeid

- ١٧- النملة، عبد الله محمد، السلوك الدبلوماسي، ٢٠١١م، مطابع الحميضي، الرياض.
- ١٨- نيفين، يسري، ورقة مفاهيمية حول الدبلوماسية الإنسانية، عرض لتجربة جمعية الهلال الأحمر الكويتي، ٢٠١٨م، الكويت.
- ١٩- وجيه، حسن محمد، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، ١٩٩٤م، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- ٢٠- وجيه، حسن محمد، التفاوض وإدارة المقابلات، ١٩٩٧م، مكتبة العبيكان، الرياض.
- ٢١- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)، سياسة الدبلوماسية الإنسانية، الموقع الشبكي:
<https://media.ifrc.org/wp-content/uploads/sites/5/2017/humanitarian-diplomacy>.
- ٢٢- البستكي، محمد علي، الدبلوماسية الإنسانية، ٥ / ٧ / ٢٠١٥م، جريدة البيان الإماراتية (الموقع الشبكي):
<https://www.albayan.ae/opinions/articles>.
- ٢٣- موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)
<https://future-icrc.com/ar/tr5-collective-voice/>

Notes

- 1- From the ICRC website
- 2- From the ICRC website

References

- ١ - آل إبراهيم، علي، مذكرة في الدبلوماسية الإنسانية؛ أهدافها ومجالات تطبيقها، (بدون تاريخ)، الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية.
- ٢ - أبو حسان، أحمد سعيد، الإعلام الإنساني، مبادرات ومحتوى، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة القانون الدولي الإنساني والمشارك الحضاري، جامعة الزيتونة، ٢٠١٦م، تونس.
- ٣ - أبو حسان، أحمد سعيد، عرض من إدارة الإعلام الإنساني والعلاقات الدولية، تقرير في المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، ٢٠١٨م، الرياض.
- ٤ - أبو حسان، أحمد سعيد، أركو.. إعلام إنساني مستنير للخروج من دوامة الأزمات إلى آفاق التطور والسلام، نشر المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، ٢٠١٩م، الرياض.
- ٥ - أبو المجد، عبد الرحمن، الدبلوماسية النبوية، انتصارات نبوية بلا حروب دموية، ٢٠٠٩م، مؤسسة الرسالة، دمشق.
- ٦ - أولوصوي، حسن، العلاقات التركية النيجرية، الدبلوماسية الإنسانية والدور التاريخي، ٢٠١٥م، مجلة رؤية الشبكية؛ السنة: ٤، العدد: ٤.
- ٧ - بصفر، حسان عمر؛ والمهنا، سامي أحمد، مهارات الاتصال وفن الحوار، ٢٠٠٨م، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
- ٨ - جمعة، أحمد محمود، السلوك الدبلوماسي في الممارسة السعودية، ٢٠١٠م، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض.
- ٩ - حبيب، راكان عبد الكريم، هندسة الإقناع في الاتصال الإنساني، ٢٠٠٩م، مكتبة دار جدة، جدة.
- ١٠ - داوسون، روجر، أسرار قوة التفاوض، ٢٠٠٥م، مكتبة جرير، الرياض.
- ١١ - الرحمان، بشير، تقرير عن الإعلام الإنساني في المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، ٢٠١٩م، الرياض.
- ١٢ - السحبياني، صالح حمد، الدبلوماسية الإنسانية وآثارها على التعاون الدولي أثناء الأزمات والكوارث، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العلمي حول العلاقات الدولية أثناء الأزمات والكوارث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، جنيف ١٧ - ١٩ أبريل ٢٠١٨م.
- ١٣ - عبد الخالق، عبد الله وزملاؤه، الدبلوماسية العربية في عالم متغير، ٢٠٠٣م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- ١٤ - عويس، ساين، ٢٠ مليار دولار ودافع السوريين في لبنان، مقال في جريدة النهار اللبنانية، ٢٠ أبريل ٢٠١٧م، بيروت.
- ١٥ - مينير، لاري؛ وهيزل، سميث، الدبلوماسية الإنسانية: الممارسون وحرهم، ٢٠٠٧م (الناشر غير معروف).
- ١٦ - المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (ARCO)، جهود الأمانة العامة للمنظمة العربية في مجال الدبلوماسية الإنسانية (تقرير)، ٢٠١٨م، الرياض.

tions and suggestions that can improve its operations and chances of success:

- 1) Organize more training sessions and workshops about humanitarian diplomacy and how it can supplement relief work. This will help reach more workers from the National Societies of the Red Crescent and Red Cross and humanitarian organizations and institutions, as well as foreign ministry workers involved in humanitarian functions in the Arab world and elsewhere.
- 2) Encourage science institutions and universities to enlist humanitarian studies professors and researches to highlight the role of Arab and Islamic civilizations in humanitarian diplomacy and its roots in antiquity, especially during and after the life of the Prophet.
- 3) Urge members of the RCRCM and other organizations to enrich the humanitarian field with specialist literature and publications on humanitarian diplomacy. During the process of writing this paper, I encountered several difficulties related to the lack and unavailability of publications on the subject.
- 4) Call on governments and decision makers to facilitate the work of humanitarian diplomacy and help it accomplish its goals. These efforts derive from noble humanitarian principles that serve everyone and intersect with the goals and values of traditional diplomacy.
- 5) Encourage RCRCM supporters to put forth more efforts to publicize humanitarian diplomacy and bring attention to it at international forums, conferences, and summits. Also, do more in the way of highlighting these efforts and influencing politicians.
- 6) Request that those working in humanitarian diplomacy talk about their experiences with aid organizations to promote the field and increase awareness of it.
- 7) Propose that a major aid organization, such as ICRC, IFRC, or an Arab Red Crescent society set up a symposium or international conference on humanitarian diplomacy. These assemblies can cover important topics, such as the ways humanitarian diplomacy can be used to preserve the dignity of refugees in the Arab region and ease their plight, or be used to examine humanitarian diplomacy among public authorities and National Societies. Of course, this proposal does not ignore the past efforts made in this regard, but rather urges that they be increased.
- 8) Hold annual roundtable discussions about humanitarian diplomacy that revolve around a different topic each year, such as: Is humanitarian diplomacy in conflict or harmony with traditional diplomacy?
- 9) Ask that RCRCM organizations and National Societies work together on drafting a joint, comprehensive plan for humanitarian diplomacy that is approved by a majority or consensus. The plan should consider changes occurring in the field of relief work as well as the challenges that it faces. The plan can later be adopted by the RCRCM's council of delegates.

16) Division in Arab society between donor and recipient and lack of meaningful participation of states: Within the context of humanitarian work in Arab society, there is a significant divide between donors and aid recipients and little active participation from states in the process. This is a major contrast to the situation in developed countries where there is state investment in development projects and humanitarian work generally transitions to a stage of state participation in the development process. This is potentially a feature of the society's strategic philosophy or lack thereof.

Remarkably, it is often the case that the persistence of these challenges, as well as the other obstacles facing humanitarian diplomacy, emboldens relief organizations and pushes them to invest more time and effort into their work. That said, developing the tools of humanitarian diplomacy and improving its work conditions will nonetheless help it better achieves its aims. These issues deserve further study in order to produce meaningful results that inspire those interested in humanitarianism.

Conclusion:

This paper demonstrates that humanitarian diplomacy has carved out a prominent status for itself in the field of relief work, which it needs now, more than ever, to contain the fallout of the world's ongoing humanitarian crises. This is particularly true for the Arab region, which unfortunately is home to an ever-increasing number of conflicts and disasters. Humanitarian diplomacy – or soft power, as it is sometimes referred

to – has experienced remarkable growth in its methods as well as improvements in its performance. These developments have led it to become a significant force characterized by adaptability, thoroughness, and organized conduct. It is safe to say that, with each passing day, humanitarian diplomacy grows stronger and its role more certain. I hope that this process persists and that it continues to develop with wisdom, experience, and civility.

This paper endeavored to fill in the gaps in our understanding of humanitarian diplomacy and add to the limited available research on the topic. Through analysis of its various features and qualities, I have suggested that its practice and application have deep roots in history and were widespread during the life of the Prophet. Hopefully, this research has been fruitful and beneficial to researchers and everyone else interested in exploring new research outlooks and avenues of inquiry into this fascinating field. An in-depth reading of this topic, against the backdrop of fast-moving changes in the field of relief work, underscores the serious need to explore it further and analyze the growing array of tools and methods that it uses to achieve its aims. Guided by the publication requirements of this journal, this paper has elucidated the objectives, goals, significance, and methods of conduct that are core to humanitarian diplomacy, while also outlining the challenges and obstacles that it faces today.

Recommendations and Suggestions:

This quick overview of humanitarian diplomacy brings to light recommenda-

of the issues posed by ongoing conflicts between factions and fears about exploiting the corridors to achieve non-humanitarian ends.

- 7) **Absence of actual practice for ensuring protection of vulnerable people from exploitation and prejudice:** This, as well as the non-application of international laws that protect those susceptible to harm, is a consistent challenge that hinders the work of humanitarian diplomacy.
- 8) **Scarcity of financial resources:** The humanitarian aid sector suffers generally from a lack or inconsistent flow of financial resources, which can significantly hamper relief work.
- 9) **Lack of resources available in countries of operation:** This is a consequence of the crisis itself. Poor logistical services within an afflicted country can also present a challenge (Nevine, 2018: 9).
- 10) **Imposition of stringent restrictions and high levels of bureaucracy in conflict zones:** This has the effect of slowing down humanitarian diplomacy and increasing the lag time when responding to incidences. An example of this includes the inability of humanitarian workers to get visas to certain countries or delays in acquiring them.
- 11) **Overlap between rapid response programs and sustainable development programs:** The overlap that occurs between these two programs causes abrupt changes to the approaches of relief organizations and is generally caused by rapidly changing events on the ground. Having to pivot from de-

velopment assistance to rapid response impacts the successful executive of these organizations' stated aims.

- 12) **Inaction or apathy in application of humanitarian principles and lack of respect:** Misunderstanding how humanitarian principles are put to action and disrespecting the RCRCM's seven Fundamental Principles are major challenges within humanitarian diplomacy that can reduce its overall impact.
- 13) **Weakness of international efforts to spread IHL and limitations defining it:** The efforts of international humanitarian relief organizations, particularly the ICRC, IFRC, and National Societies, to propagate and explicate IHL are limited.
- 14) **Weak institutional infrastructure of some international relief organizations:** Some National Societies of the Red Crescent and Red Cross, as well as certain NGOs and INGOs, have the markedly weak institutional infrastructure and administrative structures, which impacts the overall implementation of humanitarian diplomacy.
- 15) **Inability of the international community and UN agencies to stop conflicts and struggles or limit their fallout:** This failure, especially in relation to conflicts in the Arab region, stems from conflicts of interest, incompatibility of political agendas, lack of viable political solutions, and inattentiveness to the root problems of the conflicts themselves. This problem exists, for instance, in the current crises in Syria, Somalia, Iraq, Yemen, and Myanmar.

its efforts. The following list details some of these more salient challenges:

1) Increases of crises' size and scope as well as number of civilians affected:

This relates to escalations of the crisis and a rise in the number of civilians embroiled in it. Often, as soon as one crisis ends, another one begins, particularly in the Arab region. This multiplies the issue's overall impact on civilian populations, posing a major practical challenge to the conduct of humanitarian diplomacy. This escalation can burnout humanitarian workers too, resulting in exhaustion, fatigue, as well as psychological symptoms that can affect their work performance.

2) Lack of security and risk avoidance:

The absence of security in conflict zones, as well as a lack of protection for humanitarian workers, is one of the greatest challenges facing humanitarian diplomacy. The position of some international relief organizations is compromised by these dangers, forcing them to retreat to avoid bodily harm. Institutions, organizations, and workers within the humanitarian sector are sometimes deliberately targeted by kidnapping attempts, personnel detentions, and facility raids in which an organization's offices are converted into a military base for one of the factions in the conflict.

3) Exploitation of aid for political purposes: This represents a major issue that can significantly obstruct the work of humanitarian diplomacy on the ground and limit its success. It generally arises from suspicions about a relief organization's opera-

tions, which can result in restrictions on its activity. National authorities and armed groups often oppose the presence of humanitarian workers in their territories. It is noteworthy that these concerns have increased recently, especially after some countries falsified humanitarian work and used it for political purposes. Some beleaguered nations have fears about foreign meddling, threats to their sovereignty, armed groups abusing aid for political ends, and aid being channeled to one group or another for personnel advantage. These suspicions obviously impact and potentially compromise the perception of aid workers' independence and neutrality.

4) Lack of coordination and teamwork between humanitarian agencies:

This issue directly impacts humanitarian diplomacy's likelihood of success. The number of aid organizations and the lack of collaboration between them weakens them and leads to redundancies and wasted effort.

5) Setting priorities in times of need and on short notice:

The issue of setting priorities can present certain challenges for humanitarian diplomacy due to imprecise information, lack of data about the crisis, and lag time in getting information from the field. This causes deficiencies in setting accurate priorities.

6) Difficulty establishing peace corridors to deliver aid:

Although opening peace corridors is also one of the goals of humanitarian diplomacy, it is one of its biggest challenges. This is because

ies, elevated its overall status. At present, the RCRCM is indispensable to the UN's work given its successes in international peacekeeping and security efforts, preserving human rights, improving international criminal and humanitarian law, protecting the environment, and upholding the bans on antipersonnel mines and cluster munitions.

7. Official Accords and Treaties

The ICRC, IFRC, national Red Cross and Red Crescent societies, international humanitarian organizations, and UN agencies that specialize in relief work dedicate considerable effort to striking bilateral and collective accords and signing on humanitarian issues. Some countries' disregard, and even disrespect, for the rights of society's most vulnerable citizens has precipitated turbulent events that jolt the world's conscience. The reason for this is that humans enjoy rights that protect them from oppression and persecution and when these protections are taken away, it leads to rebellion and conflict. There is little doubt that, through the support of international relief groups, humanitarian diplomacy's growing influence will positively impact these once ignored communities.

Accords refer to any political, humanitarian, social, or military accord reached that satisfies all parties involved. It also encompasses agreements between nations about a particular matter or course of action. Here are the types of international accords:

- 1) Treaties, such as peace treaties or alliances.
- 2) Conventions, which generally include technical or procedural contracts. Com-

mon to international practice, some well-known conventions include the CEDAW and Hague Conventions.

- 3) Agreements: international understandings or deals to organize relations between parties involved. These set out obligations and rights that must be observed by the signatories.
- 4) Protocols, which include sets of decisions, devices, procedures, and memorandums that result from a conference or accord. Protocols outline the measures and preparations that need to be taken following the signing of an agreement or treaty.
- 5) Charters: transnational accords to establish an international body. This includes the UN and Organization of Islamic Cooperation charters.

It may be recalled that, from another standpoint, some international humanitarian organizations and National Societies have, both in the past and present, sought to strengthen their partnerships with individual states to achieve sustainable growth and carry out development projects around the world. This is accomplished through official conventions and the signing of protocols to establish each signatories' scope of work.

Challenges and Obstacles Facing Humanitarian Diplomacy

Provided that humanitarian work is conducted in zones of conflict with ever-present danger, it naturally faces no small number of challenges and impediments. Conducting humanitarian diplomacy in these environments is beset with dangers and risks, which have the capacity to hinder

role of advocacy. This helps forge new connections with different segments of society while also highlighting the work of National Societies and humanitarian organizations in the relief effort. Indeed, humanitarian media represents a subtle form of pressure that is highly effective at mobilizing support for relief efforts. A prime example of this can be found in the case of Mexicans migrating to the United States. When the Department of Justice announced its zero-tolerance policy for migrant families illegally crossing the United States' southern border, it resulted in children getting separated from their families, because they could not join their parents in the temporary detention facilities. In response, civil society organizations launched campaigns on US and international media platforms drawing attention to the unfolding humanitarian crisis. This effort eventually led to a legal victory that reunited families that had been separated.

6. Active Presence of National Societies and Relief Organizations in Government and International Forums and Conferences:

The presence of the RCRCM, NGOs, and INGOs in international summits and conferences, as well as forums on humanitarian disasters and climate crises, is integral to the humanitarian diplomacy movement and an effective means of fulfilling its mandate. These assemblies present a prime opportunity for these organizations to meet with decision makers and leaders and try to persuade them to take action. This sort of direct engagement also helps organizations remind states and governments to fulfill their responsibilities enshrined in IHL.

An example of this kind of engagement was the Secretary General of ARCO's participation in the preparatory sessions of the Arab foreign minister meetings that preceded the fourth Arab Economic and Social Development Summit in Beirut on 20 January 2019. Slogans of the summit were: "People are the heart of development" and "Prosperity ensures a peaceful society." During the bilateral meetings with Arab League's secretary general and his assistants, ARCO did not hesitate to broach pressing humanitarian issues and belabor the necessity of bringing them up during the meetings between leaders. ARCO made clear that the ongoing crises and disasters in the Arab region should be approached from a humanitarian perspective rather than a political one. ARCO's was ultimately successful as the Arab League, heads of state, and foreign ministers heeded the organization's calls for action and released a joint statement called the Beirut Declaration that included resolutions backing relief efforts in the Arab region.

The different organizations that comprise the RCRCM have also been active in this capacity and have pushed states and governments to offer more support and assistance to national Red Crescent and Red Crescent societies. Through state support, National Societies are better able to build up capabilities that enable them to contain the fallout from humanitarian crises and better coordinate, collaborate, and integrate with institutions involved in relief work. The RCRCM's participation in major international forums has progressed the efforts of humanitarian diplomacy and, as has been confirmed by three UN secretar-

file the efforts of the National Societies. This more expansive conception of humanitarian media can be used to spotlight individual humanitarian workers and volunteers, rally efforts on social media to support those in need, and expose the various challenges and obstacles facing relief work. ARCO's effective mobilization of humanitarian media allows it to integrate local, regional, and international forces to galvanize community participation in humanitarian efforts (Ahmed Said Abu Hassan, 2018: 3).

Perhaps it is no surprise that ARCO's conception of humanitarian media is this expansive given that it operates in the largest single area of conflict, displacement, and human suffering in the world. In fact, there is scarcely a single Arab country that is not in the midst of a conflict in one form or another (and if there is one that is not, then its neighbor or neighbor's neighbor, surely is). ARCO's humanitarian media approach has been informed by its experience and previous initiatives, built upon that of its predecessors and counterparts, and enabled it to use media for humanitarian diplomacy. The organization has launched an original project covering the Arab region called the Arab Association for Humanitarian Media. More than 250 journalists from 21 Arab countries have joined the association representing a variety of print, television, and radio media platforms. It is perhaps the largest humanitarian media project of its kind and seeks to progress the causes taken up by humanitarian diplomacy (Abu Hassan, 2019: 5).

Humanitarian media's key position within the framework of humanitarian diplomacy and the broader field of relief work owes to the following (Abu Hassan, 2018: 3).

1. It is not narrowly defined, so it can be accepted by all sides and impact the full range of victims and beneficiaries.
2. Its content is written by journalists and reviewed by lawyers.
3. It is neutral and independent.
4. Its voice is human, not political.
5. It focuses on the victims, not the feuding parties. Its ultimate goal is to serve those in need, preserve their dignity, and provide them with decent livelihoods, not to blame individual factions.
6. Its point of reference is IHL.
7. It concerns itself with humanitarian aid workers and does not incite against them or exploit the conflict for personal gains.
8. It endeavors to shed light on the positive roles that refugees and immigrants play in their host countries. For example, Lebanese media reported that Syrian refugees transferred, or were responsible for the transfer of, over 20 billion US dollars since the start of the conflict. Humanitarian media sources revealed that these transfers helped increase Lebanese reserve holdings of foreign currency to nearly 37 billion dollars (Sabine Awais, 2017: 3).
9. It is committed to producing tasteful content that is not overwhelmed by images of suffering. In this way, it strikes a balance that captures the spirit of volunteering and humanitarian advocacy. Moreover, it seeks to project tolerance, peace, and acceptance of the other, particularly in countries that host refugees, immigrants, and displaced people (Al-Rahmani, 2019: 5).

From this standpoint, one can appreciate how humanitarian media strengthens the

disabilities by persuading the community to take a more active interest in their situation. The ICRC as well has played a key role in prisoner releases and swaps by compelling feuding sides to come to the bargaining table. These are but a few of the many examples of how humanitarian diplomacy has achieved positive, tangible results through persuasive means.

4. Communication:

Communication here refers to building bridges between, and establishing networks of, citizens capable of engaging in constructive dialogue with people from other countries (Al-Ibrahim: 66). These linkages can then be used to spread humanitarian values and create a transnational base of support for a cause. Modern communication technology and social media in particular are powerful tools at the disposal of humanitarian diplomacy.

An example of this is the action that the organization Greenpeace undertook to expose the illegal dumping of radioactive waste on the Alaskan island of Amchitka. The organization launched a public relations campaign to show the world the damage that was being done and how it was impacting human and marine life on the island. Likewise, the Anti-Personnel Landmine Ban Convention came as the result of several reports issued by international human rights organizations about the deleterious effect of landmines on civilian populations, particularly those of Afghanistan and Cambodia. International Non-Governmental Organizations (INGO) assiduously pressured multiple countries in international forums until they finally signed on to

the ban. Humanitarian NGOs, INGOs, and government bodies have played critical roles in international conferences and been effective at enacting change and swaying political opinions on behalf of humanitarian causes. Like the other methods and tools used in humanitarian diplomacy, communication has been crucial to this effort.

5. Empowering Humanitarian Media to Bolster Humanitarian Diplomacy:

Every relief organization uses the media to promote humanitarian diplomacy according to its own mission, the scope of work, and ideas about media ethics, or 'humanitarian media.' Conceptions of humanitarian media vary widely. For instance, the ICRC, which is widely viewed as the protector of IHL around the world, interprets media responsibility as anything that protects journalists during armed struggles and ensures that media personnel and conflict coverage adhere to principles of IHL (Bashir Al-Rahmani, 2019: 5). Meanwhile, the IFRC's media approach focuses more specifically on disasters and states of emergency, emphasizing the positive ways in which communities persevere in the face of hardship. This coverage aims to preserve the dignity of the communities rather than focus only on the tragedy of the event. The Arab Red Crescent and Red Cross Organization (ARCO), which comprises 21 National Red Crescent and Red Cross Societies in the Arab region, also has its own conception of humanitarian media that combines the ICRC and IFRC's definitions and takes a step further. ARCO holds that humanitarian media is an important educational tool that should be used to bring awareness to human suffering and pro-

their enmity towards the Prophet. Hakim was renowned as an honest and loyal member of his tribe and utilized the most powerful medium of communication at the time, poetry, in his mediation. He recited a series of verses that he came up with himself, which persuaded his tribesmen to restrain themselves. His poem's humanizing power stemmed from its empathetic verses:

*How can someone neglect what is right
and the one who can hear not listen to
reason?*

*Is there any lord whose clan expects his
goodness*

and can unify the loyalists and kin?

*I distanced myself from all, except God
and I abandon you as long as you are in
conflict*

*And I give myself and my words to God
no matter how the close one would scare
me*

(Abu Al-Majd, 2009: 274)

According to Abu Al-Majd (2009: 230), the talks that took place between the Prophet and Abu Jahl about not cursing the gods was the first negotiations to take place between a royal administration and the Prophet. The two sides ultimately settled on an agreement, which was captured by the Prophet's statement: "Revile not those unto whom they pray beside God lest they wrongfully revile God through ignorance" (Surah 6:108). Abu Jahl claimed to be the victor of the dispute and went on to boast to the Quraysh that he was able to navigate a compromise with the Prophet.

Considering the long historical record of negotiation, it is safe to say that it is a highly effective tool in the humanitarian diplomacy arsenal. In fact, the ICRC has used it

to conduct prisoner exchanges in multiple theaters of conflict in the Arab region.

3. Power of Persuasion:

This relates to the impact of attitudes and behaviors on humanitarian work and the process of changing attitudes about a given issue. Persuasion is a powerful tool that can benefit a target group by introducing moral values, emotion, or logic into the equation. For this reason, it is said that persuasion is an art that speaks to both the heart and the mind. To explain how this is achieved, Rakan Abdulkarim Habib identifies seven core elements of persuasion (2009: 25):

- 1) Making an effort to communicate
- 2) Planning
- 3) Appealing to morals
- 4) Giving choices or options
- 5) Addressing motivations
- 6) Aiming to influence and change
- 7) Reaching a consensus between the persuader and persuaded

Successful persuasion requires understanding the nature of the person being persuaded as well as his or her experiences, tendencies, interests, and abilities. From there, a convincing message can be articulated that takes into account this background information. There are also certain key themes that can be emphasized to persuade and coax others into taking humanitarian action, such as credibility, emotion, and logic (Habib, 2009: 32).

There are countless examples of how persuasion has been used to achieve humanitarian ends. The Palestinian Red Crescent Society, for instance, has made great strides improving the lives of people with

Methods and Tools of Humanitarian Diplomacy:

There are a variety of tools and mechanisms that humanitarian diplomacy utilizes to achieve its aims. The most prominent of which include the following:

1. Advocacy:

This includes any kind of support or advocacy from one group or another that either furthers the taken up or persuades other factions to back it. Alternatively, this can involve any organized attempt to change a prevailing practice or stance using evidence or arguments that not only sway stakeholders but show them how positive change can be enacted. Advocacy is a deliberate act directed at changing policies or attitudes towards a decision that needs to be made, changed, or reconsidered. Also, educating affected individuals and societies about their rights is key to mobilizing interest in an issue that could benefit from the support of humanitarian diplomacy.

Programs and actions that fall under advocacy might include:

- a. A fine-arts exhibition featuring pieces that highlight humanitarian crises.
- b. A photography exhibition showcasing evocative images about human suffering.
- c. A theatrical presentation that shows audiences the plight of refugees or immigrants.
- d. A documentary film profiling a vulnerable or affected group.
- e. Usage of different mediums of audio and visual media, as well as new platforms, such as social media, to shed light on those in need.

- f. Printing booklets and leaflets about a present humanitarian crisis.

2. Negotiation:

Negotiations are an important means of carrying out humanitarian diplomacy. As Mohammed Hasan Wajih points out (1994: 57), negotiations can take place between:

- 1) Individuals
- 2) Organizations
- 3) States

For all three of these categories, negotiations generally result in agreements that satisfy all parties involved and set out a course of action that serves the humanitarian cause. However, there will naturally be instances in which nations party to a negotiation will attempt to put their needs first at the expense of others.

Oftentimes, negotiations leading up to or during a crisis can be a matter of life or death. The Cold War between the United States and the Soviet Union is a good example of this, as multiple times the two sides came close to mutual destruction had it not been for the usage of negotiations to deescalate the situation. If only negotiations were held over climate change, which has the potential for devastation in excess of the nuclear war that was threatened between America and Russia decades ago.

It is of little surprise that the concepts of mediation and good offices that are central to humanitarian diplomacy have been used since ancient times. This owes to the fact that negotiation is the most effective means of striking compromise between feuding parties. This was the role assumed by diplomat-poet Hakim bin Umayya Al-Sulami when he gathered his tribesmen to discuss

approach, it has the capacity to enact a historic shift in the current response to, and resolution of, humanitarian conflicts (Ali Al-Ibrahim, B. T.: 48).

Importance and Position of Humanitarian Diplomacy:

Following Mohammed Ali Al-Bastaki (2015), there is a strong case for having faith in the capabilities of humanitarian diplomacy. Over the past two decades, the provision of humanitarian aid has undergone a major strategic shift that extends not only to its geographical scope, but to the way it impacts all aspects of the social, economic, intellectual, and cultural life of its recipients. This shift is made all the more significant when considering the unprecedented advances in technology and communications over the past few years in conjunction with the rise in humanitarian crises and strife, particularly in the Arab region.

Humanitarian diplomacy has a privileged status within humanitarian organizations, particularly those of the ICRC, IFRC, and the majority of UN relief organizations, such as the Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) and the High Commission for Refugees (UNHCR). This status can be gleaned from these organizations' joint and individual efforts to:

- 1) Gather support and urge the international community to intervene to resolve humanitarian catastrophes using all methods available.
- 2) Ensure the inclusion of humanitarian considerations in national legislation.
- 3) Spread awareness about IHL and the Geneva Conventions.

- 4) Make humanitarian appeals on behalf of victims of disasters and conflict.
- 5) Carry out activities and programs to consolidate humanitarian efforts while also taking a unified position in international forums with all relevant parties and stakeholders (Al-Ibrahim, B. T.: 48).

Features and Characteristics of Humanitarian Diplomacy:

Humanitarian diplomacy has two main functions: relief assistance and development. The former is characterized by the ability to respond quickly to those in need of assistance, whereas the latter relates to inclusion and integration, using a variety of methods to successfully carry out relief and development projects and programs. This is achieved through pragmatic cooperation and coordination as well as effective field integration in each project and activity undertaken. Humanitarian diplomacy is also markedly flexible, yet disciplined, a balance that enables it to function as an effective form of soft power and influence that is capable of limiting the worse effects of disasters and crises. Most crucially, this form of diplomacy is defined by transparency and a resistance to any form of duplicity in relief work. For this reason, it is independent and avoids taking personal and political stances on conflicts to avoid influencing its negotiations and discussions with feuding parties in any way. It accomplishes this by applying the principles of IHL mentioned above⁽²⁾. Indeed, it is the noble values that underpin and facilitate humanitarian diplomacy that are its most important asset and allow it to function successfully.

with a distinct cognitive framework. This brief historical examination, when considered alongside contemporary changes that have occurred within the field of humanitarianism, underscores humanitarian diplomacy's deep rootedness and highlights its stages of development. Despite that it is a modern concept that is still in the process of developing, it has already achieved a remarkable status. In point of fact, humanitarian diplomacy represents the first, and perhaps most important, step taken by the International Red Cross and Red Crescent Movement (ICRC) in its active engagement with governments to stop the bloodshed caused by humanitarian crises.

Intentions and Goals of Humanitarian Diplomacy:

According to the ICRC, humanitarian diplomacy aims to increase stakeholder capabilities and strengthen partnerships between local civil societies and the international community to look after society's weak and vulnerable. It also seeks to increase access to decision makers, opening up the space needed to collaborate with them on ending the suffering of at-risk groups (ICRC, 2017: 4). Humanitarian diplomacy is also concerned with instilling respect for IHL and other international principles, supporting local communities and institutions, and encouraging all sectors of society to join together to achieve common humanitarian goals (Minear and Smith, 2007: 17). Through these efforts, the plight of society's most affected is raised at international forums, bringing awareness to their otherwise unnoticed desperate situations.

Spreading awareness of relief efforts and defending aid workers and volunteers in international forums is another one of the goals of humanitarian diplomacy. This type of advocacy helps create meaningful partnerships that are capable of responding effectively to crises while also increasing relief workers' capacities to raise funds and develop financial resources. With these support systems in place, humanitarian diplomacy can be used to facilitate the flow of aid to its beneficiaries and establish peace corridors that allow relief workers access to conflict zones (Nevine, 2008: 5).

Humanitarian diplomacy also works tirelessly to ensure that principles of transparency and fairness are upheld. This includes making sure that the nature of the humanitarian works being undertaken is clearly articulated to the public as well as the relevant governments and authorities. Not only does this help further the goal of supporting community and governmental efforts to organize and institutionalize volunteer work but encourages more people to volunteer and creates a safer and more welcoming environment for this kind of work. In fact, some nations see a strategic benefit to humanitarian diplomacy and use it as a form of soft power. Undoubtedly, providing aid and carrying out quality development projects in foreign countries is an effective tool for making inroads with foreign populations.

In light of worsening conflicts, the world over, humanitarian diplomacy has become a powerful tool for bringing awareness to human suffering and political struggles that may otherwise be ignored. Through its human-focused, rather than political,

of the Cold War, these violations started to be interpreted as international issues, which gave rise to discussions about 'humanitarian intervention' as a solution to the human rights violations being committed in a country. While this has occasionally led to challenges to a nation's sovereignty, in many instances it has taken the form of military sanctions imposed by world powers. These occurrences of humanitarian intervention have incited a growing reaction from the international community.

It was the United Nation's (UN) powerlessness and the unwillingness of Security Council member states to fulfill their duties during the invasion of Kuwait in 1990 or the Rwanda genocide in 1994 that propelled the concept of humanitarian intervention into the global conversation. It is noteworthy that while military and humanitarian intervention are two distinct concepts, over the past two decades the latter has often resulted in the former. This is what happened during the military operations in Kosovo in 1999, which were launched under the auspices of a relief mission. It was this scenario and ones like it that ultimately led to a reassessment of humanitarian interventions, which had increased in frequency following the Cold War.

The sensitivity and controversy surrounding humanitarian work in the wake of these events created the right conditions for the emergence of humanitarian diplomacy. This model of diplomacy finds solutions to humanitarian issues through negotiation and endeavors to protect the vulnerable without encroaching upon a state's sovereignty. Increased interest in this field prompted the IFRC to consult

with the ICRC to ratify a joint humanitarian diplomacy policy during the Council of Delegates' May 2009 meeting in Paris. All member societies party to the session approved the policy, which was then widely adopted by National Red Crescent and Red Cross Societies around the world. In this way, humanitarian diplomacy became a crucial point of reference in the ICRC's aid provision and relief efforts (ICRC: p. 6). These developments provided humanitarian diplomacy with an institutional status, which now has a remarkable standing in the field of international relief work. In short order, it has developed into a professional field adopted by every international council in their humanitarian work. These changes compelled the UN to designate August 19th of each year as World Humanitarian Day, which recognizes the efforts of all who provide relief and assistance to those in need and encourages people to spread the word about humanitarian disasters.

While this shows humanitarian diplomacy's modern origins, it is worthwhile to consider its earlier manifestations by taking a look back hundreds of years to the diplomacy carried out by the Prophet Muhammad, peace be upon him. In a well-known incident involving the Black Stone, for example, negotiations took place after the Prophet was blocked from circling the Kaaba. The Prophet's strategic and discreet withdrawal from the situation successfully prevented bloodshed (Abu Al-Majd, 2009: 23).

Indeed, humanitarian diplomacy has been employed in like situations since time immemorial as a set of practices, however not as it exists today as a pragmatic concept

ICRC goes to great lengths to both carry out unbiased, independent humanitarian work and prevent exploitation of humanitarianism for military and political objectives⁽¹⁾. The Arab Red Crescent and Red Cross Organization (ARCO) defines it as the concentration of international efforts to invest in external political tools that work towards humanitarian ends. This includes setting up cooperative relations with international actors to achieve these goals. These untraditional approaches are what render humanitarian diplomacy not a straight-forward alternative to bilateral or multilateral diplomacy. Nevine Yousri confirms this in her definition of the term, which holds that humanitarian diplomacy is predicated on the ability to convince policy makers to always take the weak and vulnerable into account while fulfilling the Seven Fundamental Principles of the Red Cross and Red Crescent Movement (2008: 4):

**1. Humanity 2. Neutrality 3. Impartiality
4. Independence 5. Volunteer action
6. Unity 7. Universality.**

Yousri would surely agree with the IFRC's definition, which holds that humanitarian diplomacy is driven by the ability to persuade state actors and factions in armed struggles to prioritize aid and relief work. This definition also emphasizes the need to create peace corridors that allow organizations to quickly get aid to those in need (Al-Suhaibani, 2018: 3). Other conceptions of humanitarian diplomacy define it as an essential mechanism for implementing IHL that ensures that governments fulfill their international obligations. This relates in particular to communicating and negotiating with parties to a conflict with-

out duplicity, bias, self-interest, or political influence. When it is administered effectively, humanitarian work is able to fulfill its mission, even in the presence of conflict or situational dangers (Al-Suhaibani, 2018: 3).

Larry Minear and Hazel Smith take the view that humanitarian diplomacy encompasses the variety of activities taken on by relief organizations in a given country in addition to the negotiations to gain access to civilians. Their definition also includes the administration and documentation of aid programs as well as urging respect for international law (2007:17). This understanding of humanitarian diplomacy entails the active participation of people and relief organizations in the process. Through this collaboration, the worst of the conflict can be overcome and even prevented. This often necessitates parleying with the local population via organizations and individual actors. It is worth noting that the crux of each of these definitions is that they confirm that organizations need to be given space by political and military authorities to operate impartially.

History and Current State of Humanitarian Diplomacy

Humanitarian diplomacy has existed in some form or another for as long as humans have been around. However, in its current form and methods of administration, it is a relatively modern concept that has taken shape over the past two decades. As late as 1990, human rights violations were viewed as domestic issues and, therefore, did not necessitate or justify foreign intervention. After the fall of the Soviet Union and end

method, which helps identify the target subject and locate its most salient theoretical trends. This approach facilitates an understanding of the topic, sounds out its contours, and constructs a theoretical basis for its analysis. The paper has also gleaned information from real-life situations, written materials, off-hand commentary, and other scattered morsels of knowledge, which have been compiled into a cohesive body of research. In addition, the paper relies on both primary and secondary references and sources.

List of Abbreviations:

Throughout the paper, there are frequent references to humanitarian bodies and organizations whose names have been abbreviated. The following list has been prepared as a reference tool:

- | ICRC: International Committee of the Red Cross.
- | IFRC: International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies.
- | ARCO: Arab Red Crescent and Red Cross Organization.
- | RCRCM: International Red Cross and Red Crescent Movement.
- | UN: United Nations.
- | OCHA: United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.
- | UNHCR: United Nations High Commission for Refugees.
- | IHL: International Humanitarian Law.
- | INGO: International Non-Governmental Organization.
- | NGO: Non-Governmental Organization.

Concept of Humanitarian Diplomacy:

Humanitarian diplomacy is a growing

field that is considered a core component of public diplomacy as well as a supplement to traditional international relations. It is one of the tools of soft power used by nations and has become indispensable within the broader framework of international politics. In its effort to get through to society's vulnerable and suffering, humanitarian diplomacy stresses the imperative of interfacing with decision makers and opinion leaders to discuss these important issues and ensure that a more robust and coordinated humanitarian response is undertaken. To Hasan Ulusoy, humanitarian diplomacy is not just a traditional alternative to bilateral or multilateral diplomacy, but rather one of the elements that increases the effectiveness of cooperative relations between relief organizations and governments, strengthening their joint efforts (2015: 2).

It is worth mentioning here that there is a certain lack of agreement about the definition of humanitarian diplomacy. Indeed, there are a variety of conceptions of the term, which, in my view, is perfectly normal given that the field is new and still in the process of developing. The International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies (IFRC) defines it as the process of persuading opinion leaders and decision makers to act, at all times, on behalf of society's vulnerable while fully respecting fundamental humanitarian principles. Meanwhile, the International Committee of the Red Cross's (ICRC) conception of humanitarian diplomacy sees it as more focused on spreading knowledge about International Humanitarian Law (IHL) and raising awareness about the needs of those impacted by armed conflict and strife. The

Research Significance:

This paper is important because:

- 1) It analyzes a vital issue that informs our understanding of both humanity and humanitarianism. Provided the marked lack – even absence – of writing and scholarship on the topic, it deserves our careful attention and study.
- 2) It advances a new understanding of humanitarian diplomacy and illuminates the challenges that it currently faces.
- 3) It seeks to give a concrete definition of the term humanitarian diplomacy. While it is the topic of much discussion, it is still a nascent field that is often misunderstood.
- 4) It sheds light on humanitarian diplomacy's growing international role and increasingly respected status in the world today.
- 5) It provides useful information for a variety of groups and stakeholders, including:
 - a. Various levels of international aid organizations and agency personnel.
 - b. National Red Crescent and Red Cross Society personnel.
 - c. Government employees working for foreign ministries and humanitarian agencies.
 - d. University researchers interested in humanitarian work (this paper opens up multiple new avenues of study on the topic).
 - e. Media personalities covering humanitarianism and soft power.

Research Objectives:

This paper seeks to fulfill several objectives, such as:

- 1) Probing the term humanitarian diplomacy and exploring its goals.

- 2) Compiling the disparate research and writings on the topic while also circumscribing its most salient features and gauging their importance.
 - 3) Identifying the tools used in humanitarian diplomacy and the methods it employs to achieve its goals.
 - 4) Highlighting humanitarian diplomacy's role in the broader field of international relief work.
 - 5) Profiling a few of the main challenges that humanitarian diplomacy currently faces.
 - 6) Making recommendations and suggestions about how humanitarian diplomacy can be made more effective given the level of strife and conflict in the world today.
- To achieve these goals, the topics and sections of this paper have been organized as follows:

- The Concept of Humanitarian Diplomacy
- The History and Current State of Humanitarian Diplomacy
- Humanitarian Diplomacy's Intentions and Goals
- Humanitarian Diplomacy's Importance and Position in the World Today
- Humanitarian Diplomacy's Features and Characteristics
- Humanitarian Diplomacy's Methods and Tools
- Challenges and Obstacles Facing Humanitarian Diplomacy
- Conclusion: Recommendations and Suggestions

Research Methodology:

This paper falls within a broader body of academic research that seeks to identify abstract theoretical truths. To achieve this, the paper employs the descriptive analytical

humanitarian diplomacy as well. Given this broader scope of the engagement, one can see how humanitarian diplomacy concerns itself with both the physical provision of relief assistance as well as the preservation of human dignity on a political level. Indeed, it has become a shared mission that brings together international organizations, national humanitarian associations, as well as individual states and United Nations agencies.

While some remain skeptical of humanitarian diplomacy, it is generally viewed in the same positive light as international relief organizations and National Red Crescent and Red Cross Societies. This is due largely to its numerous accomplishments and the impact it has had on safeguarding human dignity. However, upon examining any of the publications or existing information about the topic, certain questions arise. For instance, what is its core purpose? What are its methods of implementation? What influences it and how does it exert influence? What is its position and status within the domain of humanitarian work? There are also a host of other secondary questions that branch off of these primary ones. Clearly, while humanitarian diplomacy has been central to recent public discussions, which often attempt to create a framework for understanding it, ambiguities remain. Guided by discussions and seminars attended by the researcher, as well as available online and print resources on the topic, this paper endeavors to answer these questions.

Humanitarian Diplomacy in Times of Crises

Trends and Challenges

Prof. Saleh Hamad Al-Suhaibani

Former Secretary-General of the Arab Red Crescent
and Red Cross Organization - Saudi

Introduction:

Humanitarian crises often unfold as a series of tragedies in Arab and Islamic countries that devastate local populations. Often, as soon as one crisis comes to end, a host of new ones take its place. The absence of international relations and humanitarian diplomacy, in addition to other factors, worsens these crises and results in new calamities, paving the way for more pain and suffering. Some of these conflicts take the form of political struggles and military skirmishes that give rise to refugee crises and internally displace populations. Increasing the number of civilians impacted by a conflict widens the scope of the problem, rendering the possibility of finding a solution even more remote. This presents the greatest challenge to humanitarian work and relief efforts, particularly in the Arab region, because of how it can complicate field teams' efforts to deliver aid to its beneficiaries and those most in need of support.

It is in this context that we turn our focus to humanitarian diplomacy or 'soft power.' Humanitarian diplomacy is dedicated to defending the rights of those in distress and backing humanitarian causes. These goals are achieved by convincing stakeholders and decision-makers to protect the weak, respect their dignity, support humanitarian organizations, and create an attractive environment for relief work. This vital branch of diplomacy also works to publicize states' humanitarian initiatives in an effort to win over people's hearts and minds and elicit empathy for the cause. In contrast to the common perception, humanitarian diplomacy does not center only on appeals for assistance or convincing decision-makers to take action. It goes a step further by making the urgent call for humanitarian diplomacy to be at the center of all crises resolution.

As mentioned, humanitarian diplomacy has become increasingly important in the present era given the sheer number of crises and the intensity of conflicts. The emergence of high-speed communication and widespread technological advancement has accelerated developments across the social and political spectrum, including the domain of humanitarian diplomacy, which has improved its mechanisms of engagement and its overall effectiveness. Undoubtedly, the rise of 'humanitarian media,' which has recently worked its way into the mainstream, has helped support and strengthen

Abstract

Despite efforts made to achieve peace in line with international charters, armed conflicts and the suffering that result from them are difficult to ignore. Unfortunately, aid provision based upon principles of neutrality, protection, nondiscrimination, and independence have not kept humanitarian tragedies – sometimes even caused by military interventions launched under the guise of humanitarianism – from happening. Often, the problem is worsened rather than solved and conflicts are fueled rather than deescalated. This state of affairs is one of the main reasons behind the emergence of humanitarian diplomacy.

Humanitarian diplomacy is the process of persuading opinion leaders and policy-makers to act, at all times, on behalf of vulnerable people and with full respect for their human dignity. To be sure, the basic concept of humanitarian diplomacy dates back to antiquity. The practice was widespread during the life of the Prophet Muhammad, peace be upon him, as he would dispatch a chief negotiator before and after prophetic missions to spare lives and safeguard human dignity. One can recall his wise position and judicious usage of diplomacy during a difficult encounter with the Quraysh when the latter nearly killed one another over who gets the honor to return the Black Stone to its proper place in the Kaaba after it was removed. With the increase in the humanitarian intervention into conflicts and disputes, particularly over the past two decades, the term has been employed in an effort to enshrine, and create an effective framework for, humanitarian action. During this period, humanitarian diplomacy and its administration have developed significantly, affording it a prominent position and status in international relations.

With this background in mind, this paper explores the concept of humanitarian diplomacy, delineates the concept, and examines its historical lineage. Through observation of its objectives and aims, the research highlights its role in, and importance to, the field of humanitarian work while also outlining some of its main characteristics and features. The thesis confirms that humanitarian diplomacy is an effective tool and constructive method used for achieving its noble ends. Given its central role in modern relief work, humanitarian diplomacy remains the focal point of much debate and discussions. The obstacles that impact relief operations more broadly invariably influence the administration of humanitarian diplomacy as well. These challenges will be examined in depth. In the interest of ending on a constructive note, the paper concludes with some recommendations and suggestions that could help improve this emerging, technical field.

Key Words: Humanitarian Diplomacy, Crises, Challenges, Trends.



2

Humanitarian Diplomacy in Times of Crises

Trends and Challenges

Prof. Saleh Bin Hamad Al-Suhaibani

References

- 1- C. E., Ramírez & F. H., Isabelle (December 01, 2015). Childhood and education in Thailand-Burma/ Myanmar Border Refugees camps. *Global Studies of Childhood*, 5, 4, 414-424. p.415.
- 2- S. Peterson, Dryden, (January 01, 2016). Refugee Education: The Crossroads of Globalization. *Educational Researcher*, 45, 9, 473-482. P.474.
- 3- S., Peterson, Dryden, E., Bellino, Adelman, & others, (October 01, 2019). The Purposes of Refugee Education: Policy and Practice of Including Refugees in National Education Systems. *Sociology of Education*, 92, 4, 346-366. P. 346.
- 4- S., Simmonds, C., Carlson, & others (April 01, 1985). Community Health Education in Refugee Camps. *International Quarterly of Community Health Education*, 6, 1, 45-60. P. 57.
- 5- C. E., Ramírez, & F. H., Isabelle (December 01, 2015). Childhood and education in Thailand-Burma/ Myanmar Border Refugees camps. Op.cit. p.420.
- 6- R. A., Idialu, (April 01, 2018). The Refugee Crisis / Internally Displaced Persons and Theological Education. *Transformation: An International Journal of Holistic Mission Studies*, 35, 2, 124-132. P.129.
- 7- S., Simmonds, C., Carlson, & others (April 01, 1985). Community Health Education in Refugee Camps. *International Quarterly of Community Health Education*, 6, 1, 45-60. p. 46.
- ٨- محمود، باسم، (خريف ٢٠١٨م) نحو علوم اجتماعية في السياق العربي: في الحاجة إلى النظرية المجذرة، عمران، (٢٦) ٧: ٨٥-١١٢. ص ٩٧-٩٨.
- ٩- موسى بدوي، أحمد، تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، ٢٠١٣م، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ص ٢٩٤.
- ١٠- موسى بدوي، أحمد، القواعد المتصارعة: نظرية عربية جديدة في علم الاجتماع. ٢٠١٨م، مجلة وادي النيل، عدد ١٨ (٣): ٢١٧-٢٧٢.

Notes

- ١ - باسم محمود، (خريف ٢٠١٨م) نحو علوم اجتماعية في السياق العربي: في الحاجة إلى النظرية المجذرة، عمران، (٢٦) ٧: ٨٥-١١٢. ص ٩٧-٩٨.
- 2- Ramírez, C. E., & Isabelle, F. H. (December 01, 2015). Childhood and education in Thailand-Burma/ Myanmar Border Refugees camps. *Global Studies of Childhood*, 5, 4, 414-424. p.415.
- 3- Dryden-Peterson, S. (January 01, 2016). Refugee Education: The Crossroads of Globalization. *Educational Researcher*, 45, 9, 473-482. P.474.
- ٤ - أحمد موسى بدوي، ٢٠١٣م، تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ص ٢٩٤.
- 5- Dryden-Peterson, S., Adelman, E., Bellino, M. J., & Chopra, V. (October 01, 2019). The Purposes of Refugee Education: Policy and Practice of Including Refugees in National Education Systems. *Sociology of Education*, 92, 4, 346-366. P. 346.
- 6- Simmonds, S., Carlson, C., & Dick, B. (April 01, 1985). Community Health Education in Refugee Camps. *International Quarterly of Community Health Education*, 6, 1, 45-60. P. 57.
- 7- Ramírez, C. E., & Isabelle, F. H. (December 01, 2015). Childhood and education in Thailand-Burma/ Myanmar Border Refugees camps. Op.cit. p.420.
- 8- Idialu, R. A. (April 01, 2018). The Refugee Crisis / Internally Displaced Persons and Theological Education. *Transformation: An International Journal of Holistic Mission Studies*, 35, 2, 124-132. P.129.
- ٩ - أحمد موسى بدوي. ٢٠١٨م. القواعد المتصارعة: نظرية عربية جديدة في علم الاجتماع. مجلة وادي النيل. عدد ١٨ (٣): ٢١٧-٢٧٢.
- 10- Simmonds, S., Carlson, C., & Dick, B. (April 01, 1985). Community Health Education in Refugee Camps. *International Quarterly of Community Health Education*, 6, 1, 45-60. p. 46.

related to this program makes it easier for the child to understand and recognize the rule, and to become a messenger who spreads this dictionary within the family and among peers. This is what we call indirect and unintended consequences of the program.

The second element of crystallizing the rule, is to teach the child the utilitarian value that the individual directly benefits from by following the new health rules such as the benefit of nutrition in body growth, the usefulness of exercise in physical strength, the benefits of preventing infection and injury when protecting food from flying insects, washing hands before and after eating, and how to behave in the case of breaking bones; to keep the body from impotence, and many other utilitarian values resulting from following the new health rules.

The last element of crystallizing the rule is to teach the child the absolute value that the individual and society benefit from by following health rules, such as safety for society and the environment, good, beauty and happiness, and many other absolute spiritual or general values.

Noting that the crystallization of the three elements in the minds of children should be based on a strategy of positive motivation and reward, and avoiding all kinds of physical and moral sanction such as (reprimand, blame, taunt, constant criticizing, beatings, insults, etc.), and with the psychological and positive reinforcement of the program, the vital health rule is crystallized in the collective consciousness of children, and commitment to it becomes voluntary. This, with no doubt, leads to

a significant development in the health awareness of this age group.

Similarly, the design of the other aspects of the program can be considered, and the program's administrators will discover that success lies in a dimension that is positively reflected in the other dimensions, and allows changing the cognition structure, thinking methods, and practices not only for children but also for program administrators and parents.

After all, this proposed educational program brings constructive happiness to those who implement it and brings routine happiness to those who benefit from it whether they are children or adults. Routine happiness arises from the success of children in complying with the new rules and achieving progress in their health, whereas constructive happiness arises from criticism and thinking of changing the old traditional rules. Also, routine happiness arises from the comfort, tranquility, and stability, that follows achieving the new health practice, while constructive happiness arises when the suffering and conflict accompanying the implementation of this program come to an end.

This is a brief overview of how to implement the proposed program, with emphasizing that success in achieving a dimension of the program will be in the interest of the rest of the dimensions because the overlap and entanglement components of the program are proposed on an integrated basis, which ultimately preserves the child's right to learn and enjoy his/her life in a better way.

raphies are embodied by the values, rules, and spiritual beliefs of the community. Accordingly, the adoption of new health rules by the charismatic figures and their proselytizing pave the way for crystallizing these rules in the collective consciousness, and this leads to direct acceptance of the new structural rules that the institutional structure wants to propagate. It is pointless to proceed with other mechanisms of change without taking this mechanism into account. If the charismatic figure is not consulted and if he/she is not convinced of the new rules, he/she will waste all the provided efforts with the appearance of any other counter-effort. While the elite of the camp's population promotes the integrative motor agency, where this elite becomes the broker between officials (from the host country, UN institutions, or NGOs) and the common interaction structure of the camp. The strategy of integrative motor agency is embodied in two principles: (A) Be the first who uses the rule to prove that the new rule is a necessary development of the old rules; the two rules cannot coexist with each other at the same time, the new rule is more rational and more beneficial to the individual's health and public health. (B) Use appropriate ways to expand the circle of believers in the importance of the new rules.

3.3. Crystallization of Health Rules Within Collective Consciousness

After the previous and necessary preparation for the success of the health education dimension in the four-dimensional program, we turn to explain the details of the process of crystallizing the rule in the

collective consciousness of the camp's children. In the second section of the study, we mentioned that any structural rule has linguistic denotation, utility value, and absolute value, and that the structural rule of the collective consciousness can only be developed by taking into account these three dimensions during the spontaneous social upbringing process that takes place within the common interaction structure (family, relatives and friends), or the organized upbringing process of the institutional structure within schools.

Moreover, the process of developing a balanced and motivating form of balanced thinking (comparative, symbolic, logical, and critical) crystallizes into the consciousness of the community individuals an awareness of the importance of these rules and their interrelations and absolute and utilitarian values. This entails a voluntary, moral commitment and a sense of hope and confidence.

The first element of crystallizing the rule is to teach the child communicative linguistic denotation: By this, we mean that the program must be concerned with the development of a simplified health dictionary, which contains the important denotative words that are required for developing health rules such as the meaning of common words that are relevant to the diverse types of disease within the camp, personal hygiene, cleanliness of the environment, healthy nutrition, waste and sanitation, infection and how it occurs, as well as the meaning of its sources. We draw the attention of the reader and those who wish to develop this program to the fact that the increase in the number of words

Theory on one of the four dimensions of the program; which is the health education dimension.

2.3. Change of Health Rules That Govern Behavior

When officials build a refugee camp, they do not care about many of the necessary health requirements, where the foundation is rushed, as a temporary structure, and it is not provided with the material and human capabilities necessary to maintain the general health of the camp's residents and environment cleanliness. In such a context, the responsibility for maintaining health becomes individual responsibility, requiring rehabilitation of adults, and educational upbringing for children in order to crystallize health rules governing behavior into the collective consciousness of camp's residents, thereby limiting the spread of diseases and epidemics, as well as preserving the environment as much as possible.

In order to crystallize the new health rules into the collective consciousness of the camp's residents, we need to achieve the first hypothesis of theory which says **(Each of the five social realms has its own abilities to change the order of the rules because of the reflective structural ability of the new collective, active, authoritarian, or charismatic agencies.)**, and we need to put into effect three of the nine mechanisms of change that we mentioned in the second section of the study which are integral motor action, reactionary authoritarian action, and liberal charismatic action. These mechanisms must be implemented in the order in question; why?

In order for the authoritarian agent to remain progressive and not arbitrary, the institutional authority must first teach new health rules through the classrooms. Second: Before the authority exercises its right to punish violators within the camp, it is important and better to stimulate the charismatic agencies to give confidence to the new amendments. The agency then propagates them around the camp so that there is no coexistence between the traditional undeveloped health rules and the developed new health rules.

We affirm that the existence of coexistence relationships between traditional and new rules governing one type of agency is extremely harmful to the progress of any society, because it is based on the structure of common sense, and supported by the authority of customary and spiritual sanction, whether it is material or moral. Whereas Modern rules are supported only by the authority of legal material sanction. Traditional rules govern the world of daily life, interactions, and direct social relations, while modern ones appear only through formal practices, which lead to confusion of relevant social actions due to confusion and overlap in the rules of behavior. Thus, the prevention of the coexistence of or adjacent old and modern health rules can only be achieved through the efforts of charismatic and integrative motor agency. How is that?

Regarding the charismatic agency, we find in every society, no matter how small, one or more charismatic figures (natural leaders) who enjoy broad popular acceptance, trust and absolute confidence in the community, and in most cases, their biog-

this program? Our justification is that in normal circumstances, in his/her home country, the child lives in a healthy environment, and there are institutions that preserve this environment and have the ability to sustain this positive situation; even if individuals' commitment to health requirements is incomplete, institutions of health care and recovery are available.

On the contrary, the environment in refugee camps is a reproductive environment for epidemics and diseases, and the responsibility for maintaining the conditions of health security in the camp is first and foremost the responsibility of the group of individuals. So, the spatial situation, the scarcity of resources and the weakness of the abilities are unbearable to what the game theorists call as (Free Riders); meaning that everyone has to prevent himself from diseases and learn not to be a source of pollution and disease. Therefore, health education is vital and necessary for the individual, society, and environment in which he/she lives. Studies show that "health education in refugee camps is negligible, and primarily there is no common interaction among education officials within these camps about the essence of health education."⁽¹⁰⁾ Therefore, the vital necessity makes the existence of this dimension in the proposed educational program inevitable.

Consequently, the nature of the four-dimensional program requires collective teaching methods and strategies such as education with family participation, play-groups, and active learning; for various reasons some of which are: (1) The child comes to the classroom and is

being held with negative energies as a result of the difficult experiences he/she has passed through. So, he/she needs to feel safe within the classroom community and to discharge these negative energies and replace them with positive energies. In this context, progress can only be achieved through non-traditional educational methods and strategies, above all by play-groups. (2) The cultural amount of the child's family is often limited or inconsistent with the objectives of the program we have mentioned. In this case, the teacher must involve parents in play-groups; to teach children directly, and to teach parents indirectly so that the family can understand the instructions and create the right climate for their children's education.

Before we move on to the last part of the study, we can define the program as **an integrated four-dimensional program aiming at restoring the psychological, physical and social health of the child, teaching him/her a reasonable amount of diverse knowledge under a valuable supervision that promotes the great human values and maintains the religious identity of the child without intolerance. This can be achieved by developing the child's capacities for balanced thinking in a school environment that is dominated by group learning strategies.** It is well known that the creation of this program requires several disciplines, community volunteers from the refugee camp, as well as officials from the host country and international institutions. While we will try to implement the instructions of the Conflicted Rules

address many of the psychological and social effects that have affected everyone, and to prepare the child for the educational process.

The program works to provide combined four-dimensional educational and pedagogical efforts: (A) The psychosocial dimension (b) The vital-health dimension. (C) The cognitive dimension (d) The spiritual dimension. The program is based on the philosophy that psycho-social and health aspects are an integral part of the educational process, equal to the cognitive aspects and necessary to crystallize spiritual aspects and values. Where recognizing the learner's feelings and nurturing him/her, changing his/her ideas and beliefs toward others; society and the whole world, and training him/her on healthy positive practices; all of them allow the teacher to form the cognitive structure of the child without any physical, psychological or interpersonal obstacles, and also to crystallize the spiritual values and beliefs of the group to which the child belongs, and thus, this learner will be proud of his identity without intolerance. Also, an emphasis that the curriculum must include these four dimensions in combination, where excluding or traditionally tending to focus on the educational aspects and neglect the rest of the aspects must not be happened.

Despite the importance of quantitative and qualitative accumulating knowledge in the educational process, the program is based on training children to have a balanced way of thinking. Only then a sound and undistorted educational structure can be formed to help the child understand the world and things, and to

positively recognize attitudes, interactions and emotions that will make him/her more reassuring. In this context, balanced thinking means teaching refugee children the following skills:

(A) Comparative thinking skill that enables an individual to distinguish and classify objects, to memorize the denotations of language, and to feel the place and time. **(B) Symbolic representation skill:** It means teaching the child the skill of symbolic performance, i.e. the ability to transform information presented to the mind into cultural, social, or esthetic symbols; this type of thinking contributes to the discovery of children's talents in mathematics, arts, and literature. **(C) Logical reasoning skill:** It means teaching the child skills of induction, deduction, analysis, and problem-solving. **(D) Critical thinking skill:** It means that the child will acquire assessment skills and objective reasoning without bias.

A simple and uncomplicated curriculum can be created to activate and develop the above-mentioned thinking skills in a balanced way, with drawing attention to the fact that the imbalance of these thinking skills and the restriction of the educational process to memorization, indoctrination, and comparative thinking will inevitably result in cognitive structure distortion of the child, and thus he/she will become vulnerable to all types of psychosocial disorders and behavioral deviations; starting with ethnic intolerance in the broad sense, and ending to the involvement in all types of crime networks.

The reader may raise the question: Why is the vital-health dimension included in

to conclude this section by presenting the three hypotheses of the theory. Since the researcher started by mentioning the social agency as the basis of change, the first hypothesis of the theory is founded to include that: **Each of the five social realms has its own abilities to change the order of the rules because of the reflective structural ability of the new collective, active, authoritarian, or charismatic agencies.**

We move to the second hypothesis to talk about the relationship between the rules and the three-fold social structure. This hypothesis shows that the rules of the three-fold social structure (**common interaction structure, institutional structure, and dark tunnel structure**) within the same social realm are in semi-permanent conflict with each other from the one hand, and with the corresponding structural rules in the other realms from the other hand because of the historical privacy of the compound social structure in each social realm, taking into account the existence of partial integration patterns or coexistence that connect these structures together.

The last hypothesis aims at connecting the local social realm with the reign and global realms, where we assume that the out-realms (reign and global) effective powers try to have control over the weak in-realms by imposing their own structural rules system. As an assumption, they often ignore the conditions of the cultural dialogue, acculturation or desired development processes, and try to practice abuse and pressure to change the structural rules in the other realms, without taking into account the privacy of these realms, which reinforces the

existence of the semi-permanent conflict condition. This hypothesis can be verified by examining the behavior of some regional powers, such as Iran, Turkey, and Israel, towards Arab societies and their attempts to intervene directly and indirectly in the affairs of many Arab countries.

3. Education Process of Refugee Children: Theoretical Perspective of Proposed Program

In the last section of this study, we are trying to provide a theoretical perspective on the key elements that any educational program for refugee children must promote. Education experts should take care of this perception and try to design practices and activities to test and achieve it in order to encourage agents to adopt this perception, whether in UNHCR and relevant international organizations, civil society organizations working in the field, education officials in the host country, or local leaders within refugee camps.

1.3. General Outline of the Program

Educating children and adults within refugee camps cannot be similar to any other educational system out of this context. In normal circumstances of education, there is a synergy of efforts between school and family to provide educational and pedagogical services to children. Whereas within the refugee camps the educational process demands innovative thinking and new solutions where education officials often have to play both the role of the family and the role of the school, and sometimes even to provide pedagogical services to the family of the child; to

of change: The integral motor change and the conflicted active change. In the first type, the active agents have alternative structural rules called ready-made rules; they try to impose them on social structure, either by negotiating or by protesting to put pressure on the existing authority; such as the movements of labor, trade unions, human rights, feminism, environmental protection, and some ethnic movements. But if the motor action is directed towards changing the rules by force, then it becomes a conflicted motor action.

The mechanism of change through authoritarian action is one of the most important mechanisms, in which stages are ignored and development is achieved or vice versa, depending on the type of authoritarian action. The authoritarian action disrupts some old rules, and imposes ready-made alternative rules, too. But what distinguishes it from the motor action is that the authoritarian agent has a formal reward/sanction system: he/she works, after the imposition of the rule, on activating the power of the reward/sanction authority to oblige members of society to work with it. Consequently, we can classify authoritarian actions into three types: Reactionary, liberal, arbitrary and eccentric.

Structural change can be caused by exceptional inspirational figures (apostles and prophets, great philosophers, great leaders, humanitarian action pioneers and reformers even in the local community and small community), and thus can be accepted and immediately applied by society members. Or through the arbitrary exceptional figures that establish the rules of the dark tunnel structure. So, these

mechanisms change the complex social structure within a unique social realm, and the impact of change may extend to other social realms.

The relationship between the five social realms can be recognized by measuring the degree of vital, intellectual;(cultural or intellectual), and spiritual homogeneity or heterogeneity that exists among the in-realms, and then among the homogeneity or lack thereof among the in-realms and the out-realms.

We mean by the degree of homogeneity, the elements of similarity and difference at the three levels: (A) The active level, such as political, economic and social systems, and demographic structures; ethnic, class, and environmental. (B) The intellectual (cultural) level; such as education system, cultural system, technology, and scientific research, entertainment system, leisure time, etc. (C) The spiritual level, such as the moral and religious beliefs and values system.

We argue that the low degree of homogeneity among the in-realms within the same society such as the Yemeni, Iraqi, and Syrian communities generates semi-permanent conflict and leads to the fragility of the in-realms, and thus the influence of the out-realms; (the reign society or the global society) increases. Whereas higher degrees of homogeneity lead to greater autonomy and stability, social relations within these realms tend to be integral, which reduces the opportunities of out-realms intervention.

5.2. Hypotheses of Conflicted Rules Theory

After presenting the general outline of the Conflicted Rules Theory, we move

While we define rules' conflict relationship as a condition arising from the contradiction of connotations in both oral and institutional rules, which leads to a conflict between the common interaction structure and the institutional structure. Or it may cause a conflict between the rules of the tunnel structure from the one hand, and the common interaction structure and the institutional structure from the other hand.

However, the dark tunnel structure, naturally, is in permanent conflict relationships with the common interaction structure and the institutional structure. These permanent conflict relationships reduce but do not disappear in conditions of stability, and intensify and increase in conditions of instability and weakness of official power, economic decline, and the absence of justice and equality.

Consequently, the inactivity of the common interaction structure or the domination of the institutional structure; or the absence of its authority, as in areas of chaos and conflicts, all lead to the expansion of the dark tunnel structure and perhaps to its domination on the whole social life. This is what we have seen from the gradual domination expansion of al-Qaeda and ISIS in Iraq and Syria, and the Houthis in northern Yemen. Under the absence of institutions' domination on the social life, these societies have suffered the catastrophe of a transition to a sub-state condition, where the tunnel structure became dominated by the law of the jungle, and thus the terrorist groups, drug traffickers, arms and equipment smugglers, antique smugglers, human traffickers appeared as an organized gang that shares benefits at the

local, regional and international levels. This gang sometimes is supported by intelligence services, and some other times by international companies, and in both cases, it is shaded by a huge media campaign whose task is to reverse facts and falsify consciousness.

4.2.Mechanisms of Change Within Social Realms

Social realms are divided into in-realms and out-realms, and within each social realm, there are nine possible mechanisms for social change, classified as follows: collective social action, integral motor action, conflicted motor action, reactionary authoritarian action, liberal action, arbitrary action, whimsical action, exceptional or liberal charismatic action, and whimsical charismatic action. Consequently, structural rules can be expanded or altered by the spontaneous social interactions of members of society in response to the various new agents of change in society. So, forced displacement, due to conflicts or disasters, leads to the creation of a temporary society in a new area, and creates for displaced people a necessary need to change the rules of conduct, in order to cope with emergencies such as scarcity of resources, poor capacities, coercion of the new society, the confiscation of power. This is what we mean by the mechanism of change through the collective agency.

We also define the mechanism of motor change as the efforts organized by a particular group of people to change certain structural rules in order to achieve specific political, religious, social or cultural goals. This mechanism is divided into two types

collective consciousness, the agency structural rule will be acquired. This means that there will be a shift in the rule from the theoretical condition, which is crystallized in the collective consciousness, to the practical condition which is directly embodied in behavior. In other words, it regains temporal and spatial situational conditions, and becomes alive, regulating interactions attitudes and social relations, and helping human beings to perceive the world and evaluate things.

We also argue that these rules governing social agency may conflict while the individual is practicing his/her actions, for instance, the spiritual rules may impinge on the dynamic rules, or on the contrary, the intellectual rules may impact the dynamic rules, and thus a conflict of rules will take place to form a psychological stress on the individual that may force him/her to permanently suppress the motive or to postpone it. And sometimes the agent turns to the tunnel structure where counter-bases lead to the full satisfaction of motives and desires.

Each rule has its own lifecycle, and it can be changed and substituted during the conflict process, and each rule that loses its effectiveness will be subject to change, especially if new developments come into existence in the society such as the emergence of new ideas or technological developments, even disasters and wars, as we will see shortly, lead to the death of some rules and the creation of others, for instance, who displace from an area of conflict to a neighboring country not only leave their homes, properties, and memories, but also are forced to completely

follow the behavioral rules of the hosting country from the one hand, and to suppress or reduce the effectiveness of their homeland behavioral rules on the other hand.

3.2. Three-Fold Social Structure

It is clear to the reader that the conception of social structure in classical and contemporary sociological theories is a conception of a single coherent entity. Whereas, in our point of view, it is a minor perception because it maintains large gaps that prevent the understanding and knowledge of the reality of the social world. Instead, we argue that the social structure in present age has become a three-fold structure including the common interaction structure, the institutional structure, and the tunnel structure, and among them, there are relationships and linkages through which one can understand the nature of change and the condition of the social realm in a specified place and time.

We also argue that the three structures may be governed by a relationship of coexistence, integration, or conflict of rules. We define coexistence relationships among rules as an emerging condition between oral and institutional rules because there are common elements in the connotations of the two rules' patterns, but these elements did not reach the limit of integration. And despite the existence of differing elements in the connotations of the two patterns, these elements did not reach the extent of conflict. As for the integrative relationship, it is a condition that arises when the connotations in both the oral and institutional rules belong to the same origin and differ in the degree of their evolution.

resources, and the need to save life against others and preserve the environment to avoid the risk of annihilation. The most important institutions embodied in these rules are: The family, political institutions, economic institutions, military and security institutions.

Intellectual rules: They are all the rules in which a person uses his/her mental abilities and physical skills to manage his/her life and enjoys it in some way. It is distinguished from the dynamic rules by the principle of urgent need that associates the dynamic rules. They can be classified into three sub-rules as the following: (1) Rules organizing discovery and start such as the production of (science, arts, literature, sports and entertainment); (2) Rules organizing the social interaction (solidarity, altruism, friendship, tolerance, cooperation, love, etc.); and (3) Rules organizing the individual aspirations within the group (assertiveness, self-realization and self-evaluation). The most important institutions that embody these rules in the modern age are the institutions of education and scientific research, cultural institutions, sports, entertainment and tourism institutions.

Spiritual rules: They refer to these rules organizing the religious practices and the ethics that are agreed upon by the community, either through philosophy, wisdom, positive laws or a heavenly revealed religion. The spiritual rules also contribute to forming the special criteria of the structural rules. They are further responsible for the arrangement of the morals within the community and preferring them besides forming the philosophy

of sanction for all the structural rules.

In this context, we raise the question of how can these rules be crystallized and binding to the members of the community? To answer, we say that any structural rule has a linguistic connotation, a pragmatic value, and an absolute value; and it can be crystallized in the “collective consciousness” only by taking into account these three dimensions during the spontaneous socialization upbringing process that can be achieved within **the common interaction structure** (family, relatives and friends), or during the organized upbringing that can come true within **the institutional structure** (schools, universities, youth welfare institutions, and so on).

We argue that the process of crystallization which can be achieved through a balanced upbringing that is an incentive for comparative thinking, symbolic representation and logical thinking, increases the community members’ recognition and awareness of the importance of these rules and their interrelation with each other, and their absolute and pragmatic values. Thus, this awareness entails voluntary and moral commitment and a sense of hope and trust. Societies are working to develop a sanction/reward system in order to activate these rules after being understood in the **collective consciousness**; it is a system of physical or moral reward or sanction, which is imposed on the individuals according to the degree of their compliance or violation of the rules, and this system must be characterized by justice, humanity, and equality.

After developing the sanction/reward system and crystallizing the rule in the

rational, and bureaucratic rules that regulate the rational acts and the ordinal conditions within an institution and between different institutions. **(3) Dark tunnel structure** which is based on the counter-rules of both the rules of common interaction structure and the institutional structure rules. It includes networks of agents in regulated crime, political, religious, social and cultural clandestine movements, and terrorist cells, and others.

d) Social realms: The human being, in this age of globalization, lives in five interactive social realms, ranging from simplicity to structure and complexity. Each of these realms represents an independent social fact in spite of their overlap and interaction with each other. These realms are classified into in-realms which include (the micro social realm, the institutions and local society realm, and the state community realm), and out-realms which include (the regional community realm, and the global community realm).

e) Privacy of social realms: Every social realm has a composite social structure that differs depending on the difference between the relationship of its three structures and a series of rules that have a content which is historically accumulated, as well as comparative importance, and varying force for each rule within the series.

2.2. Classification of Rules and Methods of Crystallizing Them Within Collective Consciousness

From the previous five definitions, it is clear that the theory starts with the agent to recognize the components of structural

rules and the mechanisms of change within the three-fold social structure. The rules are considered the main concept of the theory; they are the basis of the model agents and the basis of social structure. So, how do these rules emerge, and how can they be understood in the collective consciousness of the community and become binding on members of the community? Does the rule have an inevitable life cycle, and must be changed or modified?

As we mentioned above, the rules are mere agents free of time and space, with a linguistic, valuable and standard connotation; the agent usually evokes them to regulate the individual or collective motives to obtain dynamic, cultural, intellectual or spiritual purposes. Thus, each purpose has organizing rules that guide the agents to the correct conduct that the community has agreed to for this purpose. This means that the theory classifies the rules into three key types; each type includes dozens of sub-rules as follows:

Dynamic rules: They are defined as all the rules governing human behavior that enable an individual to maintain his or her personal life, its continuity, and the survival of the group to which the person belongs. They include (1) Rules governing the satisfaction of basic individual needs, such as food, clothing and housing. (2) Rules saturated with the instincts of reproduction and the continuation of the species, such as the rules of marriage and cohabitation, nuclear kinship such as parenthood and brotherhood, extended kinship like clan, tribe, nation and ethnicity, and (3) Rules saturated with the instincts of survival of the group, such as power and control of

lost the country, the warmth and perhaps the family, whereas the other payment is represented in the future during which he/she will lose the right, the opportunity to education and social mobility.

Before we go on to the next part of the study, we draw the reader's attention to the existence of the phenomenon of (internally displaced persons; IDPs), which is no less serious than the problem of refugees to neighboring countries, and it is now widespread in Syria, Colombia, Iraq, Congo, Sudan, South Sudan, Pakistan, Nigeria, and Somalia. The displaced population is often suffering from poor international care and poor country services provided for these displaced persons; due to poor economic conditions, as in the case of "North-East Nigeria, where the state is suffering from a general deterioration of health and education conditions, especially in the areas of displacement, which has had a catastrophic impact on both the local population and the displaced persons".⁽⁸⁾

2. Conflicted Rules Theory (CRT): Concepts, Relationships, and Hypotheses

In sociology, this theory belongs to the structure-agency approach. And the most important sociologists of this approach are the French famous sociologist Pierre Bourdieu, the English sociologist Anthony Giddens besides Jürgen Habermas and Margaret Archer. This theory has been published in April 2018.⁽⁹⁾ At present, we are testing its hypotheses and its ability to interpret social phenomena, and herein-below we are going to provide the reader with an overview of the theory.

1.2. Main Concepts of (CRT)

This theory is based on five key concepts, which we are going to define briefly as follows:

a) Social agency: It is defined as an individual or collective motive; for achieving a dynamic, intellectual or spiritual purpose, embodied in practicing social interactions and relations. It is the base of social life in general, and the agency that is accepted, publicized and repeated, over time will turn into a model agency and an organizing rule of conduct.

b) Structural rules: They are defined as agents free of time and space, with a linguistic, valuable and standard connotation; the agent usually evokes them to regulate the individual or collective motives. These agencies can be acquired through the upbringing operations that aim at teaching the new generation the indications of the linguistic rule, the pragmatic and tangible value of the rule, and the ultimate value which makes the agent, who is following this rule, feels exploring truth; or providing charity, or appreciating beauty. Moreover, it gives the agent a sense of justice, equity, and equality, or a sense of safety and happiness.

c) Three-fold social structure: Abstract rules are founded for administering social life. These rules consist of three structures as the following: **(1) The common interaction structure** which is based on oral interaction rules that regulate social interactions, relationships, and conditions that individuals inherit generation after another. **(2) The institutional structure** that is based on the formal,

education, and on his/her right to live his/her childhood almost naturally. However, the international reports indicate that the largest countries witnessing an increase in child labor are those hosting refugee camps from neighboring countries, and “sometimes children are exploited and recruited in armed conflicts, as is the case of Somalia and Yemen.”⁽⁴⁾

Nevertheless, the authoritarian role of the host country is also considered one of the constraints that weaken the plans of UNHCR, international organizations, and civil society organizations; where the host country undertakes providing teachers, curricula, and educational requirements, and does not allow these organizations to interfere in the identification of educational policies within camps; based on the grounds that the principle of non-interference is a necessity for national security. This intransigence is usually accompanied by the opening doors of financial corruption. Studies indicate that “the international resources allocated to refugees’ education do not reach directly and comprehensively to those who deserve them”.⁽⁵⁾

What is more is that if we check the camp environment, we will find that it is vulnerable to pollution, disease, and epidemics. In such cases, health education becomes an urgent need for refugee education programs. However, despite the fact that organizations at all levels have recognized a real problem in health education inside refugee camps, which is detrimental to the public health of refugees and to the environment as a whole, these organizations do not know what to do about these problems, and there are no innovative solutions yet.⁽⁶⁾

Add to these unfavorable conditions that a refugee child, like no other child, is experiencing an intense and painful disaster or violence, and is unable to bear or erase it from memory, especially if it is associated with the loss of one or more members of his/her family. This experience has psychological effects that require an expert and a continuous intervention, and it also has social effects that need participatory educational programs, during which the child feels that he/she is back to life again. However, educating children at the refugee camps is not an easy process, and entails extraordinary, sincere, and charitable efforts and innovative plans. It is not possible to complete the educational process if it was limited to the cognitive aspects without the affective aspects, and did not consider the indispensable psychological and social rehabilitation along with knowledge acquisition.

These situations, which are widespread and similar to each other in all refugee camps around the world, ultimately lead to insufficient educational inputs; where infrastructure is limited and fragile, teachers are ineligible, the education environment lacks adequate health conditions, and does not provide higher educational opportunities than the primary education⁽⁷⁾. Overall, the educational environment, to which the camp child is exposed, is blunt and centrifugal. It seems that the child is obliged to pay the bill of ethnic conflicts and the despotism of the regimes, and thus he/she pays the bill twice; the first payment is represented in the present time during which he/she has

We would like to draw the attention of the reader to the fact that this study sheds light on an intersection point where a number of disciplines in the social, human, and natural sciences meet. Therefore, the model requires specialists in language, education, psychology, sociology, medical anthropology; health, environment, and philosophy to produce (together) a content that meets the objectives of the model, and for teachers and activities' supervisors to be committed to implementing it after training them well. We also draw the reader's attention to the fact that the production of typical content can be achieved at a regional or international level, and it is then can be locally implemented in one way or another because the claim to produce a content for each local case will be fictitious due to the lack of human resources and financial potentials.

This study falls into three key sections. In the first section, we are going to shed light on the problem of educating children at the refugee camps. And in the second section, we are briefly going to cast light on the Conflicted Rules Theory. In the latter section, we are going to present our vision of an integral pedagogic program which is derived from the tools and concepts of the Conflicted Rules Theory.

1. Refugee Education: Are We Ploughing in Water?

It is normal to see that the majority of the refugee camps, population is children and women. And some of the refugee camps children know only the camp in which they were born. As it is the case within the refugee camps in Thailand; "where the

child who was born in the year of building refugee camps near the border between Thailand and Burma in 1985 has become now in his/her third decade without leaving the camp in which he/she was born".⁽²⁾ Thus, do international organizations assure these children opportunities for education, employment, and free movement in the future? The answer is No. How is that?

It is well known that qualifying refugees to the job market, especially after the present technological revolution, demands an appropriate level of education in both quantity and quality, to be able to deal with this revolution. And those with primary education are no longer able to have a good job. Moreover, studies indicate that there is a problem preventing refugees from continuing their secondary and tertiary education. Therefore, the host countries often do not provide the financial and human resources needed for secondary or tertiary education, and "this is in compliance with the provisions of the 1951 Convention, which affirms the right of refugees to primary education only. And with regard to the commitment of these countries to providing opportunities for secondary and tertiary education, we find that the text of article 22 of the Convention uses the term (if possible) in urging the host countries to provide this kind of education; which means that the convention is not binding in this term".⁽³⁾

And to be accurate, even the primary education is not available to all children; since we find many of them are obliged to leave their schools and join the job market, and this represents a flagrant violation on the right of the child to care, protection, and

also deprive the other proportion of refugee children of completing their secondary and university education. Some studies and experiments show that educating the camps' child is not an easy process and entails extraordinary, sincere, and charitable efforts and innovative plans. It is not possible to complete the educational process if it was limited to the cognitive aspects without the affective aspects, and did not consider the indispensable psychological and social rehabilitation along with knowledge acquisition. This means that there is an urgent need to think about innovative methods to improve education processes even if the surrounding structural conditions do not change.

We assume that the Theory of Conflicted Rules can serve as a theoretical basis for new educational programs that contribute to changing the reality of education in refugee camps; since this theory has the ability to explain the relationship between performance and structure, as well as the relationship between local society, regional societies, and global society. Therefore, in this study, we are trying to answer the main question:

1 How can an integrated educational program be developed to contribute to a good education for refugee children in different areas?

Three sub-questions are derived from the main question:

- What is the reality of the conditions of education in refugee camps as reflected in relevant studies?
- What are the broad lines of the Conflicted Rules Theory?
- What are the particular bases and dimensions of the development of an integral pedagogic model?

Methodological and Theoretical Problem

In this study, we try to follow a method that combines the deduction and the induction **trying to approach the essence** of the Grounded Theory Method; GTM. In our quest to develop a model for an integral pedagogic program, we need a systematic approach that allows us to achieve the required abstraction without sacrificing the information richness of reality (sometimes referred to as media richness of reality). Based on this, we have benefited from field studies on the reality of refugee camps in its various contexts; as an inductive effort combined with a logical deductive effort in which we try to project the concepts, relationships and hypotheses of the Conflicted Rules Theory on the deteriorating condition of education in refugee camps so that the two paths meet in the production of the integral pedagogic model.

The act of approaching the Grounded Theory Method has significance and justification. On the one hand, in this study, we do not rely on preliminary data that we have gathered via field studies. And as a result, we bypassed the important step in the Grounded Theory Method which is represented in data abstraction through the encoding processes; (Open coding, Axial Coding, and Selective Coding)⁽¹⁾, and on the other hand, our justification is that we really have a theory (under testing), and we are trying to develop a model by searching the education reality in the refugee camps. Thus, we do not need to fully implement the Grounded Theory Method, but rather to use it as a method for obtaining theoretical perceptions.

Alphabets Are Not Enough!

Education at Refugees Camps: Wasted Rights and Needed Solutions

Dr. Ahmed Mousa Badawi

Sociological Researcher - **Egyptian**

Introduction

One of my Iraqi friends, who is a researcher, told me that after the departure of Daesh from al Mosul, he has participated in several research groups to explore the psychological and social effects that hit Moslawi people before and after the departure of Daesh. In the meantime, he has witnessed and heard dozens of tragic tales; one of which is the story of two children living in a wooden room set on a side of a completely destroyed home. The residents of the neighborhood informed him that the two children refused to leave their home, and compassionately the residents built them this small cottage. When my friend asked the two children why they insisted on staying there, they said with a loud tone, “This is our home. We do not want an alternative home”. He asked them, “Where are your mother and father?” They pointed with their fingers to the destroyed home and said: “Here, they have been sleeping under the rubble due to the bombing six months ago while we were playing outside”. He asked them again: “Do you agree to move to a better place to provide you with both care and education?” They replied: “We will never leave our home. We must talk to mom and dad every night before we sleep.”

Unfortunately, more than 50% of refugees around the world are children. This tale and many more tragic ones indicate that the rehabilitation of children in conflict zones must be at the forefront of the priorities of local governments and international organizations. The issue is not mere teaching the child how to read and write, but more importantly to repair the psychological cracks within him/her and to bring a warm feeling of tranquility, security and hope to replace severe fear, despondency, and despair. There are still no integrated educational programs that take into account cognitive aspects along with psychological, social and spiritual aspects.

Research Problem

It is well known that refugee children do not get their rights set forth in the relevant international conventions; because of various reasons and poor structural condi-

tions which prevent a large proportion of the refugee children, who are in the age of education, from obtaining the elementary education. These regressive conditions

Abstract

Children and women are undoubtedly the most exposed to migration and forced displacement from conflict zones to refugee camps. And the unfortunate reality shows that these camps witness the birth of more than a generation on their territory. With regards to education, these generations have rights that must be guaranteed by the international community. Although the relevant international conventions provide for this right to be guaranteed, but these texts need to be viewed and improved consistently with the technological shifts that the world is witnessing.

Some studies and experiments show that educating children at the refugee camps is not an easy process, and entails extraordinary, sincere, and charitable efforts and innovative plans. It is not possible to complete the educational process if it was limited to the cognitive aspects without the affective ones, and did not consider the indispensable psychological and social rehabilitation along with knowledge acquisition. The question of this research is: How an integrated educational program can be developed to contribute to good teaching for refugee children around the world?

By taking advantage of the Conflicted Rules Theory, we are going to suggest a theoretical concept of a four-dimensional educational program; aiming at restoring the psychological, physical, and social health for the child and teaching him/her an appropriate amount of diverse knowledge; under a unique supervision that enhances great human values, and preserves the religious identity of the child without fanaticism by improving his/her ability to balanced thinking in a school environment dominated by group learning strategies.

Key Words: Refugee Children, Integrative Educational Program, Conflicted Rules Theory.

1

Alphabets Are Not Enough!

Education at Refugees Camps:
Wasted Rights and Needed Solutions

Dr. Ahmed Mousa Badawi



Editorial Board

Prof. Saleh Hamad Al-Suhaibani Former Secretary-General of the Arab Red Crescent and Red Cross Organization

Prof. Mitchell Belfer Founder and President of the Europe-Gulf Information Center

Prof. Ghada Abdurrahman Al Turif Professor of Sociology at Princess Nourah Bint Abdul Rahman University

Prof. Musaед Rashed Al-Enezi Director of the Legal Dept. - Kuwait Red Crescent Society International Law Mandated Professor, Kuwait University

Prof. Mukesh Kapila, CBE Professor of Global Health and Humanitarian Affairs, Manchester University

Eng. Makki Hamid Planning and Development Affairs Advisor and Director of Information and Research Department, King Salman Humanitarian Aid and Relief Centre

Deposit Number in King Fahd National Library
1675/1441 Dated 4/2/1441
ISBN 8398 - 1658



دار الفيلسوف الثقافية
Al Faisal Cultural House

General Director
Dr. Habbas Raja Al-Harbi

Editorial Director
Muhammad Ahmad Al-Saho

Editorial Secretary
Rakan Al-Ahmed

Head of Design Department
Yanal Ishaq

Design
Subhan Ghani

Translation and Proofreading
Jeff Eamon
Mohammed Al-Daqs

Telephone: (+966) 114652255 Ext: 6705
Email: Journal@ksrelief.org

Publication Guidelines

When submitting research for publication, the following shall be observed:

- 1) The research shall meet the scope of the journal.
- 2) The research shall not have been previously published or submitted to any other party for publication.
- 3) An abstract of maximum (250) words, including keywords, shall be submitted.
- 4) The research shall be of minimum (4000) words and maximum (7000) words.
- 5) The field study shall be of minimum (1500) words and maximum (3500) words.
- 6) All endnotes shall be listed at the end of the research; not at the end of each page.
- 7) All references shall be listed following the (APA) system standards; with their bibliographic database at the end of the research.
- 8) If illustrations are attached, they shall be of high resolution.
- 9) The research shall be submitted in a (Word file) format, with the researcher's CV.
- 10) All studies and research papers shall be submitted to Journal@ksrelief.org



The International Journal of Humanitarian Studies

A Semi-Annual and Peer-Reviewed Journal Issued by King Salman Humanitarian Aid and Relief Center

Issue (1) January 2020 | Jumada Al Ula 1441

General Supervisor

His Excellency Dr. Abdullah Bin Abdulaziz Al Rabiah

Counselor at the Royal Court and General Supervisor of the King Salman
Humanitarian Aid and Relief Center

Editor in-chief

Dr. Aqeel Bin Jamaan Al-Ghamdi

Assistant to General Supervisor for Planning and Development Affairs



Contents

Alphabets Are Not Enough! Education at Refugees Camps: Wasted Rights and Needed Solutions	Dr. Ahmed Badawi	3
Humanitarian Diplomacy in Times of Crises Trends and Challenges	Prof. Saleh Al-Suhaibani	23
Impact of Social Reality on Job Satisfaction of Relief Workers Case of Firefighters in Province of El Jadidah	Prof. Rasheed Buobeid	45
Problems Experienced by Refugees in Refugee Camps and Role of Governments and Humanitarian Organizations in Providing Solutions	Dr. Roaa Al Momani	63
Reintegration Assistance to Returnee and Host Communities in Lahj	International Organization for Migration	83

Contact Address

The International Journal of Humanitarian Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Kingdom of Saudi Arabia - Fax: 4647851
E-mail: Journal@ksrelief.org

The International Journal of Humanitarian Studies

A Semi-Annual and Peer-Reviewed Journal Issued by King Salman Humanitarian Aid and Relief Center

نحو إنسانية بلا حدود
Towards an Unrestricted Humanity

مركز الملك سلمان للإغاثة
والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN
AID & RELIEF CENTRE



Alphabets Are Not Enough!

Education at Refugees Camps: Wasted Rights and Needed Solutions

Humanitarian Diplomacy in Times of Crises

Trends and Challenges

Impact of Social Reality on Job Satisfaction of Relief Workers

Case of Firefighters in Province of El Jadidah

Problems Experienced by Refugees in Refugee Camps

and Role of Governments and Humanitarian Organizations in Providing Solutions

Reintegration Assistance to Returnee and Host Communities in Lahj



Issue (1) January 2020 | Jumada Al Ula 1441